جامعـــة مؤتـــة

كليـــة الآداب

مناهج الصرفيين العرب المحدثين

إعداد

جمال دُلَّيع العريني

إشراف

الأستاذ الدكتور عبدالفتاح الحموز

قُدّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير .

في جامعة مؤتة تخصّص اللغة العربية وآدابها

١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م

لجنة المناقشة

١ ـ الأستاذ الدكتور عبدالفتاح الحموز (المشرف) رئيساً

٢ ـ الأستاذ الدكتور إسماعيل عمايرة عضواً

٣- الدكتور علي الهروط عضواً

٤ ـ الدكتور حسام مبيضين عضواً

تاريخ تقديم الرسالة: ٣ / ٧ / ١٩٩٦

تاريخ مناقشة الرسالة: ٢٢ / ٧ / ١٩٩٦

الإهداء

إلى والدي رحمه الله

إلى والدتي

إلى إخوتي وأسرتي

بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس المحتويات

الملخّص باللغة العربية

٢٥١٢٣

يحـاول هذا البـحث أن يُعطي صـورة واضحـة عن أهم منـاهج الصرفـيّين العـرب المحدَثين، وهي مناهج مختلفة من حيث الأسس والغايات وطرائق البحث اللغوي.

ولعلّه كشف لنا عن أنّ الدراسـات الصرفيّة لدى الصرفيّين العـرب المحدَثين سارت في ضوء هذه المناهج، ولذلك جاءت نتائجـها متباينة في كثير من الأحـيان، وهي مفيدة في حقل الدراسـات الصرفـيّة، على أنّ هذه الدراسات وفيـرة في مجال المـنهج الوصفي والمنهج القديم، وقليلة في ميدان المنهج التاريخي المقارن، وقد ركّزت الدراسات الوصفيّة على بعض الأبواب الصرفـية، وأهملت أبواباً أخرى إهمالاً تامـاً، في حين أنّ الدراسات التي سـارت على منهج القدمـاء كانت شـاملة لأبواب الصّرف كـافة، غـير أنّها لـم تقدّم جديداً يذكر في حقل الدرس الصرفي.

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أمّا بعدُ: فإنّ هذه الرسالة ترمي إلى تبيان مناهج الصرفيين العرب المحدثين، من خلال الوقوف عند معالجتهم لمسائل الصرف المختلفة واستقرائها.

ولعلّ مصطلح «المناهج الحديثة» يوحي إلى الأذهان أنّها لا تنتمي إلى القرون الماضية، وأنّ بدايتها ربما تعود إلى القرن العشرين، أو نهاية القرن التاسع عشر، ومن هنا فإنّ مفهوم الحداثة أصبح يرتبط بالزمن زيادة على ارتباطه بمعنى التقدّم والابتكار.

والمناهج اللغوية الحديثة متعدّدة، ومختلفة من نواحٍ عِدّة، فهي تختلف من حيث الأسس التي تقوم عليها، ومن حيث الغايات والأهداف، ومن حيث طرائق البحث اللغوي.

والدراسات الصرفيّة لدى الصرفيين العرب المحدثين سارت في خطين مختلفين من المناهج: الأوّل ينحو صوب منهج القدماء، جاعلاً من ذلك هدياً له في دراسة الصرف من حيث الأسلوب، والتعليل، والتبويب، والتمثيل وغير ذلك. وقد أسهم هذا الفريق بلم شتات المسائل الصرفية من مظانّها النحوية والصرفية المختلفة، وجعلها في مصنفات مستقلة، معزّزاً مسائلها بأمثلة وشواهد، زيادةً على أمثلة القدماء وشواهدهم، على سبيل التعليم الذي يسهّل على الطلبة والمريدين من أهل العربية، والمقبلين عليها من غيرهم.

والمكتبة العربية غنيّة بهذا النوع من المصنّفات التي لا يختلف بعضها عن بعض في محتواها، وطريقة معالجتها للمسائل الصرفية، ولا حتّى في تبويبها لتلك المسائل، وإنْ وجدت اختلافاً يذكر فيها، فإنّك لا تجده يتجاوز أسلوب العرض أو التنويع في الأمثلة، أو الحذف والاختصار لبعض الأبواب.

وأمّا الخط الثاني، فقد تفرّع في مناهج الدرس اللغوي الحديث، مشكّلاً بذلك ثلاثة مسارب: أوّلها المنهج التاريخي المقارن، وثانيها المنهج الوصفي، وثالثها المنهج التحويلي. وهذا الأخير ما زال في أوّل أطواره في ميدان علم الصرف في الوطن العربي عند من يتداولون الصرف العربي، إذ إنّه لم يُكْتب فيه - في حدود ما أعلم - سوى دراسة دراسات قليلة باللغة الإنجليزية وقفت عند دراسة منها للدكتور حسام مبيضين، في تصنيف الاشتقاقات واشتقاق النسبة في العربية[1].

ولهذا فقد رأيت أنْ أترك هذا المنهج إلى مقتبل الأيّام ريثما تتضح معالمه وتكتمل أطواره.

أمّا المنهج التاريخي المقارن، فقد تتبّع السائرون في خطه بعض المسائل الصرفية المتفرّقة، مبينين تاريخ تطوّرها من خلال مقارنتها مع بعض اللغات السامية الأخرى، ومن ذلك الدراسات التي تناولت بعض المشتقات، أو أوزان الفعل، أو جموع التكسير، وغير ذلك. وهي دراسات أسهمت في تجلية بعض القضايا الخفية، وترجيح بعض المسائل التي كانت محل خلاف، ثم إنّها أسهمت في بيان بعض الجوانب الصرفية المشتركة بين اللغات السامية.

---

(١) Mobaidin, Dr. Hosam, Derivational Typology and the Arabic Nisba. in press.

ولعلّ الدراسات في ميدان المنهج الوصفي أغزر مادة وأكثر اتساعاً، فزيادة على المسائل الصرفية المتفرّقة التي درست في ضوء هذا المنهج، وهي دراسات ثرّة متناثرة على صفحات المجلاّت والدوريات المختلفة، نجد محاولات لدراسة أبواب الصّرف كلّها في ضوء المنهج الوصفي، ومعطيات علم الأصوات الحديث، كما فعل الدكتور عبدالصبور شاهين في كتابه «المنهج الصوتي للبنية العربية»، أو لدرس جانب كبير منها، كما فعل الدكتور الطيب البكوش في كتابه «التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث»، الذي درس فيه الفعل المجرّد.

والمناهج اللغوية الحديثة مناهج غربية، وليس للمحدثين العرب منها إلاّ التطبيقات على مستويات اللغة العربية المختلفة. وما يتعلق بالمستوى الصرفي منها فإنّ الجهد الأكبر من الدراسات الحديثة قائم على جهود المستشرقين الذين توجّهوا إلى دراسة اللغة العربية بدوافع مختلفة. على أنّ هذه المناهج المختلفة لم تتمكن من درس أبواب الصرف كلّها، فقد تركّزت في بعض الأبواب، وبخاصة تلك التي تخضع للتبدّلات الصوتية، مثل: الإعلال والإبدال والتقاء الساكنين، أمّا الموضوعات الأخرى فقد مسّتها مسّاً خفيفاً لدرجة الاختفاء تماماً في بعض الأبواب، كما في جموع التكسير الذي لم ألمح له أثراً في المنهج الوصفي.

إنّ التباين في الدراسات الصرفية المعاصرة دفعني إلى أن أقف عند هذه الدراسات لأتبين مظاهر الاتفاق والاختلاف فيها، زيادة على تقديم تصوّرات واضحة عن مناهج الصرفيين العرب المحدثين، من حيث مقوّمات كلّ منهج من هذه المناهج، وإسهامات أهم الباحثين في كل واحد منها.

ويأتي هذا البحث استكمالاً لدراسات سابقة تناول بعضها مناهج الصرفيين العرب

في فترات زمنية متقدّمة، ومن تلك الدراسات «مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة» للدكتور حسن هنداوي، الذي عرض فيه مناهج الصرفيين في تلك الفترة، إذ تحدّث عن السماع، ومصادر المادة اللغوية التي استنبط منها الصرفيون أصولهم، وعن القياس، فبيّن أركانه ونشأته وأهم الفروق فيه بين الكوفيين والبصريين، والعلل الصرفية، والإجماع، ومواقف الصرفيين من أعلام مدرستي الكوفة والبصرة. غير أنّ هذه الدراسة انحصرت في تلك الفترة القديمة، وبالتالي لم تتناول أيّ منهج من المناهج الحديثة التي تناولتها في هذه الدراسة.

وهناك دراسة لـ «مناهج الدرس اللغوي في العالم العربي في القرن العشرين»[(١)] لعطا موسى، تناول فيها النحو التعليمي، وأسس تيسير النحو، والنظرية النحوية الخالصة، ومقوّماتها؛ من سماع وقياس وعلل، ثم تحدّث عن النحويين الذين ساروا في فلك المنهج الوصفي، والمنهج التوليدي التحويلي، غير أنّ تلك الدراسة كانت للنحو ولم تمسّ الصرف من قريب أو بعيد.

وهناك دراسة لحليمة عمايرة «الاتجاهات النحويّة لدى القدماء»[(٢)]، وهي دراسة تحليلية في ضوء المناهج المعاصرة، تحدّثت فيها عن المناهج اللغوية في العصر الحديث، الأمر الذي دفعني إلى الاختصار في الحديث عن هذه المناهج، وأمّا بقية الدراسة فقد كانت في المستوى النحوي، ولم يحظ الدرس الصّرفي منها بشيء.

---

(١) د. موسى، عطا، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، رسالة دكتوراة، الجامعة الأردنية، عمان ـ الأردن، ١٩٩٢.

(٢) د. عمايرة، حليمة، الاتجاهات النحوية لدى القدماء، رسالة دكتوراة، الجامعة الأردنية، عمان ـ الأردن، ١٩٩٥م.

وقد تشكّلت هذه الدراسة في أربعة فصول، جعلت الأول منها للمنهج التقليدي، وهي الدراسات الصرفية التي سارت على طريق القدماء، وبيّنت فيه أنّ أصحاب هذا المنهج ليس لهم منهج مستقل عن منهج القدماء، ولهذا فقد تحدّثت عن الأسس التي قام عليها منهج القدماء، وذكرت بعض المآخذ عليه، ثم عرضت لأهم إسهامات المحدثين في هذا المنهج، وهي إسهامات متشابهة من حيث طرائق البحث، وأسلوب العرض، وتبويب المسائل. وكان منهجي في هذا الفصل وصفياً تقريرياً، لأنّهم لم يأتوا بجديد لمناقشته وتحليله وتفسيره.

وأمّا الفصل الثاني فقد جعلته للمنهج التاريخي المقارن، وفيه بيّنت أهم الأسس التي يقوم عليها هذا المنهج، ثم عرضت بشكل موجز لإسهامات أهم الباحثين، وبعض القضايا الصرفية التي تناولها الباحثون في ضوء هذا المنهج، مثل: صياغة اسم المفعول من الفعل الأجوف، وإعلال الفعل الأجوف في الماضي، وتاء التأنيث، وقلبها هاءً، وتحوّل الهاء المنقلبة عنها إلى ألف المدّ، والتقاء الساكنين، ومعنى المطاوعة، ومطل الحركات، والفعل الثلاثي المزيد بحرف واحد، والتصغير. وقد راوحت في منهجي في هذا الفصل، بين المنهج الوصفي التقريري، والمنهج الوصفي التحليلي، وذلك على حسب ما يقتضيه المقام.

والفصل الثالث أفردته للمنهج الوصفي، وبيّنت فيه أهم الأسس التي يقوم عليها هذا المنهج، وعرضت باختصار شديد لبعض المدارس الوصفية الحديثة، وأهم الفروق

بينها، ثم انتقلت لإسهامات أهم الباحثين فيه، وكان عرضاً سريعاً خشية التكرير عند الحديث عن المسائل الصرفية التي تناولها أصحاب هذا المنهج، ومنها: الميزان الصرفي، والتضعيف، وتكوّن حروف المد، وتقصير المدّ الطويل، ومسائل الإعلال والإبدال، وهي مسائل كثيرة كان لها النصيب الأكبر من هذه الدراسة؛ لأنّ جهود أصحاب هذا المنهج تكاد تكون مقتصرة على هذا الباب من الصرف. وكان منهجي في هذا الفصل وصفياً تحليلياً.

وأمّا الفصل الرابع فقد جعلته للدراسات الصرفية التي لم تتخذ من المناهج السابقة سبيلاً لها، وإنّما كانت تعنى بالجانب الدلالي وأثره في المسائل الصرفية، وهي دراسات عزيزة قامت بتوجيه بعض المسائل توجيهاً دلالياً، يقوم على استنباط بعض العلائق بين البُنى الصرفية ودلالاتها، ومن تلك: أمن اللبس، والتذكير، والتأنيث، والمعنى، وغير ذلك.

وفي الختام يطيب لي أنْ أسجّل الشكر والعرفان لمشرفي الأستاذ الدكتور عبدالفتاح الحموز؛ فقد حاطني بخلق العالم الفاضل، وأسبغ عليّ فضله بعلمه ومشورته، وفتح أمامي آفاقاً رحبة، منذ أنِ كان هذا البحث فكرة، حتى أصبح دراسة مكتملة بفضل توجيهاته وملاحظاته، فجزاه الله عني كل خير، وأجزل مثوبته.

كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى أساتذتي الأفاضل:

الأستاذ الدكتور إسماعيل عمايرة

والدكتور علي الهروط

والدكتور حسام ميضين

الذين وافقوا على مناقشتي وإفادتي من خبرتهم في مجال البحث العلمي، ومن قبلُ لم يضِنّوا عليّ بعلمهم ونصحهم.

والله أسأل المثوبة إن أصبت والمغفرة إن زللت.

الفصل الأول

المنهج التقليدي

(منهج القدماء)

١ ـ أهم الأسس التي قام عليها منهج القدماء

٢ ـ بعض المآخذ على منهج القدماء

٣ ـ بعض المحدثين الذين ساروا على نهج القدماء

المنهج التقليدي

لقد حظي علم الصرف باهتمام علماء اللغة منذ بدء الدراسات العربية في القرن الثاني من الهجرة الشريفة، إذ كان يلحق بعلم النحو وكتبه، كما في كتاب سيبويه، و(المقتضب) للمبرّد، و (الأصول في النحو) لابن السراج، والمفصّل للزمخشري، وشرحه لابن يعيش. ونجد إشارات لمسائل صرفية في كتب أعاريب القرآن مثل: (معاني القرآن وإعرابه) للزجّاج، و (إعراب القرآن) لأبي جعفر النحاس. ونجد كذلك في الكتب التي عُنيت بالمسائل اللغوية في توضيح معاني القرآن الكريم وتفسيره كما في (معاني القرآن) للفرّاء و (الكشاف) للزمخشري، و (البحر المحيط) لأبي حيّان وغيرها. ونجد بعض المسائل الصرفية في الكتب التي يغلب على موضوعاتها طابع الدراسات الصوتية، على الرغم من أنها لم تخلُ من بعض أبواب النحو، كما في كتابَي ابن جني (الخصائص)، و (سر صناعة الإعراب). ومجمل القول في هذا أنك لا تكاد تجد كتاباً قديماً في النحو، أو الأصوات، أو كتب التفسير التي عُنيت بالمسائل اللغوية يخلو من المسائل الصرفية. وبعد ذلك أفرد العلماء كتباً مستقلة للصرف، كما فعل ابن عصفور في كتابه (الممتع في التصريف) وكما في (شرح شافية ابن الحاجب) للاستراباذي. وفي مطلع هذا القرن ـ العشرين ـ نشطت الدراسات اللغوية بشكل عام، ومن بينها الدراسات الصرفية، وذلك بسبب انتشار الجامعات في عالمنا العربي، وابتعاث الدارسين إلى العالم الغربي. وفي هذا الوسط العلمي تجد نمطين من الدراسات الصرفية بعضها يسير على نهج القدماء، وبعضها الآخر يدرس الصرف متأثراً بالمناهج الغربية الحديثة التي تناولتها في فصلين آخرين من هذا البحث.

أمّا المحدثون الذين ساروا في فلك المنهج القديم فهؤلاء قد مضوا على نهج المتأخرين من الصرفيين القدماء في تخصيص كتب مستقلة لأبواب الصرف، لكنّ هذه الكتب لم تخرج في دراستها للصرف عن طريق القدماء، سواء أكان ذلك في التعليل أم التقعيد أم التمثيل، وعلى ذلك فإن الحديث عن مناهج هؤلاء هو حديث عن مناهج القدماء، ولا تكاد تجد فرقاً بين هؤلاء و أولئك في معالجة المسائل الصرفية، ومن هنا فإنني سأقوم بتوضيح الأسس التي قام عليها منهج القدماء، لأنها الأسس نفسها التي قام عليها منهج المحدثين المتبعين للقدماء، مع وجود بعض التباين بين الفريقين سأوضحه في موضعه من هذا البحث إن شاء الله.

أهم الأسس التي قام عليها منهج القدماء

نشطت حركة جمع اللغة والتأليف فيها في القرن الثاني من الهجرة الشريفة، وذلك لدخول كثير من غير العرب في دين الله واختلاطهم بالعرب، وهذا الأمر أحدث ما يُسمَّى باللحن، إذ بدأت الألسنة يصيبها الخطأ ويعتريها الفساد، فهبَّ اللغويون يجمعون اللغة ويدوّنونها مرتحلين إلى البوادي التي لم يختلط أهلها بالأعاجم، فشافهوا الأعراب وسجلوا عنهم اللغة، كما قصدوا أسواق البصرة والكوفة، يأخذون عن الأعراب الوافدين إليها.

وقد عُرف في تلك الفترة كثير من اللغويين الذين اهتموا بجمع اللغة وتدوينها. ومن هؤلاء العلماء:

١ ـ عبدالله بن إسحاق الحضرمي، ت١١٧هـ[1].

٢ ـ عيسى بن عمر الثقفي، ت ١٤٩هـ[2].

---

(١) انظر لترجمته، السيرافي، أخبار النحويين البصريين، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط: ١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، ٤٢ ـ ٤٥؛ والقفطي، ابو الحسن علي بن يوسف، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق د. محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط: ١، ١٩٨٦، ٢/ ١٠٤ ـ ١٠٨.

(٢) السيرافي، أخبار النحويين البصريين، ٤٩ ـ ٥٠؛ والقفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، ٢/ ٣٧٤ ـ ٣٧٧.

٣ ـ أبو عمرو بن العلاء، ت ١٥٤هـ[١].

٤ ـ الخليل بن أحمد الفراهيدي، ت ١٧٠هـ[٢].

٥ ـ يونس بن حبيب، ت ١٨٢هـ[٣].

٦ ـ علي بن حمزة الكسائي، ت ١٨٩هـ[٤].

٧ ـ أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، ت ٢٠٧هـ[٥].

٨ ـ الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة، ت٢١٥هـ[٦].

وغيرهم من العلماء الذين اشتهروا في تلك الفترة. وقد قامت هذه الحركة العلمية على أسس علمية واضحة من أهمها ما يلي:

---

(١) أخبار النحويين البصريين، ٤٦ ـ ٤٨؛ والحلواني، د. محمد خير، المفصل في تاريخ النحو، مؤسسة الرسالة، ط: ١، ١٩٧٩: ١٣٩.

(٢) السيوطي، المزهر، ١/٧٦؛ اليماني، عبدالباقي بن عبدالمجيد، إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، تحقيق د. عبدالمجيد دياب، شركة الطباعة العربية السعودية، ط: ١، ١٩٨٦م: ١١٤.

(٣) أخبار النحويين البصريين، ٥١ ـ ٥٤؛ والقفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، ٤/٧٤ ـ ٧٨.

(٤) القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، ٢/٢٥٦ ـ ٢٧٤.

(٥) المصدر السابق، ٤/ ٧ ـ٢٣، وإشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، ٣٧٩.

(٦) المصدر السابق الأول، ٢/٣٦ ـ ٤٣.

١ ـ تحديد البيئة:

عندما جاء عصر تدوين اللغة، وأخذ علماء العربية يفكرون في وضع قواعدها الصرفية والنحوية اتجه هؤلاء العلماء إلى القبائل القرشية وجيرانها، فأخذوا عنها لغاتها، ورفضوا ما عداها، وعدّوا ما خرج عن قواعدها شذوذاً وخطأً لا يجوز اعتماده والأخذ به. فكأنهم حاولوا بعملهم هذا فرض مجموعة من القواعد الخاصة ببعض اللهجات على لهجات أخرى، في حين كانت هذه اللهجات جميعاً تتعايش من قبل في سلام ووئام[1]. وهكذا حدّدوا البيئة التي يصح أخذ اللغة عنها، بأن حصروها في مناطق البادية من شبه الجزيرة العربية، سواء أكان ذلك عن طريق ارتحال العلماء إلى مضارب القبائل في البادية ومشافهتهم، أم عن طريق مشافهة الفصحاء الذين يأتون إلى الأسواق المعروفة عندهم. ويذكر السيوطي أنهم لم يأخذوا عن «حضري قط، ولا عن سكان البراري ممّن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم؛ فإنه لم يؤخذ لا من لخمْ ولا من جذام؛ لمجاورتهم أهل مصر والقبط، ولا من قضاعة وغسّان وإياد؛ لمجاورتهم أهل الشام، وأكثرهم نصارى يقرؤون بالعبرانية، ولا من تغلب واليمن؛ فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان، ولا من بكر لمجاورتهم للقبط والفرس؛ ولا من عبدالقيس وأزد عُمان، لأنهم كانوا بالبحرين مخالطين للهند والفرس، ولا من أهل اليمن لمخالطتهم للهند والحبشة؛ ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة، ولا من ثقيف وأهل الطائف؛ لمخالطتهم تجار اليمن المقيمين عندهم؛ ولا من حاضرة الحجاز، لأنّ الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدءوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم، وفسدت

---

(١) شاهين، في علم اللغة العام، مؤسسة الرسالة، ط: الرابعة، ١٩٨٤: ٢٣٤.

ألسنتهم، والذي نقل اللغة واللسان العربي عن هؤلاء وأثبتها في كتاب فصيرها علماً وصناعة هم أهل البصرة والكوفة فقط من بين أمصار العرب»[١].

وتحديد البيئة لجمع المادة اللغوية أساس ركين من الأسس التي يقوم عليها المنهج الوصفي، غير أنّه لا يهمل لغة قوم لأي سبب كان، لأن هدفه أنّ يتعرّف تلك اللغة وما حدث فيها من تطوّر أو تغيير، والوقوف عند ذلك لمعرفة أسبابه.

ويتراءى لي أنّ منهج القدماء قام باديء الأمر على أساس من أهم الأسس التي يقوم عليها المنهج الوصفي الحديث، وهذا يتمثل في عمل اللغويين الرواد كما عرفنا من قبل عند حديثنا عن الأسس التي قام عليها منهج القدماء*، غير أنّ هذا العمل قد توقف بعد أن انتهوا من جمع المادة اللغوية، وبعد أن شرعوا في تصنيفها واستقرائها. وهذا التحديد من قبل علماء العربية القدماء منهج لا خلاف فيه، وصحيح من الناحية العملية والنظرية، إذ إنّه ليس من الممكن وضع قواعدَ عامة تصفُ جميع اللهجات السائدة في فترة ما من الزمن.

٢ـ تصنيف المادة اللغوية:

بعد أن انتهى اللغويون من جمع المادة من القبائل البدوية، صنَّفوا مادتهم على أساس وصفي تقريري[٢]، والتصنيف عندهم قد بدأ بأقسام الكلام، إذ يُروى عن علي بن أبي طالب أنّه قال لأبي الأسود الدؤلي: (الكلم اسم وفعل وحرف)، ثم عمد النحاة بعد

---

(١) السيوطي، المزهر، ١/ ٢١٢.

* انظر: ١٣ من هذا البحث

(٢) الراجحي، د. عبده، فقه اللغة في الكتب العربية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية: ١٨٠.

ذلك إلى تصنيف فروع كل قسم من هذه الأقسام[1]. فقد صنّفوا الفعل من حيث الزمن والتجرد والزيادة والصحة والاعتلال وغير ذلك، وكذلك فعلوا في الحروف، فمنها العاملة وغير العاملة، وصنّفوا العاملة وبيّنوا عملها، ومثل هذا التقسيم فعلوا في الأسماء.

٢ـ الاستقراء:

بعد أن جمع اللغويون مادتهم اللغوية، وصنّفوهاإلى مستوياتها المختلفة، شرعوا في استقرائها، ويشير الباحثون[2] إلى أنّ الخليل بن أحمد الفراهيدي قد توصّل إلى وضع قواعد اللغة عن طريق الاستقراء، وهذا بحد ذاته أسلوب لا يزال متّبعاً في الدراسات اللغوية الحديثة التي تدور في فلك المناهج اللغوية الحديثة، وعلى منهجه سار تلميذه سيبويه وغيره من اللغويين، لكنّ الاستقراء عند اللغويين القدماء يمكن أنّ يُقسم إلى قسمين: استقراء تام واستقراء ناقص، وهذا الأخير اعتمد عليه النحاة في دراسة النحو والصرف والأصوات، والاستقراء التام اعتمده فقهاء اللغة وأصحاب المعاجم على وجه الخصوص، وذلك لأنّ طبيعة موضوعاتهم تقوم على مفردات اللغة، وهو أمر يحتاج إلى مزيد من الاستقصاء، على حين تدور الموضوعات النحوية والصرفية حول القواعد الكلية للغة[3].

---

(١) القفطي، إنباه الرواة، ١/ ٥.

(٢) حماش، خليل، دراسة مقارنة للنواحي الصوتية في كتاب العين والنظرية الحديثة في علم الصوت: ٤٩٧.

(٣) حسّان، د. تمام، اللغة العربية والحداثة: ١٣١.

وقد اشتملت دراستهم على أكثر من مستوى، وهو ما يدعو إليه المنهج الوصفي الحديث، فقد درسوا النحو والصرف والأصوات والدلالة، وتناولوها تناولاً وصفياً[1]. وأسس المنهج الوصفي الحديث عند اللغويين القدماء واضحة، وأوضح ما تكون في نشاط الرواد الأوائل الذين كان يكثر على ألسنتهم أن يقولوا: «إنّ العرب تقول كذا»، و «سمعت من بعض العرب أنّها تقول كذا» وغير ذلك من عبارات الوصف البعيدة عن التقعيد والتعليل. وليس معنى هذا أنّ منهج القدماء كان منهجاً وصفياً خالصاً كما هو في العصر الحديث، ولكنّه كان يشمل بعض أسس المنهج الوصفي، كما أنّه لم يخل من تعليل الظواهر اللغوية وبعض الإشارات التاريخية، ثم إنّه كان يشتمل على شيء من المقارنة كما سأوضّحه فيما بعد*. وأؤكد على أنّ هذه الأسس كان يقوم عليها منهج اللغويين الرّواد في الحركة العلمية اللغوية. ولكن عندما انتهى عصر الاستشهاد انحرف منهج اللغويين عن مساره ووجد اللغويون «أنفسهم بموضع اضطروا فيه إلى أن يدوروا حول ما وضعه السلف من قواعد، فجعلوا كلامهم عنها لا عن مادة اللغة، ولم يعد ثمة مكان للاستقراء، لأنّ السلف في نظرهم كانوا قد أتموا هذه العملية، وأوقفوا العمل فيها برفض الجديد من الشواهد، وهنا بدأ فرض القواعد على الأمثلة، وبدأت التمرينات العقلية في تركيب الجمل، وبدأ القول بالوجوب والجواز، وأصبحت القواعد سيدة النصوص»[2].

---

(١) الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية: ١٨٣.

* انظر: ٢٤ من هذا البحث.

(٢) حسّان، اللغة بين المعيارية والوصفية: ٤.

٤ ـ التفسير:

بعد انقضاء فترة الاستشهاد، ومجيء الفترة التالية التي كانت تدور حول ما وضعه الرواد من قواعد لغوية. أخذ التفسير سمة أساسية من سمات منهج البحث اللغوي في تلك الفترة، وأصبحت له مظاهر متعددة في منهج البحث اللغوي، ولعل من أهم مظاهره التعليل، فلقد تكفّل التعليل في اللغة بتفسير كل عدول عن الأصل، ويظهر ذلك بصفة خاصة في بعض أبواب المستوى الصرفي التي احتلت مكاناً واسعاً في دراسات الصرفيين، كالإعلال والإبدال والنقل والقلب والحذف، إذ تصبح العلة نفسها في صورة قاعدة تبرر العدول عن الأصل بطلب الخفة[١]، والسعي وراء العلة والمعلول كان واضحاً في منهج القدماء، الأمر الذي جعل بعض المحدثين[٢] يذهب إلى أنّ منهج القدماء قد تأثر بالمنطق الأرسطي منذ مراحله الأولى، وأنّ هذا التأثر قد صار طاغياً في القرون المتأخرة. وقضية التأثر بفلاسفة اليونان موضع خلاف بين الباحثين المحدثين، إذ يذهب فريق منهم إلى وسم الدراسات اللغوية عند القدماء بهذه السمة، وفريق آخر ينفي ذلك، وهي قضية لا أجد من المناسب البحث فيها في هذا المقام.

٥ ـ المعيارية:

بعد أن انتهت مرحلة الاستشهاد، رفض اللغويون قبول الاستشهاد بلغة من عاشوا

---

(١) حسّان، اللغة العربية والحداثة: ١٣٢.

(٢) الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث: ٤٨.

في الفترة اللاحقة لها، لأنّهم يرون أنّ مرحلة الاستشهاد أكثر تأصيلاً من اللغة المنطوقة في الفترات التالية، وسبب ذلك عندهم يعود لتفشي اللحن وفساد الألسنة بسبب دخول غير العرب في دين الله، واختلاطهم بالعرب الفصحاء، الأمر الذي أدّى إلى ظهور الخطأ واللحن في مختلف مستويات اللغة،وظهوره على ألسنة العرب، وحتى الفصحاء منهم، وقد ورد عن الجاحظ قوله: «زعم أصحابنا البصريّون عن أبي عمرو بن العلاء أنّه قال: لم أر قرويين أفصح من الحسن والحجّاج. وكان ـ زعموا ـ لا يبرّئهما من اللحن»[١].

إنّ تسرب اللحن إلى ألسنة الفصحاء وغيرهم ممّن كانت أصوله أعجمية قد دفع اللغويين إلى أن ينظروا إلى اللغة التي جمعها السلف على أنّها اللغة الأصفى والأصح من كل أشكال اللغة المكتوبة أو المنطوقة، وأصبح من أهداف اللغوي ـ أو قل الهدف الرئيس ـ أن يحفظ شكل اللغة الفصيحة حفاظاً على كتاب الله، ومن هنا أخذوا يعدّون تلك اللغة الفصيحة معياراً للصحة والخطأ، ويعتقدون أنّ التغيير يتضمّن بالضرورة تحريفاً وإفساداً[٢].

وهذه السمة البارزة عند القدماء دفعت بعض المحدثين إلى أن يسم منهج القدماء بالمعيارية، وأن يطلق عليه مصطلح «المنهج المعياري»[٣]، ونجد بعض المحدثين

---

(١) الجاحظ، أبو عثمان عمر بن بحر، البيان والتبيين، تحقيق محمد عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، ط: ٤، القاهرة، ١/١٦٣.

(٢) فتيح، د. محمد، في الفكر اللغوي: ٩٩.

(٣) عمايرة، د. إسماعيل، المستشرقون والمناهج اللغوية: ٢٤.

ينكر هذا مع اعتقاده بوجود هذه السمة، يقول الدكتور تمام حسّان: «ولكنّ وجود طابع ما وجوداً عملياً لا نظرياً في المنهج لا يبرر دعواه له إلاّ بمقدار ما يصح أن ننسب الاشتراكية إلى الإسلام لمجرّد أنّ الإسلام عُني بالعدالة الاجتماعية بطريقته الخاصّة. وهكذا لا ينبغي أن ننسب إلى النحو العربي أنّه خالص للوصفية أو للمعيارية أو للتاريخ أو للتجريد، وإن كان فيه قسط مهم من كل واحد من هذه المناهج التي تميّز بعضها عن بعض في العصر الحديث»[1]. وهذا هو الرأي الذي نرتضيه ونعتقد به عند وصف منهج القدماء، لأنّ المعيارية ليست الدعامة الوحيدة التي يقوم عليها منهجهم، بل إنّه قام قبل كل شيء على أسس علميّة صحيحة من سماع اللغة عن الموثوق بهم، وتدوينها بأسلوب وصفي دقيق، وقد كانت هذه المادة هي الأساس الذي بنيت عليه علوم اللغة من نحو وصرف ومعاجم وغيرها، وإذا كان الأساس قد بني على منهج وصفي، فإنّ ذلك يجعل المنهج بأكمله يتّسم ببعض ملامح الوصفيّة، على الرغم من أنّ المعيار قد سيطر فيما بعد، حرصاً على اللسان العربي من الفساد، وكتاب الله من أن يدخله التغيير والتحريف.

٦ - القياس:

عرفنا من قبل أنّ العلماء قد أخذوا اللغة عن أصحابها بطريق السماع والمشافهة، وقد تم ذلك عن طريق ارتحال العلماء إلى البيئات اللغوية في البادية، أو من خلال

(١) حسّان، اللغة العربية والحداثة: ١٣٣.

استقبال الفصحاء في الأسواق، ويشير الباحثون المحدثون[١] إلى أنّ العلماء ـ وبالذات بعد نضوج البحث اللغوي عند البصريين والكوفيين ـ قد أخذوا بالقياس، كما أخذوا بالسماع، وذلك حين تسعفهم الشواهد اللغوية إلى الاطمئنان إلى أنّ المسائل التي يقيسون عليها كثيرة ومنتشرة في اللغة، وأنّها سمة من سماتها.

ومصطلح القياس في اللغة معناه «حمل غير المنقول على المنقول في حكم أو لعلة جامعة»[٢]. وقد انقسم العلماء في مسألة القياس فريقين: فريقاً حاول قصر الناس على السماع والتزامه، وهذا الفريق لم يكتب لمذهبه البقاء، لأنّه من غير المعقول أن يكون الكلام كله بمفرداته وتراكيبه وارداً عن العرب[٣]. وفريقاً آخر كان يقيس ما لم يرد في كلام العرب على ما ورد عندهم، ويشير الباحثون إلى أنّ تعميم القياس قديم عند القدماء، ويعود إلى الخليل بن أحمد ثم تلميذه سيبويه[٤]. وكذلك كان عبدالله بن أبي إسحاق شديد التجريد في القياس، سريعاً إلى تخطئة المعربين إذا خرجوا عن المألوف في كلام العرب[٥].

---

(١) السامرائي، د. إبراهيم ، المدارس النحوية أسطورة وواقع، دار الفكر، عمان، ط: ١، ١٩٨٧: ١٧.

(٢) الأفغاني، سعيد، في أصول النحو، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٧م: ٧٨.

(٣) المرجع السابق: ٧٩.

(٤) المرجع السابق: ٨١.

(٥) السامرائي، المدارس النحوية: ١٧.

ومع أهمية القياس عند النحويين القدماء، إلا أنّه لم يكن أكثر أهمية من السماع فاهتمام سيبويه بالسماع عمّن يوثق بعربيتهم كثير، «وهذا يعني أنّ سيبويه ومثله سائر البصريين يتشدّدون في السماع تشدّدهم في القياس، فهم لا يأخذون إلا عمّن يوثق بعربيتهم فصاحة وأصالة مبتعدين عمّن لا يُطمأنّ إليهم بسبب مخالطتهم غير العرب من الذين جاوروهم أو كانوا على مقربة منهم»[1]. فهم يتشدّدون في السماع، إذ لا يلتفتون إلى كل مسموع، ولا يقيسون على الشاذ[2]، بخلاف الكوفيين الذين لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبوّبوا عليه[3].

وقد انتشر القياس عند اللغويين القدماء، وسار على الطريق التي رسمها الخليل وسيبويه، حتى بلغ القرن الرابع للهجرة الشريفة، فبلغ ذروته بأبي علي الفارسي وتلميذه ابن جني[4]. وبعدها بدأ يتراجع وغلب على اللغة وعلومها الجمود، ثم آل التراث إلى علماء لا إبداع لهم[5]، فكانت مؤلفاتهم تخلو من الروح، وبقيت كذلك حتى جاءت النهضة الحديثة في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين.

---

(١) السامرائي، المدارس النحوية: ١٩.

(٢) المرجع السابق: ١٩.

(٣) المرجع السابق: ١٩.

(٤) الأفغاني، في أصول النحو: ٨٦.

(٥) المرجع السابق: ١١٨.

لعلّ هـذه أهـم الأسس التي كـان يقوم علـيهـا منهج القدماء في البـحث اللغوي، وهي سمات بارزة في منهجـهم، غير أنّ منهجهم لم يخل من إشارات طفيفـة نلمح فيها بعض مـلامح المنهج التاريخي المقـارن، فقـد تنبّه بعـضهم إلى الـعلاقة بين الـلغة العـربية واللغـات السامـيـة، حيث أشـار الخليل بن أحـمـد الفراهيـدي إلى العـلاقـة بين العربيـة والكنعانية[1]، كما أوضح ابـن حزم أنّ العربية والسريـانية والعبرانيـة فروع لأصل واحد، وأنّها تفـرّعـت مع الزمـن من هذا الأصـل[2]. وتـبـرز سمـة المقـارنة عند القدمـاء عند حـديثهم عن اللـهجـات، تلحظ ذلك[3] في تفـريقـهم مثـلاً بين «مـا» الحـجازية و «مـا» التـمـيـمية، وبين اللهـجـات التي تفتح حـرف المضـارعة والأخـرى التي تكسـره، وبين اللهـجــات التي تهـمـز والأخـرى التـي تُسـهل الهـمـز، وبـين التي تُعـلّ حـروف العلة والأخـرى التي تخـرّجهـا على الأصل، وهـكذا. وهــناك بعـض الإشـارات في كتـاب سيبويه إلى اللغـة الفارسية، وهي في مواضع مختلفـة من الكتاب، توحي بالالتفات إلى المقارنة عند سيبـويه. إذ نجده يفرد باباً يتحدّث فيه عن الإبدال في الفارسـية حيث يقول: «هذا باب اطراد الإبدال في الـفـارسيـة. يبـدلـون من الحـرف الذي بين الكاف والجـيم:

---

(١) الفراهيـدي، الخليل بن احمد ،العين،ت تحقيق د. مهدي المخزومي و د. إبراهيم السامرائي، دار مكتبة الهلال: ١/ ٢٠٥.

(٢) الظاهري، أبو محمد علي بن حزم الأندلسي، الإحكام في أصـول الأحكام، حققه وراجعه لجنة من العلماء، دار الجيل، بيروت، ١/ ٣٤.

(٣) حسّان، اللغة العربية والحداثة: ١٣٢.

الجيم، لقربها منها. ولم يكن من إبدالها بدٌّ، لأنّها ليست من حروفهم. وذلك نحو: الجُربز والآجُر، والجَورب.

وربما أبدلوا القاف لأنّها قريبة أيضاً، قال بعضهم: قُربز وقالوا: كُرْبَقٌ، وقُرْبَق.

ويبدلون مكان آخر الحرف الذي لا يثبت في كلامهم، إذا وصلوا الجيم وذلك نحو: كوسَه، ومُوزَه، لأنّ هذه الحروف تبدل وتحذف في كلام الفرس، همزةً مرة وياءً مرةً أخرى»[١]، ثم ينتقل إلى الربط والمقارنة بين الأصوات العربية والأصوات الفارسية إذ يقرّر أنّ البدل لا يطّرد في الفارسية في الحرف الذي هو من حروف العرب نحو: سين سراويل، وعين إسماعيل[٢].

وهكذا يبدو التفات سيبويه إلى الإبدال الصوتي بين الأصوات العربية والأصوات الفارسية، وما بينهما من تقارب أو تباعد يؤدي إلى إبدال بعض الأصوات أو الإبقاء عليها[٣].

ومع أنّ القدماء لم يدرسوا اللغة على أساس تاريخي، إلا أنّ الباحث يجد عندهم إشارات للتاريخ في دراساتهم اللغوية[٤]، وذلك من خلال بحثهم في المعرّب أو

---

(١) سيبويه، ابو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق محمد عبدالسلام هارون ط٣، عالم الكتب، ١٩٣٨: ٤/ ٣٠٥.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٤/٣٠٦.

(٣) مسعود، د. فوزي، سيبويه جامع النحو العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦: ١٢٥.

(٤) حسّان، د. تمام، اللغة العربية والحداثة: ١٣٢.

الدخيل بصفة عامة، إذ كانوا يفرّقون بين ما دخل العربية قبل الإسلام، وما طرأ عليها بعده، لكنّ حاسة التاريخ لم تكن لديهم دقيقة مبنية على أسس تاريخية تعتمد النصوص والنقوش وغير ذلك من الوسائل التي يستخدمها المحدثون الذين داروا في فلك المنهج التاريخي.

بعض المآخذ على منهج القدماء

إنّ من ينظر إلى منهج القدماء في البحوث اللغوية، وإلى درسهم للغة من خلال التراث العظيم الذي أورثوه، يمكنه أن يسجّل عليهم بعض المآخذ، التي تتعلّق بالمنهج والأسس التي يقوم عليها، وبالتالي النتائج والأحكام التي توصّلوا إليها. ومن هذه المآخذ ما يلي:

١ ـ عدم الشمولية:

أوّل ما يُلحظ على القدماء أنّ جمعهم للمادة اللغوية لم يشمل البيئات اللغوية كافة، فهناك الكثير من القبائل العربية نجد لهجاتها حبيسة في كتب اللغة، دون أن تكون هذه اللهجات مصدراً من مصادر المادة اللغوية التي اعتمدها اللغويون عند وضع قواعد اللغة، ونجد بقلة الإشارة إلى تلك اللهجات، بيد أنّها إشارة إلى ضعف هذه اللهجات أو ندرتها أو قلتها، أو فسادها، وكانّ الإشارة لها من باب التنبيه على فسادها وعدم الاحتجاج بها، مع أنّها لهجات فصيحة، ولكنّها ليست اللغة الأدبية أو لغة الشعراء، ولو أنّ القدماء درّسوا البيئات اللغوية كافة بهدف الدرس اللغوي، لكانت النتائج والقواعد التي توصلوا إليها تختلف شيئاً ما عن القواعد الموجودة، ولكان كثير مما نعده من باب اللهجات العامية والفساد في اللغة صحيحاً مباحاً، والدرس اللغوي السليم يوجب علينا عند دراسة النظام اللغوي «أن نهتم بما هو عام ومطّرد دون أن نهمل الاستثناءات لأنّها تعتبر شواهد على حالات سابقة، أو بدايات لتطور جديد»[1] وهذه الاستثناءات التي يعدها القدماء من باب الشذوذ لها فوائد كثيرة في حقل قوانين التطور اللغوي وسننه،

---

(١) دك الباب، د. جعفر، الصوامت والصوائت في العربية، اللسان، الرباط، المجلد١٩، ١٩٨٢: ٣٤.

وأسبابه وكل ما يتعلق به. ثم إنّها تفيد أصحاب المنهج التاريخي المقارن الذين يعنون بدراسة اللغة عبر تاريخها الطويل، كما أنّها تسهم كثيراً في إغناء الدراسات التي تتم في ضوء المنهج الوصفي الذي يعنى بدراسة اللهجات المختلفة. لكنّ القدماء كانوا مهتمين بوضع قواعد شاملةٍ مانعة مطّردة للغة، مبنية على الأغلب الأعم، حفاظاً على لغة القرآن الكريم، وتسهيلاً على متعلميها من غير العرب، إذ لو أنّهم أخذوا بكل لهجات القبائل لكانت القواعد النحوية والصرفية أكثر بكثير مما هي عليه الآن، ومع جلال قدر هذه النظرة إلا أنّها ليست مبرّرةً لعدم شمول البيئات اللغوية كافة. وليس معنى هذا أنّني أطلب من القدماء أن يضعوا قواعد اللغة وصرفها بالاعتماد على كلّ اللهجات العربية، فهذا أمر مستحيل، إذ إنّه ليس من الممكن وضع قواعد عامة تصف جميع اللهجات السائدة في فترة ما من الزمن.

٢ـ نقص الاستقراء:

يمكن أن يكون نقص الاستقراء من العيوب التي وقع فيها القدماء، ذلك أنّنا عرفنا أنّ الاستقراء عندهم تام وناقص، فما يتعلق بدراسة النحو والصرف عدّه الباحثون استقراءً ناقصاً، لأنّه مبنيٌّ على مادة لغوية مقتصرة على بعض البيئات اللغوية، وبالتالي فإنّ النتائج التي يتوصّل إليها الباحث بالاستقراء الناقص يتوقّع أن تكون نتائج مضطربة، ولعلّ هذا الأمر يفسّر لنا كثيراً من الخلافات بين العلماء القدماء في كثير من المسائل النحوية والصرفية، وعلى وجه الخصوص الخلاف بين الكوفيين الذي يبنون على القليل والكثير، والبصريين الذين لا يأخذون إلا بالكثير المطّرد.

٣ـ انتقائية الشواهد:

إنّ من ينعم النظر في الشواهد اللغوية للمسائل النحوية والصرفية، يجدها تتمثل

في الشعر وبعض الأمثال، أمّا النثر فإنّه قد يكون معدوماً في الاستشهاد إذا ما استثنينا الحكم والأمثال، وهي قليلة عندهم، حتى إنّ الأحاديث الشريفة التي تتصف بدقة السند لم تكن مادة للاستشهاد اللغوي عند معظم اللغويين، وقد (انقسموا فيما يروى من الأحاديث فريقين: فريقاً غلب على ظنّه أنّها لفظه عليه السلام فأجاز الاحتجاج بها، وفريقاً غلب على ظنه أنّها مروية بالمعنى لا باللفظ، وإذاً لا يجيز الاحتجاج بها)[1]. والحديث في هذه المسألة طويل لا أرى الخوض فيه، وبناء على ما مرّ فإنّ بعض الباحثين[2] يرى أنّ «النحو العربي لم يُقعّد للعربية كما يتحدثها أصحابها وإنّما قُعّد لعربية مخصوصة تتمثل في مستوى معين من الكلام هو في الأغلب شعر أو أمثال أو نص قرآني، أي أنّه لم يوسّع درسه ليشمل اللغة التي يستعلمها الناس في شئون الحياة، وإنّما قصره على درس اللغة الأدبية»[3]. والاقتصار على هذا النمط من الكلام الرفيع حال بينهم وبين اللغة الدارجة على ألسنة العرب. غير أنّ انتقائية الشواهد كانت من عمل النحاة لأنّهم كانوا يضعون قواعد للغة تصلح لفهم القرآن الكريم، وبهذا فقد كانوا يسعون لبناء لغة فصيحة أدبية تعين على فهم كتاب الله، أمّا اللغويون الذين جمعوا المادة اللغوية، فإنّهم كما تشير المصادر قد اتصلوا بمختلف مستويات الناس، وأخذوا عنهم اللغة، فقد ذكرت كتب اللغة رواياتٍ[4] عن النساء والعبيد والصبيان والمجانين وأهل

---

(١) الأفغاني، سعيد، في أصول النحو، المكتب الإسلامي، بيروت ١٩٨٧: ٤٧.

(٢) المرجع السابق: ٤٦ ـ ٤٨.

(٣) الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث: ٤٨، ٤٩.

(٤) السيوطي، المزهر، ١/١٣٩ ـ ١٤١.

الأهواء، أمّا اعتمادهم على الأشعار وبشكل خاص الجاهلية منها، فذلك لبعدها عن التدليس[1]. وعلى هذا فإنّ المآخذ في عدم وضع القواعد المبنية على اللغة الشائعة يقع على عاتق النحاة، أمّا جامعو المادة اللغوية فقد أخذوا مادتهم التي تصوّر اللغة الشائعة المنطوقة، مع أنّها كانت مقتصرة على بعض البيئات اللغوية، إلاّ أنّها كانت مصوِّرة للواقع اللغوي في تلك البيئات.

(١) السيوطي، المزهر: ١٤٥/١.

بعض المحدثين الذين ساروا على منهج القدماء

١- الشيخ أحمد الحملاوي:

عرفنا أنّ الدراسات اللغوية قد نشطت في مطلع هذا القرن، وأنّها كانت تسير في خطين مختلفين، أحدهما يسير في ضوء المناهج الغربية الحديثة، والآخر في ضوء منهج القدماء. وأشرت من قبلُ إلى أنّ الذين داروا في فلك القدماء لم يحدثوا جديداً، سواءٌ في التعليل أو التقعيد أو الأمثلة المضروبة أو الشواهد اللغوية، وقلت: إنك لا تكاد تجد فرقاً بين هولاء وأولئك في معالجة المسائل الصرفية، ولذلك تحدّثت عن منهج القدماء وبيّنت أسسه وعيوبه، ولم أتحدث عن منهج للمحدثين الذين قلدّوا القدماء، لأنني لم أهتدِ إلى منهج مستقل لهم، وبالتالي فإنّهم من وجهة نظري ليسوا أصحاب منهج مستقل عن منهج القدماء، غير أنّ هؤلاء كانوا يسعون في مؤلفاتهم إلى جعل الصرف سهلاً قريب المجتنى من الطلبة، فهدفهم تعليمي محض، يقول الشيخ أحمد الحملاوي في سبب تأليف كتابه «شذا العرف في فن الصرف»: «وكان ممن تطلّع لرشف أفاويقه، وتطلب جمع تفاريقه، طلبة مدرسة «دار العلوم» فإنّهم أحدقوا بي من كل جانب، وكان المطلاب فيهم أكثر من الطالب، فما وسعني إلاّ أن أحفظ العلم ببذله، وألاّ أضنّ به على أهله، فسرّحت نواظر البحث في فجاج الكواغد، وبعثتها في طلب الشوارد، فاقتفت الأثر، حتى أتت بالمبتدأ والخبر، ثم جعلت أميّز الصحيح من العليل ثمّ أودع ما أقتطفته من ثمار الكثير في السهل القليل، فجاء بحمد الله كتاباً تروق معانيه، وتطيب مجانيه، عباراته شافية،

وشواهده كافية»[1]. وهذا النص يفيدنا أمرين: الأول أنه ألف الكتاب من أجل الطلاب، والثاني أنه نهج فيه نهج الاختصار والجمع بهدف التسهيل على الطلبة المريدين لعلم الصرف، ولم ألمح في مقدمة الكتاب هدفاً آخر، كالبحث العلمي مثلاً، أو التعليق على الدراسات السابقة، أو إبداء رأيه في معالجة مسألة من مسائل الصرف، أو غير ذلك.

٢ ـ أحمد المراغي ومحمد سالم علي:

تحدّث الأستاذان أحمد المراغي ومحمد سالم علي مؤلفا (تهذيب التوضيح) عن منهجهما في تاليفه فذكرا أنّ قسماً منه في تصريف الأفعال وقد سلكا فيه نهج الشافية لابن الحاجب، ولامية الأفعال لابن مالك. وقسماً ثانياً في تصريف الأسماء اتبعا فيه (طريق التوضيح لجمال الدين بن هشام مع تصرف في الوضع دعت إليه الحاجة من بسط مجمل أو إيضاح مبهم أو شرح شاهد أو حذف خلاف، لا يضير الباحث إغفاله ووضعنا نماذج وتطبيقات عقب كل باب لتكون معواناً على تفهم مسائله وبلوغ الغاية المرجوة من دراسته)[2]. فقد أوضح المؤلفان بأنّ منهجهما تقليد واتباع لمنهج القدماء، وأنّ التجديد عندهما لم يتجاوز بسط بعض المسائل المجملة أو توضيح بعض المسائل المبهمة، أو شرح بعض الشواهد التي ساقها القدماء أو تهذيب لبعض المسائل الخلافية، وذلك بحذف

---

(١) الحملاوي، الشيخ أحمد، شذا العرف في فن الصرف، المكتبة العلمية الفلكية، بيروت، لبنان: ١٥، ١٦.

(٢) المراغي، أحمد مصطفى و محمد سالم علي، تهذيب التوضيح، ط:٢، المكتبة التجارية الكبرى، مصر: ٢/٣.

الخلاف الذي لا يضرُّ الباحث من وجهة نظرهما، ثم وضعا تطبيقات على كل موضوع، تشتمل على نماذج من الأسئلة وأجوبتها، ونماذج أخرى من الأسئلة يطلب من الدارس الإجابة عنها، ومن الواضح أنهما كانا يهدفان إلى تسهيل الصرف على المتعلمين، وهو هدف تعليمي، كما هو عند الشيخ أحمد الحملاوي في كتابه «شذا العرف في فن الصرف»، والذي فعله الشيخ أحمد الحملاوي والذين نهجوا نهجه هو أنّهم جمعوا المادة الصرفية من مصادرها ومراجعها القديمة، سواء أكانت في مصنّفات مستقلة أم ملحقة بكتب النحو، وبالتالي أصبح من اليسير على المتعلمين الرجوع إلى المباحث الصرفية من خلال هذه الكتب الميسّرة، وقد بقيت هذه الكتب تتسم بطابع المصّنفات القديمة من حيث الشواهد وقلة الأمثلة وتكرارها، الأمر الذي يحول دون أن يستوعب الدارس الصرف بشكل يمكّنه من تطبيق القواعد الصرفية في لغته المنطوقة. وقد أبقت هذه الكتب على تصنيف المسائل الصرفية كما صنّفها القدماء، مستخدمين المصطلحات نفسها والشواهد أنفسها.

٢ـ الدكتور أمين السيد:

استمر الباحثون في تأليف كتب الصرف التي تدور في فلك هذا المنهج لتيسير دراسته، وبدأ جماعة من هؤلاء يحسّون بقلة الأمثلة والشواهد التي تتكرر في كتب الصرف وأثرها السيء في الدارسين، ومن هنا أخذوا ينحون بمؤلفاتهم نحو الجانب التطبيقي ومثال ذلك ما فعله الدكتور أمين السيد في كتابه «في علم الصرف» الذي يقول في مقدمته: «فهذا بحث وضعته لتيسير الدراسة في علم الصرف والسير به نحو الجانب

التطبيقي المفيد، وقد جمعت فيه أطراف المسائل المتناثرة في أبواب مختلفة عن الدراسة التقليدية لعلم الصرف»[1]، وهدف الدكتور أمين السيد هدف تعليمي محض كما هو عند سابقيه، ولا يختلف عنهم إلا في بعض الأمور التي لا تخرج عن التبويب وزيادة الأمثلة، ففي التصنيف جعل مسائل الحذف في باب واحد، في حين أنها كانت متناثرة في أبواب الإعلال والإبدال، والتقاء الساكنين، وإسناد الأفعال إلى الضمائر، وتوكيد الفعل بإحدى النونين، واسم الفاعل من الفعل المعتل الآخر وغير ذلك. فمسائل الحذف هذه تحدّث عنها في باب واحد[2]. وفي مبحث الأسماء سار على ما سار عليه القدماء، غير أنّه خالفهم في مسألتين إحداهما في باب جمع التكسير، والأخرى في باب التصغير، أمّا الأولى فإنّه يذهب فيها إلى جواز جمع (فاعل) صفة لمذكر عاقل على (فَوَاعِل)[3] وحجته في ذلك كثرة الشواهد التي تؤيد هذا، وقد ساق نماذج من هذه الشواهد، الأمر الذي يعزّز من قناعتنا في هذا الرأي. والمسألة الثانية وهي جواز تصغير ما ثانيه حرف علة دون رده إلى أصله عند خوف اللبس، «فتصغير قيمة على قُيَيْمَة للفرق بينها وبين تصغير قامة، وكذلك ديمة تصغّر على دُيَيْمَة لئلا تلتبس بتصغير دَوْمَة»[4]. والصرفيون يصغّرونهما على قُوَيْمة ودُوَيْمة[5]. ومع أنّ تحقيق أمن اللبس

---

(١) السيد أمين، في علم الصرف، ط: ٣، ١٩٨٥، دار المعارف، مصر: ٣.

(٢) المرجع السابق: ٦٩ ـ ٨١.

(٣) المرجع السابق: ١٢٠.

(٤) السيد، في علم الصرف: ١٤٥.

(٥) الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف: ١١٦.

مطلب ينبغي الوصول إليه إلا أنّ هذه الإشارة السريعة في باب التصغير لا تعالج المسألة من أصلها، فهنالك الكثير من الألفاظ الملبسة إذا ما صير إلى تصغيرها، وللدكتور عبدالفتاح الحموز بحث في هذه المسألة بيّن فيه أهم المواضع الملبسة في باب التصغير[1].

وكتاب الدكتور أمين السيد وضعه لهدف تعليمي، ولذلك كثرت فيه الأمثلة والشواهد من القرآن الكريم، وحديث رسول الله ﷺ، وأشعار العرب، وهذا أمر جيد يساعد الدارس على استيعاب الموضوع بشكل أوضح، ويعينه على تطبيق القواعد الصرفية التي يدرسها في الواقع اللغوي المستعمل، وهو الأمر الذي ينشده المتعلم والمعلّم، إلا أنني لحظت في الكتاب سمة قد تعيق الوصول إلى هذا الهدف، وتجعل الدارس مشتّت الذهن، ذلك أنّه أورد في بعض أبواب الكتاب أقوالاً للصرفيين في مسألة صرفية، وأخرى لأصحاب المعاجم، ويخلط مسالة بمسألة ولنأخذ مثالاً على ذلك مسألة القلب المكاني، إذ يقول: «من الكلمات التي مثّل بها علماء الصرف للقلب المكاني الفعل (ناء) وقالوا: إنه مقلوب عن الأصل (نأى)[2] وهنا يورد المثال على أنّه قول للعلماء دون أنّ يؤكّده أو يعارضه، وإنما يترك الدراس في حيرة من أمره، والذي يوقع الدارس في الشك تكملة حديثه عن القلب المكاني حيث يقول: «ومن هذه الكلمات أيضاً كلمة (جاه) قال علماء الصرف: إنّ وزنها (عَفْل) على القلب وأصلها (وجه)[3] ثم يورد أقوال أصحاب

(١) الحموز، د. عبدالفتاح، باب التصغير في مظان النحو واللغة بامثلته الثرة المصنوعة توسم العربية به بالتعمية والإلباس، مؤته للبحوث والدرسات، المجلد ٣، العدد٢، كانون الأول، ١٩٨٨: ٦٦؛

(٢) السيد، علم الصرف: ٦٦

(٣) المرجع السابق: ٦٧

المعاجم ليدحض هذا الرأي على ما يبدو، فيقول: وقال أصحاب المعاجم: جِهتُه بشرّ: واجهته. والجاه: المنزلة والقدر عند السلطان مقلوب عن (وَجْه)، وإن كان قد تغيّر بالقلب فتحوّل من (فَعْل) إلى (فَعَل) فإنّ هذا لا يستبعد في المقلوب والمقلوب عنه. ولذلك لم يجعل أهل النظر من النحويين وزن «لاه أبوك» فعْلا لقولهم: «لهى أبوك» إنما جعلوه «فَعَلا» وقالوا إنّ المقلوب قد يتغير وزنه عما كان عليه قبل القلب. وحكى اللحياني أنّ «الجاه» ليس من «وَجْه» وإنّما هو من «جهت» ولم يفسّر «ماجهت». وقال الجوهري: فلان ذو جاه. وقد أوجهته أنا ووجهته أنا، أي جعلته وجيهاً. ويقال فلان أوجه من فلان. ولا يقال: أجوه. ويقال: جاهه بالمكروه أي جبهه به. ونظر إليه بجُوه سوء بالضم، وبجيه سوء: بوجه سوء»[1]. وهناك كلمات كثيرة وردت في اللغة يحتمل فيها القلب المكاني[2].

ويبدو لي أنّ إيراد أقوال أصحاب المعاجم في هذا المقام تثقل على الطالب وتشتّت من تركيزه، وبخاصة أنّ المؤلف وضع كتابه لتيسير الدراسة في علم الصرف، والسير بها نحو الجانب التطبيقي المفيد، ولو أنّ المؤلف اكتفى بإيراد رأي الصرفيين أولاً ثم قفّاه برأيه لكان أخف وأيسر، ولا سيما أنّه ذكر رأيه في نهاية الباب، وهو أنّ كلمة (جاه) كلمة أصيلة على وزن فَعْل وليست مقلوبة عن وجه، ثم أورد أدلته على ذلك[3].

---

(١) السيد، في علم الصرف: ٦٧.

(٢) انظر: الحموز، د عبدالفتاح، ظاهرة القلب المكاني، عللها وأدلتها وتفسيراتها وأنواعها، دار عمار ط١، ١٩٨٦: ٧٧ ـ ١٣٥.

(٣) السيد، في علم الصرف: ٦٩.

ويتراءى لي أنّ المؤلف لم يحقّق هدفه التعليمي عند نشر الكتاب لأسباب عدة منها:

١ ـ أنّ الكتاب لم يشتمل على كل الأبواب الرئيسية في الصرف، إذ نجده يهمل بعض الأبواب ومن ذلك المصادر، فقد أغفلها تماماً السماعيّ منها والقياسي، وتقسيم الفعل بحسب التجرّد والزيادة، وأبواب الثلاثي الستة، وأوزان الرباعي وملحقاته، والثلاثي المزيد فيه، وتقسيم الأفعال من حيث الجمود والتصرف، والتعدي واللزوم، وبناؤها للفاعل أو المفعول، وكذلك باب الإعلال والإبدال، ما عدا مسائل الحذف التي تحدّث عنها في باب واحد، وكذلك الإدغام والإمالة والوقف، وغيرها من مسائل الصرف، على الرغم من أنّه أثقل الكتاب بصفحات تقل أهميتها عن أبواب الصرف التي أهملها، مثل التمهيد الذي وصلت صفحاته ست عشرة، ونجده يطيل حيث ينبغي الاختصار، ففي حديثه عن حروف الزيادة نجده يطنب ويتوسّع في ذكر روايات العلماء فيها، وهذا الباب شغل صفحات الكتاب من رقم واحد وثلاثين إلى واحد وستين، وهذا الإطناب جاء على حساب موضوعات أخرى ينبغي على دارس الصرف أن يلمّ بها ولو بشكل موجز، ونجد الإطناب أيضاً في حديثه عن التثنية والجمع، إذ شغل هذا الموضوع مساحة واسعة في الكتاب من صفحة (٨٨) ثمانٍ وثمانين وحتى صفحة (١٣٠) مئة وثلاثين. وهي نسبة تعادل ربع الكتاب، وبقية الربع الأخير خصّصها لموضوعين فقط هما: التصغير والنسب، وهذان الموضوعان قد أسهب فيهما أيضاً على حساب الموضوعات الأخرى، إذ نجده في صفحتين حشر الحديث عن موضوعات مختلفة أرى أنّها من الموضوعات المهمة في الصرف، وهي: المعتل وأقسامه، والمزيد والجامد.

والمتصرف من الأفعال، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل، وأسماء الزمان والمكان، واسم المرة، واسم الهيئة، والمصدر الصناعي، والجامد والمشتق من الأسماء[1]، ولا أعرف السبب الذي دفعه إلى هذا الاختصار المخل في هذه الموضوعات، والإطناب الممل في الموضوعات الأخرى، مع أنّه أشار في المقدّمة إلى أنّه يسعى إلى تيسير دراسة الصرف، ولا أدرى إن كان مقصده في التيسير التوضيح بالشواهد والأمثلة الثّرة، واللغة الواضحة، والعبارة السليمة، أم أنّ التيسير عنده يفيد إلغاء معظم أبواب الصرف، ويكتفي بالميزان الصرفي والجموع والتصغير والنسب، لأنّ هذه الموضوعات هي وحدها التي تناولها بالشرح والتمثيل، ولو أنّه سار على الوتيرة نفسها في الموضوعات الأخرى، لكان عمله عظيماً ونافعا كما يُرتجى.

ومما يؤخذ عليه أنّه لم يعتن بالضبط الصرفي للكلمات بشكل جيد، إذ يلتبس على القارىء كثير من المفردات بسبب عدم ضبطها صرفياً.

ويبدو أنّ الدكتور أمين السيد قد تنبّه أو نُبّه إلى ما وقع فيه من مآخذ في كتابه «في علم الصرف» وبالذات في الموضوعات الكثيرة التي أهملها من أبواب الصرف، وطريقة معالجته للمسائل الصرفية، إذ كان يُطنب كثيراً وينتقل من موضوع لآخر، ويحاول إيراد آراء العلماء المختلفة. وهو أمر يتنافى مع منهجه التعليمي الذي يرمي إلى

---

(١) السيد، في علم الصرف: ١٦٢ ـ ١٦٣

التيسير والتخفيف. ومن هنا عكف على وضع كتاب آخر في الصرف وسمه بـ«تصريف الفعل» قصر البحث فيه على المسائل المتعلقة بالفعل من مختلف نواحيه، ثم أتبع بعض موضوعاته بتدريبات أجاب عن بعضها وترك معظمها للطالب. كما أكثر من الأمثلة التي تعين على توضيح القاعدة وتقويم اللسان، ثم عمد إلى وضع نموذجين من كتاب شرح الألفية لابن عقيل: الأول عن الميزان الصرفي، والثاني عن كيفية بناء الفعل للمجهول، ليتسنى للقارىء أن يقف على الاختلاف بين الأسلوبين في معالجة المسائل الصرفية.

ويبدو أنّ المؤلف قد استدرك على نفسه بعض ما وقع فيه في الكتاب الأول ويبدو ذلك من تخفيف الكتاب الثاني من بعض ما أثقل الكتاب الأوّل، ومثال ذلك، أنّه لم يبدأ الكتاب بتمهيد طويل، كما في الكتاب الأوّل، وإنّما شرع في بيان معنى التصريف لغة واصطلاحاً، ومباحثه وما لا يدخله من الحروف والأسماء المشبهة لها المبنية بناءً أصيلاً، والأفعال الجامدة، والأسماء الأعجمية، وأسماء الأفعال والأصوات، وكل هذا في صفحات ثلاث فقط[1]. وبعد ذلك انتقل إلى حديث عن واضع علم الصرف وأهم من اعتنى بهذا الفن من العلماء، وعن أهمية دراسة التصريف، ثم دخل بعد ذلك في تناول المادة الصرفية، ولكنّه في هذا الكتاب يختلف عمّا كان عليه الحال في كتابه الأول «في علم الصرف» إذ بدأ الكتاب بأقسام الكلمة، وأصول الأبنية، والميزان الصرفي، ثم تناول بقية الأبواب، ولكن بالطريقة نفسها والمنهج الذي سار عليه الشيخ الحملاوي في

---

(١) السيد، د. امين، تصريف الفعل، مكتبة الشباب، ١٩٧٣، ٥ ـ ٧.

«شذا العرف» وغيره ممّن نهجوا هذا النهج، ومن هنا فإنك لا تكاد تجد جديداً في معالجته للمسائل الصرفية التي تناولها في هذا الكتاب، غير أنّه يختلف عن «شذا العرف» في التدريبات التي ألحقها بكل باب من الأبواب التي اشتمل عليها، ولذا فإنّ وجه الشبه كبيرٌ بينه وبين ـ تهذيب التوضيح ـ من حيث التبويب والأسلوب والتدريبات والجداول التي تشتمل عليها التدريبات.

وبعدُ، فإنه يظهر لي أنّ الدكتور أمين السيد قد سار على الطريق التي اختطها أصحاب هذا المنهج في معالجة المسائل الصرفية، مثل الشيخ أحمد الحملاوي في «شذا العرف» وأحمد المراغي وصاحبه في «تهذيب التوضيح» لأنّ هدفهم جميعاً واحد، وهو تيسير المسائل الصرفية للطلبة في مختلف المستويات.

٤ ـ الدكتور عبده الراجحي:

مضى المحدثون في تهذيب المادة الصرفية، ومحاولة تقديمها للطلبة بأفضل أسلوب وأوضح عبارة، بهدف تيسيرها والإفادة منها، ليتمكّن الدارسون من تطبيق قواعد الصرف على الواقع اللغوي المستعمل، وكان من أبرز سمات هذا الاتجاه في التأليف البعد عن الخلافات بين العلماء، وتدوين المسائل المتشابهة في مواضع محددة من المصنفات، والإكثار من الأمثلة والشواهد، بخلاف المألوف عند بعض المصنفين الذين كانوا يكتفون بالشواهد القليلة المحددة والمتكررة في معظم التصانيف. ومن سمات هذا المنهج تخصيص كتب للصرف وفصله عن النحو. ويتراءى لي أنّ هذا الأمر مرتبط بفصل مادة الصرف عن مادة النحو في الكليات والجامعات وتخصيص مساقات منفصلة

لكل من المادتين. ويبدو لي أنّ من أفضل من وفّق في تحقيق هذا الهدف الدكتور عبده الراجحي في كتابه الموسوم بـ «التطبيق الصرفي». الذي يذكر في مقدمته أنّه أقدم على تأليف الكتاب لأنّه لم يجد حتى تاريخ تأليفه له من اعتنى بالدرس الصرفي عناية تعين على تقديمه للدارسين بصورة تيسّره وتحقّق الإفادة منه[1].

وقد اشتمل كتابه «التطبيق الصرفي» على أهم الموضوعات التي ينبغي أن يعرفها الطالب - من وجهة نظر المؤلف - ومن ثمّ حذف بعض الموضوعات غير اللازمة كما يرى مثل: أقسام الكلام، وتقسيم الفعل من حيث الجمود والتصرّف والتعدي واللزوم، ومن حيث بناؤه للفاعل أو المفعول، وحذف أبواب المجرّد الثلاثي الستة باعتبار الماضي مع المضارع وهي:

١ - فَعَلَ يَفْعُل

٢ - فَعَلَ يَفْعِل

٣ - فَعَلَ يَفْعَل

٤ - فَعِلَ يَفْعَل

٥ - فَعِلَ يَفْعِل

٦ - فَعُلَ يَفْعُل

---

(١) الراجحي، د. عبده، التطبيق الصرفي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٤، ٥

وفي باب الأسماء لم يتحدّث عن تقسيم الاسم من حيث التجرّد والزيادة، أو الجمود والاشتقاق. فهذه الموضوعات لم يثبتها في كتابه لأنه يرى أنّه لا ضرورة لها.

وأمّا الزيادة فإنّه لم يزد على الموضوعات المعروفة في كتب الصرف شيئاً يذكر سوى أنّه أفرد موضوعاً مستقلاً للقلب المكاني عقب الميزان الصرفي لتوضيح كيفية وزن ما وقع فيه إبدال على ما يبدو.

وأمّا في تبويبه للكتاب، فقد سار على ما سار عليه السابقون في معالجة المسائل والموضوعات، إلاّ أنه عندما تحدّث عن مزيد الثلاثي، ومزيد الرباعي ذكر معاني الزيادة مباشرة. فمثلاً يذكر المزيد بحرف واحد، ويذكر أوزانه الثلاثة (أفْعَل، وفعَّل، وفاعَل)، وقبل أن ينتقل إلى المزيد بحرفين نجده يذكر معاني زيادة هذه الحروف، فيذكر المعاني التي تؤديها زيادة الهمزة، والمعاني المستفادة من التضعيف، والأخرى المستفادة من زيادة الألف بين الفاء والعين. والقول نفسه في باب مزيد الثلاثي بحرفين، والرباعي المزيد بحرف، والمزيد بحرفين[١]. وهذا التبويب يختلف عن التبويب المألوف، إذ كان المؤلّفون يفردون موضوعاً خاصاً لمعاني صيغ الزيادة يتلو موضوع المجرّد والمزيد.

وفي تبويبه للمصادر تحدّث عن مصدر الثلاثي المجرّد والرباعي المجرّد، ومزيد كليهما، وألحق بهذه المصادر المصدر الميمي، والمصدر الصناعي ومصدر المرّة، ومصدر الهيئة، وبقية المشتقات جعلها في باب آخر.

---

(١) الراجحي، التطبيق الصرفي: ٣٠ ـ ٤٢.

ومع أنّ الدكتور عبده الراجحي مطّلع على المناهج الصرفية الحديثة إلاّ أنّه لم يطبّق منها شيئاً، مع اعترافه بأهمية هذه المناهج في الدرس الصرفي، وقد أشار إلى هذا بقوله: «وإذا كان الدرس النحوي يقتضي درس الصرف فإنّ الصرف لا يمكن فهمه فهماً صحيحاً دون معرفة القوانين التي يجري عليها علم الأصوات. غير أنّا لم نفعل شيئاً من ذلك، بل التزمنا المصطلح القديم مع شيء من إعادة الترتيب»(١) ويكرّر الدعوة إلى الدرس الصرفي الحديث في موضع آخر من كتابه، إذ يقول: «ولقد نشير عليك هنا أنّ تدرس ما يقدّمه الدرس الصوتي الحديث من تقسيم الأصوات إلى صوت صامت Consonant وصوت صائت Vowel. ولسنا هنا بصدد دراسة هذا التقسيم، لكننا نزعم أنّ مثل هذه الدراسة جديرة بأن تعينك على فهم بنية الكلمة العربية فهماً صحيحاً»(٢).

ولا أعرف السبب الذي منعه من الإفادة في كتابه من الدرس الصوتي، مع إدراكه لأهميته في فهم بنية الكلمة.

ومن محاولات تقديم الصرف بأسلوب قريب إلى الطلاب الذين يلتحقون بالجامعات كتاب الدكتور شرف الدين الراجحي «البسيط في علم الصرف» وهو لم يخرج فيه عن المنهج التعليمي، فقد كان هدف المؤلف تقريب علم الصرف ومصطلحاته إلى الطلاب، مع التركيز على تدريبهم على الظواهر الصرفية من خلال التطبيقات والنماذج الملحقة بالموضوعات، فمثلاً بعد أن يشرح الميزان الصرفي يتبعه بتطبيقات مجاب عنها،

---

(١) الراجحي، التطبيق الصرفي: ٦.

(٢) المرجع السابق. ٢٢

وأخرى غير مجاب عنها[1]، وهكذا فعل في بقية الموضوعات.

ومن حيث ترتيب الموضوعات فقد حذا حذو الشيخ أحمد الحملاوي في «شذا العرف» من حيث الأبواب التي درسها، ومن حيث طريقة معالجتها، ولا تكاد تجد فرقاً أو جديداً في تناوله للمسائل الصرفية، حتى في تلك المسائل التي كثر فيها القول مثل: «قلب الهمزة واواً أو ياءً» كما في خطايا جمع خطيئة، ومطايا جمع مطيّة. ففي هذه المسألة وغيرها لم يخرج عن قول القدماء البتة[2].

وملحظ آخر على الكتاب يتمثّل في عدم الضبط الصرفي، وهي مسألة توقع في اللبس وبخاصة عند المبتدئين في الدرس الصرفي.

وهكذا نجد كتاب الدكتور شرف الدين الراجحي صورة عن غيره من الكتب التي سارت في ضوء المنهج التعليمي.

ه- الدكتور عبدالجبار علوان:

وفي فلك المنهج التعليمي ينشر الدكتور عبدالجبار علوان النايلة كتابه «الصرف الواضح» ليكون منهجاً للصرف في قسم اللغة العربية في جامعة الموصل. ويشير المؤلف إلى أنّه سعى لتحقيق ثلاثة أهداف من الكتاب هي[3]:

---

(١) الراجحي، د. شرف الدين، البسيط في علم الصرف، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية: ١٧.

(٢) الراجحي، د. شرف الدين، البسيط في علم الصرف، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية: ١٦٢، ١٦٣.

(٣) النايلة، د. عبدالجبار علوان، الصرف الواضح، وزارة التعليم العالي البحث العلمي، بغداد، ١٩٨٨م: ٧

١ ـ إغناء الكتاب بالمادة العلمية التي تفيد المبتدىء ولا يستغني عنها المتقدم.

٢ ـ تبسيط المادة العلمية وتوضيحها وتيسيرها من خلال العبارة السهلة، والمعنى الواضح، والبعد عن التكرار، وتدعيمها بالأمثلة والشواهد والتمرينات.

٣ ـ ترتيب موضوعات الكتاب ترتيباً يتفق ومفردات المنهج المعمول به في القسم، لكي لا يخل ذلك بالتسلسل العلمي وربط المادة بشكل محكم.

والتزام المؤلف بالمنهج الذي وضعه القسم واضح من خلال تبويب الكتاب، إذ بدأه بتمهيد عن الدراسة الصرفية، والتأليف في الصرف منذ المازني صاحب كتاب «التصريف» في القرن الثالث الهجري، وحتى الشيخ أحمد الحملاوي في كتابه «شذا العرف في فن الصرف»، والأستاذ كمال إبراهيم في كتابه «عمدة الصرف». وفي التمهيد تحدّث أيضاً عن الصرف والتصريف في اللغة والاصطلاح، وموضع علم الصرف، والعلاقة بينه وبين النحو، والفوائد المجتناة منه، ثم عرّف بعض المصطلحات الواردة في الكتاب. وكل هذا ليلتزم بمفردات المنهج التعليمي الذي من أجله وضع الكتاب.

ولا يخفى أنّ المؤلف قد وضع كتابه لهدف تعليمي، ومن هنا فإنّه لا يختلف عن غيره من أصحاب هذا المنهج في تعامله ودراسته للمسائل الصرفية، إذ اتجه في المادة الصرفية نحو التطبيق، كما هو الحال عند الدكتور عبده الراجحي، فقد ألحق الكتاب بذيل يشمل (١١٩) مئة وتسعة عشر سؤالاً، و (١٨٥) ومئة وخمسة وثمانين تمريناً، مقسّمة على الموضوعات الصرفية الواردة في الكتاب[1]. وزيادة على هذا فإنّ الكتاب يزخر

---

(١) النايلة، الصرف الواضح ٣٧٥ ـ ٤٣٩.

بالأمثلة الثرّة على كل موضوع، الأمر الذي جعل الكتاب ضخم الحجم، حيث بلغت صفحاته (٤٦٠) أربعمائة وستين صفحة تقريباً. وهو خلاف المألوف في كتب الصرف التعليمية.

أمّا من ناحية الأبواب والموضوعات فإنَّ الكتاب يكاد يكون شاملاً لأبواب الصرف التي طرقتها كتب المنهج التعليمي كافة، ثم إنّها مرتبة ترتيباً يتفق والترتيب المألوف في كتب الصرف الحديثة. S.M.H.

وتبدو سمات المنهج التعليمي واضحة في تناوله للمسائل الصرفية، فهو لا يذكر إلاّ الرأي المشهور في بعض المسائل التي تحتمل أكثر من وجه أو التي فيها أكثر من قول. فعلى سبيل المثال يقول في وزن الكلمات التي وقع فيها قلب مكاني: «إنّ (ناء) مقلوب (نأى) بدليل مصدرها (النأي) وهو البعد. ولذا ترى في المثال الأول أنّ ناء وزنها (فلعَ)، وأمّا (جاه) فإنّ ورود وجه ووجهة دليل على أنّ جاه مقلوب وجه، فوزن جاه (عَفْل). وكذا الأمر في حادي فورود (وَحْدة) دليل على أنّه مقلوب واحد، فوزن حادي (عَالِف)»[1].

ونلاحظ أنّه يذكر وجهاً من الوجوه أو رأياً من الآراء دون أدنى إشارة إلى الرأي الآخر، على خلاف ما فعله الدكتور أمين السيد، ولعلّ ذلك يعود لرغبته في إبعاد الطلبة عن المسائل موضع الخلاف التي هي من دراسة الصرف، ويتراءى لي لو أنّ المؤلف أشار إلى الرأي الآخر، إشارة سريعة مختصرة لكان في ذلك نفع كثير، ولا نريد منه أن يذكر الأقوال مفصّلة كما فعل الدكتور أمين السيد[2]، لأنّ الهدف من وضع الكتاب تعليمي

---

(١) النايلة، الصرف الواضح: ٤٣ ـ ٤٤.

(٢) السيد، في علم الصرف: ٦٧.

يتناسب وقدرات الطلبة المبتدئين.

ومن حيث الأسلوب فقد حقق هدفه من حيث وضوح العبارة وسهولة الألفاظ، إلا أنّه يتراءى لي أنّ المؤلف قد بالغ في تبسيط طريقة عرضه للمادة العلمية وكأنه يضعها للطلبة في المرحلة الأساسية، حيث يبدأ الموضوع بأمثلة ثم يتبعه بقوله مثلاً: «اقرأ أمثلة المجموعة الأولى وتأمّل الأسماء التي تحتها خط»[1] وفي موضع آخر يقول: «اقرأ أمثلة القسم الأول في أعلاه وتأملها ملياً، تجد أنّها جمل فعلية بدئت بفعل مضارع»[2]، وفي مكان آخر يقول: «اقرأ الأمثلة المتقدمة بإمعان وتدبّر ثم تأمّل المثال الأول في المجموعة الأولى»[3] وفي مكان آخر يقول: «اقرأ الجمل في أعلاه وتأملها ملياً»[4]. وفي موضع آخر يقول: «لو تأملت الأمثلة المتقدمة لوجدت أنّ كل مثال ضم اسماً معرباً منتهياً بهمزة قبلها ألف زائدة»[5]. وهذه العبارات والجمل الطلبية تكثر في الكتاب، وكأنّ الخطاب موجه لطالب في المرحلة الأساسية لا الجامعية، ثم إنّها عبارات طلبية تلقينية تتنافى وطبيعة الدراسة الجامعية التي تقوم على البحث العلمي المستنير ولو كانت تلك الجمل الطلبية مرشدة الطالب إلى مظانّ المعلومة ومراجع المادة لكان الأمر خيراً من ذلك على ما أظن.

---

(١) النايلة، الصرف الواضح: ١٤٨.

(٢) المرجع السابق: ٦٦٣.

(٣) المرجع السابق: ١٨٥.

(٤) المرجع السابق: ٢٢١.

(٥) المرجع السابق: ٢٢٤.

ثم إنّ هذه العبارات التي هي من حشو القول الذي لا طائل تحته، قد أسهمت في تضخيم الكتاب، وهذا الأمر يأخذ من القارىء الوقت الكثير، الذي قد يكون ثميناً، وكما قالوا: إنّ خير الكلام ما قلّ ودلّ.

وبعد فإن هذا الكتاب من الكتب المفيدة في تعليم الصرف، غير أنّه لا يناسب الطلبة في المرحلة الجامعية لأنّ هذه المرحلة يكون الطالب فيها قد تجاوز مرحلة التلقين وأصبح بحاجة إلى البحث العلمي وتعرُّف المراجع والمصادر التي ينبغي أن ينهل منها عند الحاجة، على ما في هذه الكتب من سهولة وتيسير في توفير المادة.

٦ ـ عبدالعليم إبراهيم:

وفي موضوع الإعلال والإبدال ـ وهو من أعسر موضوعات الصرف على الطلبة ـ يسعى أصحاب المنهج التعليمي لإعطائه عناية خاصة في البحث من أجل التيسير، ومن هنا كان لهذا الموضوع الحظ الأوفر عند أصحاب المنهج الوصفي والمنهج التعليمي. ومن تلك الجهود محاولة الأستاذ عبدالعليم إبراهيم في كتابه «تيسير الإعلال والإبدال»(١)، الذي عرض فيه أنواع الإعلال والإبدال بطريقة سهلة التناول ميسورة الفهم، جامعاً بين التوضيح والتدريب، متجنباً لذكر شروطه، ومبتعداً عن الأمثلة النادرة الاستعمال، وقد عرض مادة الموضوع في جداول ميسّرة. ومما يتميّز به الكتاب التدريبات الكثيرة التي ذيّلها للموضوعات، فبعضها قد أجاب عنه، وبعضها الآخر

---

(١) إبراهيم عبدالعليم، تيسير الإعلال والإبدال، الناشر مكتبة غريب. ١٩٦٩م

تركه لتفكير الطالب.

وعلى الرغم من أنّ موضوع الإعلال والإبدال قد حظي باهتمام الدرس الصرفي الحديث في إطار المنهج الوصفي، حيث ظهر ما يسّمي بعلم الأصوات الصرفي Morphophonemics[1] إلاّ أنّ المؤلف لم يفد من المنهج الحديث في دراسة الإعلال والإبدال، ولذلك لم يخرج عن تعليل القدماء له وعن ملاحظاتهم عليه. ومن هنا فإنّ الجديد في هذا الكتاب هو تخفيف الموضوع من شروط الإعلال، وبعض الأمثلة الشاذة أو النادرة، والاتجاه به نحو التطبيق العملي من خلال الأمثلة الثرّة التي بثها في الكتاب.

٧ـ الدكتور محمود إسماعيل صيني وزميلاه:

اتجه بعض الباحثين نحو فئة المثقفين أو الدارسين للغة العربية، ليضع لهذه الفئة مرجعاً يعتمد فيه الدارس على نفسه عند دراسته، كما فعل الدكتور محمود إسماعيل صيني وزميلاه في كتابهم الموسوم بـ «تعلّم الصرف العربي بنفسك»، حيث حاولوا في إعداده أن يختاروا من القواعد الصرفية للغة العربية، أكثرها وروداً على الألسنة، وألصقها بلغة الاستعمال اليومي الفصيح أيضاً، وقالوا: «جمعنا فيه كلّ ما نراه مناسباً للدارس ليستقيم لسانه وقلمه عندما يستعمل لغتنا. وتركنا بعض الأبواب الصرفية التي نشعر بندرة الحاجة إليها، أو تلك التي تشكل صعوبة قُصوى على الدارس، للدراسات

(١) نخبة من اللغويين العرب، معجم مصطلحات علم اللغة الحديث، مكتبة لبنان، ١٩٨٣: ٦٣. (عِلم)

التخصصية فيما بعد»[١]. فقد تناولوا الميزان الصرفي، والمصادر بأنواعها، والمشتقات بأنواعها، والتصغير والنسب، وأقسام الفعل وإسناده إلى الضمائر وحذفوا بعض الأبواب الأخرى مثل: باب الإعلال والإبدال، والتقاء الساكنين، والوقف والإحالة، وجمع التكسير.

وقد ألحقوا بالكتاب فكرة موجزة عن كيفية الكشف في المعاجم[٢]، وجداول لمصادر الأفعال الرباعية والخماسية والسداسية وجداول لإسناد الأفعال إلى الضمائر[٣].

وبعدُ، فهذه لمحة موجزة عن المحدثين الذين ساروا في فلك المنهج القديم في تأليفهم، والذين وضعوا نصب أعينهم الهدف التعليمي، القائم على فكرة التسهيل والتيسير على الطلبة، فكانت مؤلفاتهم تنحو نحو التطبيق من خلال الأمثلة والشواهد الكثيرة، وكانت مؤلفاتهم في مجملها تبتعد عن ذكر الآراء المختلفة، والأمثلة النادرة وكانوا يسعون إلى إيصال المسائل الصرفية بأيسر السبل وأقربها.

٨ـ الأستاذ محمد عبدالخالق عضيمة:

فريق آخر من المحدثين الذين ساروا في ضوء المنهج القديم، لم يكن همه إيصال المعلومة للطلبة على حساب المادة العلمية، وإنّما كان يسعى لتجلية الموضوع من جميع

---

(١) صيني، دكتور محمود إسماعيل، ومحمد الرفاعي الشيخ، ودفع الله أحمد صالح، تعلم الصرف العربي بنفسك، دار المريخ للنشر، الرياض، ١٩٨٨: ٦.

(٢) المرجع السابق: ١٤١ ـ ١٤٥.

(٣) المرجع السابق: ١٤٨ ـ ١٥٦

جوانبه، ذاكراً الآراء المختلفة، ومعلقاً عليها بالترجيح أو الرد أو القبول، ويبدو لي أنّ هذا الفريق يمثله الدكتور محمد عبدالخالق عضيمة في كتابه «المغني في تصريف الأفعال»، الذي يذكر فيه[١] أنّه حرص على أن يكون كتابه مغنياً في دراسة تصريف الفعل، وتميّز المؤلف بذكر مراجع كل مسألة ذكرها في كتابه، وبالإكثار من الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءته المختلفة.

وقد بدأه بتمهيد تحدّث فيه عن أهمية كتاب سيبويه، والتعريف بتصريف[٢] المازني، وبالمنصف شرح تصريف المازني[٣]، كما ذكر النحاة والصرفيين الذين أفردوا الصرف بمؤلفات مستقلة، ورتبهم ترتيباً حسب وفياتهم[٤]. وفي التمهيد أيضاً تحدّث عن الجهود السابقة التي تناولت تصريف الأفعال بشكل مستقل، مثل: محمد بن عمر بن عبدالعزيز المعروف بابن القوطية القرطبي المتوفى سنة ٣٦٧[٥]، وأشار إلى شرّاح أفعال ابن القوطية[٦]، كما أشار إلى جهود غيره أمثال: أسعد ابن المهذّب مصنّف كتاب تهذيب الأفعال لابن طريف[٧]، وعيسى بن عبدالعزيز الاسكندراني مصنّف الرسالة

---

(١) عضيمة، د. محمد عبدالخالق، المغني في تصريف الأفعال، دار الحديث، ط: ٣، ١٩٦٢م: ٥.

(٢) المرجع السابق: ١١ ـ ١٥.

(٣) المرجع السابق: ١٥ ـ ١٧.

(٤) المرجع السابق: ١١ ـ ٢١.

(٥) المرجع السابق: ٢٢.

(٦) المرجع السابق: ٢٣ ـ ٢٧.

(٧) المرجع السابق: ٢٨.

البارعة في الأفعال المضارعة[1]، وأبو منصور محمد بن علي الجبان مصنّف أبنية الأفعال[2]، ومحمد بن يحيى بن هشام الخضراوي مصنف فصل المقال في أبنية الأفعال[3].

وبعد ذلك شرع المؤلف في المسائل الصرفية، فبدأ بالميزان الصرفي[4]، وفوائده، وكيفية الوزن، وكان في دراسته للموضوعات متوسعاً في الشرح والتوضيح يذكر الآراء المختلفة، والمسائل النادرة، والأقوال فيها، فمثلاً يقول في وزن اطّيّر وازّيّن تفعّل، لأن الأصل تطيّر وتزيّن، وفي وزن ادّارك واثّاقل تفاعل، لأنّ الأصل تدارك وتثاقل[5]. ثم يقول: «هذا هو رأي الجمهور وبعضهم يزنها بالصفة التي هي عليها، فيقول في وزن اطّيّر وازّيّن افّعّل وفي وزن ادّارك واثّاقل افّاعل)[6]. ويتحدّث عن وزن الكلمات التي حصل فيها إعلال فيقول: «وإذا حدث في الكلمة إعلال بالنقل وتبعه إعلال بالحذف وزنت الكلمة على صورتها الأخيرة، فوزن مقول عند سيبويه الذي يرى أنّ المحذوف هو واو مفعول مَفُعْل، وزن مَبِيْع مَفِعْل، ووزنهما عند الأخفش الذي يرى أنّ المحذوف هو

---

(١) عضيمة، المغني في تصريف الأفعال: ٢٨.

(٢) المرجع السابق: ٢٨.

(٣) المرجع السابق: ٢٨.

(٤) المرجع السابق: ٣٢.

(٥) المرجع السابق: ٣٥

(٦) المرجع السابق: ٣٥.

عين الكلمة مَفُول، مَفِيل»[١].

ونجده يشير إلى الكلمات التي يتعذر وزنها، مثل أسطاع واسطاعوا وتسِطع[٢]. وبقية موضوعات الكتاب تعامل معها بهذه الطريقة. ونلحظ في الكتاب بعض سمات المنهج التعليمي، وذلك أنّه أتبع كل موضوع بتطبيقات تشتمل على بعض الأسئلة يطلب حلها، وهذا ما ألفناه في الكتب التي سار مؤلفوها في ضوء ما يسّمى بالمنهج التقليدي التعليمي.

ويرى المؤلف أنّه كتب في الإلحاق بحثاً ضافياً أرسى فيه قواعده[٣]، ولعلّه أوسع ما كتب عن هذا الموضوع، فقد بيّن المقصود بالإلحاق[٤] وأوضح الإلحاق في الفعل[٥]، وبالاعتماد على كتاب سيبويه وغيره قعّد للإلحاق في الأسماء[٧]، وبيّن حروف الإلحاق ومواقعها[٨]. وتحدّث عن الملحق بالخماسي المجرّد[٩]. ثم تحدّث عن زيادة الحروف،

(١) عضيمة، المغني في تصريف الأفعال: ٣٦.

(٢) المرجع السابق: ٣٧.

(٣) المرجع السابق: ٣.

(٤) المرجع السابق: ٥٩.

(٥) المرجع السابق: ٦١.

(٦) المرجع السابق: ٦٢ ـ ٦٨.

(٧) المرجع السابق: ٦٨.

(٨) المرجع السابق: ٧٤.

(٩) المرجع السابق: ٧٨.

فتحدّث عن مواضع زيادة الألف[1]، والواو[2]، والياء[3]، والهمزة[4]، والميم[5]، والنون[6]، والتاء[7]، والسين[8]، والهاء[9]، وبعد ذلك تحدّث عن تقسيم الفعل إلى مجرّد ومزيد ومعاني زيادة الأفعال.. الخ. من الموضوعات المتعلقة بالفعل وتصريفه.

وقد أتبع كتاب «المغني في تصريف الأفعال» بـ «اللباب في تصريف الأفعال» وهذا الكتاب يتصف بشكل خاص بتطبيقاته الكثيرة، ولا سيّما في إسناد الفعل إلى الضمائر وتوكيده، وقام المؤلف بالإجابة عن التطبيقات جميعها، وموضوعات الكتاب في مجملها لا تخرج عن موضوعات «المغني في تصريف الأفعال» وقد التزم ذكر الآراء المختلفة في المسألة الواحدة[10]، ولكنه يتميّز عن سابقه بتهذيبه من بعض المسائل النادرة، والشروح المطوّلة، ويكاد هذا الكتاب يكون تطبيقات على كتاب «المغني في تصريف الأفعال». ثم إنّ الموضوعات التي تناولها في هذا الكتاب تقل عن الموضوعات التي تناولها في «المغني

---

(١) عضيمة، المغني في تصريف الأفعال: ٧٨.

(٢) المرجع السابق: ٧٩.

(٣) المرجع السابق: ٧٩.

(٤) المرجع السابق: ٨٠ ـ ٨٢.

(٥) المرجع السابق: ٨٤ ـ ٨٦.

(٦) المرجع السابق: ٨٧ ـ ٩١.

(٧) المرجع السابق: ٩٢ ـ ٩٤.

(٨) المرجع السابق: ٩٤.

(٩) المرجع السابق: ٩٥.

(١٠) عضيمة، د. محمد عبدالخالق، اللباب في تصريف الأفعال، دار الحديث، ١٩٥٥: ٥

في تصريف الأفعال».

وبهذا يكون محمد عبدالخالق عضيمة قد جمع بين منهج القدماء الخالص المتصف بالشروح والتوضيح، وذكر الآراء المختلفة، وبين منهج المحدثين الذين ساروا في فلك منهج القدماء بهدف التيسير على المتعلمين، ويبدو ذلك في كتابه «اللباب في تصريف الأفعال» إذ إنّ الكتابَ في مجمله لا يتعدى كونه ميداناً للتطبيقات والتدريبات المجاب عنها، أمّا الموضوعات التي تناولها فما هي إلا مقدّمات مختصرة للتطبيقات وبخاصة تلك الموضوعات التي تخلو من آراء مختلفة، وأقوال متعددة.

ويتراءى لي أنّ الهدف التعليمي واضح عند كل من اعتنى بالتعليم سواءٌ أكان في مراحل التعليم الدنيا ـ كالمدارس مثلاً ـ أم العليا ـ كالجامعات ـ و محمد عبدالخالق عضيمة - رحمه الله - قضى عمره في هذا المجال حتى الأيام الأخيرة من حياته.

٩ ـ الدكتور محمد الطنطاوي:

لقد مرّ بنا أنّ المحدثين الذين ساروا في فلك القدماء كانوا فريقين، فريقاً يسعى لتيسير الصرف وتهذيبه، فهو تعليمي محض، وفريقاً آخر لم يكن همه التيسير على حساب المادة العلمية. وعرفنا أنّ الفريق الثاني يمثله الدكتور محمد عبدالخالق عضيمة في كتابه «المغني في تصريف الأفعال»، لكنّ كتابه اقتصر على الأفعال ونجد بعض الذين ساروا في فلك المنهج القديم يتممّون الجانب الآخر، وهو جانب الأسماء من علم الصرف، إذ ينشر الدكتور محمد الطنطاوي كتابه «تصريف الأسماء» ليكون صنواً لـ «المغني في تصريف الأفعال»، ويبدو أنّ الباعث على وضع هذا الكتاب عند المؤلف هو

الباعث نفسه عند الدكتور عضيمة، وذلك أنّ ما ورد في تصريف الأسماء في الكتب القديمة مشتّت يرهق الطالب، فلمّ شمله، وأصبح دانياً سهلاً سائغاً[1]. ويشير المؤلف إلى أنّه قصد الإيجاز الوافي ليكون الكتاب معواناً للطالب وذلك من خلال الأمثلة والشواهد التي تعين الدارس على مقدرته على القياس[2]. ويتميّز الكتاب بعزو الأقوال والشواهد لأصحابها، مع الإشارة لمنابع المسائل التي أفادها من غيره، ولم يخلُ الكتاب من ملامح المنهج التعليمي، وذلك يبدو من التطبيقات التي قفّاها بعض الموضوعات، ولكنها نزرة قليلة.

ويبدو أنّ المؤلف سعى لتجلية المسائل من جميع جوانبها، ذاكراً الآراء المختلفة، ومعلقاً عليها، ولم يكتفِ بتناول المسائل المشهورة. فعلى سبيل المثال يتناول أبنية الثلاثي المجرّد العشرة المتفق عليها، غير أنّه لم يهمل الوزنين الآخرين المهملين في العادة وهما: (فِعُل و فُعِل) فهذان الوزنان درسهما وعلّل سبب إهمالهما، وأشار إلى بعض القراءات الشاذة التي وردت[3] وناقش تخريج الصرفيين لتلك القراءة[4]. غير أنّه لم يقدّم تعليلاً أو تفسيراً لبعض ما وصفه بالشذوذ، وإنّما اكتفى بالإشارة إلى المسائل الشاذة وإن كان قول سابق فيها ذَكَرَهُ، فعلى سبيل المثال يذكر قياس اسمي الزمان والمكان من الثلاثي، وما

---

(١) الطنطاوي، د. محمد ، تصريف الأسماء، نشر الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط: ٦، ١٤٠٨هـ: ٧.

(٢) المرجع السابق: ٧.

(٣) المرجع السابق: ١٣.

(٤) المرجع السابق: ١٣

خرج عنه فشاذ، ويكتفي بسرد أسماء المكان المخالفة للقياس في الثلاثي[1]، وبذكر تعليل سيبويه لبعضها، ولا يلتفت إلى الأسماء الأخرى فيقول: «وقد التمس سيبويه في هذا النوع وجهاً للكسر يبعده عن الشذوذ بجعله حينئذ اسماً لمكان خاص غير جار على نمط أسماء المكان في صلاحيتها لكل مكان فيه الحدث قال: وأمّا المسجد فإنّه اسم للبيت ولست تريد به موضع السجود وموضع جبهتك، ولو أردت ذلك لقلت مَسْجَد، قال الرضي: وكذا يجوز أن يقال في المنسِك»[2]. ثم توقّف ولم يحاول تقديم توجيه للأسماء الأخرى التي عدّها من باب الشذوذ. ونجده يكتفي بذكر آراء الصرفيين دون أنّ يذكر أسماءهم أو المراجع التي وردت فيها تلك الآراء، ثم يعمد إلى ترجيح رأي على آخر، فمثلاً يقول في قياسية اسم الآلة: «اختلف الصرفيون فيه: فقال فريق المدار على السماع، وقال فريق ثان إنّه قياسي في الصيغ الثلاث المذكورة لاستفاضتها في الاستعمال وشهرتها عن غيرها، وقال فريق ثالث إنّه قياسي في الصيغتين الأولين والثالثة سماعية، كاسمي الزمان والمكان الملحقة بهما التاء كما عرفت سابقاً ـ والحق مع الفريق الثاني لكفاية الكثرة الاستعمالية في الثلاث واعتمادها مناطاً للقياس عليها عند فقد السماع، إذ القياس هنا جار على طريقة القياس في مصدر الثلاثي، ولهذا وافق المجمع عليه»[3]. وعلى هذا المنهج يسير في بقية موضوعات الكتاب، إذ لم يخالف رأياً للقدماء إلا بالترجيح ولم يحاول أن يخرج عن منهجهم.

---

(١) الطنطاوي، تصريف الأسماء: ١٢٣ ـ ١٢٤.

(٢) المرجع السابق: ١٢٤.

(٣) المرجع السابق: ١٣١.

إسهامات أصحاب هذا المنهج في الصرف العربي

إنّ الناظر في الجهود الصرفية التي بذلها المحدثون الذين داروا في فلك القدماء يجد لهم إسهاماتٍ مفيدة ونافعة في علم الصرف، ويجد لهم أثراً بيناً وواضحاً فيه، ويتراءى لي أنّ هذه الإسهامات يمكن أن تكون مشتركة بينهم، ولعلّ أهمّها ما يلي:

١ ـ التبويب:

يظهر أثر أصحاب هذا المنهج في مجال التبويب الحسن لمسائل الصرف المتناثرة في مصنّفات القدماء، حيث قاموا بجمع الأشباه والنظائر من المصنّفات المختلفة، وجعلوها في باب واحد، يسهل على الدارس درسه والإفادة منه، ولعلّ الفضل في ذلك يعود للرّواد الأوائل أمثال الشيخ أحمد الحملاوي في كتابه «شذا العرف في فن الصّرف»، وقد كانت المسائل الصرفية في مصنّفات القدماء متفرقة في غير موضع، وتختلط في أحيانٍ كثيرة بمسائل نحوية وصوتية، فصارت في مصنّفات المحدثين متناسقة في مواضع معينة، ومبّوبة تبويباً حسناً متسلسلاً، فتجد قسماً لتصريف الأفعال، وآخر لتصريف الأسماء بل نجد كتباً مستقلة لكل قسم، كما هو الحال عند الدكتور أمين السيد في كتابيه «في علم الصرف» الذي خصّه لتصريف الأسماء، و «تصريف الفعل» الذي جعله لتصريف الفعل، والقول نفسه عند محمد عبدالخالق عضمية، الذي صنّف كتاباً لتصريف الفعل «المغني في تصريف الأفعال» أشبع مسائله بحثاً ولم شوارده، وأكثر شواهده، ثم جاء الدكتور محمد طنطاوي ليكمل الجانب الآخر من الصّرف، فصنّف كتاباً في تصريف الأسماء على غرار كتاب عضيمة في تصريف الأفعال، فعالج مسائل الاسم في كتابه «المغني في تصريف

الأسماء»، ويبدو تأثره في كتاب «المغني في تصريف الأفعال» من خلال عنوان الكتاب الذي يطالعنا، وقد أشبع مسائل الاسم بحثاً، وأكثر من الشواهد والأمثلة المفيدة في ذلك الجانب.

وقد سار معظم المؤلفين على خطى الشيخ الحملاوي في تبويب مسائل الصرف، حتى لا تكاد تجد فرقاً بين «شذا العرف في فن الصرف» و بين أي كتاب آخر عند أصحاب هذا المنهج.

٢ - التهذيب:

قام المحدثون بتهذيب المسائل الصرفية - في مصنفاتهم مما علق بها من الآراء الشاذة والأقوال الغريبة المتضاربة، وإن ذكروا شيئاً من ذلك، ذكروه بشكل سريع على أنّه من الشواذ، دون أن يقولوا في ذلك رأياً، بل إنّك تشعر وأنت تقرأ شيئاً من ذلك أنّه من الشواذ المحرّفة في اللغة، وقد يغفلون رأياً شائعاً، وربما يكون مقيساً لكثرة انتشاره، ويعتقد أصحاب هذا المنهج أنّ حذف المسائل الخلافية لا يضر الباحث في الصرف، وفي الوقت نفسه يُيسّر تعلمه على الطلبة المبتدئين.

وقد أسهم أصحاب هذا المنهج في التيسير على المتعلمين، إذ أصبح من السهل الرجوع إلى المباحث الصرفية من خلال هذه الكتب الميسّرة، وقد بقيت مؤلفاتهم تتسم بطابع المصنفات القديمة من حيث الشواهد والتكرار في بعض المؤلفات.

٢ ـ الشرح :

من أبرز سمات المصنّفات الحديثة اللغة السهلة الميسّرة، والعبارة الواضحة، وذلك لأنّهم كانوا يهدفون من هذه المصنّفات إلى التيسير على الطلبة، ولذلك نلمح في مصنّفاتهم الشروح الواضحة الموجزة، على الرغم من أنّ المصطلحات الصرفية بقيت كما وردت عند القدماء، ومن المآخذ على بعض هذه المصنّفات أنّها اعتمدت على الأمثلة والشواهد التي ذكرها القدماء، وهذا تجده عند معظمهم، باستثناء عضيمة، والدكتور السيد، والدكتور طنطاوي، الذين أكثروا من الشواهد، القرآنية والشعرية والنثرية، أما البقية فإنّهم يكرّرون أمثلة القدماء، إلاّ في بعض الأحيان يزيدون في الأمثلة الجديدة غير المكرّرة.

وأخلص من هذا إلى أنّ المحدثين الذين ساروا في ضوء المنهج القديم ساروا في خطين، خط كان همه تهذيب الصرف وتوضيحه وتبويبه ليكون سهلاً سائغاً للطلبة، فهذا الفريق عمد إلى التطبيق وحسن التبويب، وترك المسائل الشاذة أو النادرة، وهذا الفريق، بدأ بالشيخ أحمد الحملاوي، وسار على طريقه كثيرون، أمثال أحمد المراغي وأمين السيد، وعبده الراجحي وعبدالعليم إبراهيم وغيرهم. فما زاد هؤلاء شيئاً عمّا قاله القدماء إلاّ بضرب الأمثلة والتطبيقات الثرّة، وهناك خط آخر لم يعمد إلى التبويب والتهذيب والتيسير فقط، وإنّما كان يشبع المسائل بحثاً، ويذكر الآراء المختلفة ويناقشها، وفي الوقت نفسه يكثر من الشواهد والتطبيقات لتكون معواناً للطالب على التمرس والقدرة على القياس، وهذا الفريق لم يخرج أيضاً عمّا قاله القدماء، وإنّما كان فضله في

لمّ شتات المسائل من مظانها المختلفة. ويمثل هذا الفريق الدكتور محمد عبدالخالق عضيمة في كتابه «المغني في تصريف الأفعال» والدكتور محمد الطنطاوي في كتابه «تصريف الأسماء» وهما كتابان مكمّلان لبعضهما في المادة الصرفية.

المنهج التاريخي المقارن

١ - أهم الأسس التي قام عليها المنهج التاريخي

٢- أهم الأسس التي قام عليها المنهج المقارن

٣- جهود الصرفيين العرب في ضوء المنهج التاريخي المقارن

المنهج التاريخي المقارن

ظلّت الدراسات اللغوية في أوروبا قبل عصر النهضة خاضعة للقواعد التقليدية التي تعتمد على نظر العقل المجرّد، والفلسفي أحياناً، إذ كانت تعتمد في كثير من الأحيان على ما قاله فلاسفة اليونان حول الدراسات اللغوية[١].

وفي أواخر القرن الثامن عشر أعلن السير وليم جونز Sir. W. Jones آراءه عن اللغة السنسكريتية عام ١٧٨٦[٢]. ومنذ ذلك الحين أخذت الدراسات اللغوية تهتم بالتاريخ والمقارنة بين اللغات لمعرفة صلات القربى بين اللغات المختلفة وبخاصة الأوروبية منها، ثم قامت بتصنيف تلك اللغات بموجب تلك الصلات، واستنبطت بعض القواعد الصوتية، والصرفية، والنحوية التي اتبعتها تلك اللغات في الابتعاد عن اللغة الأصلية الأم[٣]. وعُدّت هذه الدراسات أساساً قامت عليه مناهج علم اللغة التي بدأت تتضح وتتميّز، فكان من أوضحها: المنهج التاريخي، ومنه المنهج التاريخي المقارن، والمنهج الوصفي، والمنهج الإحصائي[٤].

---

(١) خرما، د. نايف، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب: ١٠٢ ـ ١٠٣.

(٢) الراجحي، د. عبده، النحو العربي والدرس الحديث، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٨: ٢٣.

(٣) خرما، د. نايف، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، ط: ٢، ١٩٧٩م: ١٠١.

(٤) عمايرة، د. اسماعيل، المستشرقون والمناهج اللغوية، ط٢، دار حنين، عمان، ١٩٩٢: ١٦؛ وعبدالتواب، د. رمضان، المدخل الى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ط٢، ١٩٨٥، دار الخانجي، القاهرة: ١٨١.

ولقد ارتأيت أنّ يشمل هذا الفصل منهجين من مناهج الدرس اللغوي الحديث، هما المنهج التاريخي، والمنهج المقارن، على ما بينهما من اختلاف في الأسس التي يقوم عليها كل واحد منهما، ويعود السبب في هذا إلى أمرين:

الأوّل: أنّ المنهج المقارن يعتمد اعتماداً كبيراً على المنهج التاريخي في تناوله للظاهرة اللغوية.

الثاني: أنّ الدراسات الصرفية العربية الحديثة التي سارت في ضوء هذين المنهجين لا تكاد تفصل بينهما عند تناولها للظاهرة اللغوية إلاّ في بعض القضايا الصرفية القليلة التي لا تحتمل أنّ أفرد لها فصلاً مستقلاً في هذا البحث.

إلاّ أنني سأجعل عُنواناً مستقلاً لكلٍ منهما أُبيّن فيه ملامح وأسس كل منهج وحده، ثم أعود لأدمج بينهما عند دراستي للقضايا الصرفية التي درست في ضوء المنهج التاريخي المقارن.

أهم الأسس التي قام عليها المنهج التاريخي:

وهو أوّل المناهج اللغوية الحديثة انتشاراً، وكان في القرن التاسع عشر، ويقوم هذا المنهج بتتبّع الظاهرة الصوتية في جميع مراحلها التاريخية، منذ ظهورها إلى ما هي عليه الآن، أو في فترة زمنية من تاريخها تشمل مرحلتين أو أكثر من مراحل تطوّرها، ويبحث هذا المنهج في أسباب ظهور الظاهرة، وظروف نشأتها، وكيف كانت في المرحلة الأولى،

ثم كيف صارت في المراحل الزمنية المتلاحقة، وما علاقتها بالظواهر الأخرى[1]. ولا يقتصر هذا المنهج على دراسة اللغة في فترة زمنية محدّدة، أو بيئة مكانية معيّنة، بل يتعدّاها إلى عصور مختلفة، وأماكن متعدّدة، ويحاول أن يعرف ما أصابها من تطوّر منذ نشأتها الأولى والسّر الذي وراء هذا التطور، وقوانينه المختلفة[2].

والباحث اللغوي التاريخي لا بد له من أن يستعين بالمنهج الوصفي الذي سأبيّن ملامحه، وأسسه في مكانه من هذا البحث، إذ لا بد من أن يحرص على وصف الظاهرة اللغوية في أوّل حلقة من حلقات تاريخها المكتشفة، ويبيّن نظامها في هذه المرحلة فقط، ثم ينتقل إلى الحلقة التالية ليستخرج نظام الظاهرة فيها، وهكذا في بقية المراحل التاريخية، وحينئذ يستطيع من خلال النظر في نظام الظاهرة عبر تاريخها الطويل أن يكوّن تصوّراً عاماً، ويبيّن ما تعرّضت له من تطوّر وما مقدار هذا التطوّر وكيفيّته، واتجاهاته[3].

ومن هنا «فإنّ الباحث التاريخي يَعُدُّ نفسه مسؤولاً عن الإجابة عن تاريخ الظاهرة اللغوية: ما أصلها؟ وماذا أصبحت؟ ومتى؟ وإلى أين تتجه؟»[4].

---

(١) علام، د. عبدالعزيز أحمد، علم الصوتيات وعلاقته بالعلوم الأخرى، كلية الشريعة واللغة العربية بالقصيم، العدد الأول ١٣٩٩ _ ١٤٠٠هـ: ٣٧٤.

(٢) عبدالتواب، د. رمضان، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ط٢، ١٩٨٥، دار الخانجي، القاهرة: ١٩٦.

(٣) السعران، د. محمود، علم اللغة، دار الفكر العربي، ط٢، ١٩٩٢: ٢٤٣.

(٤) عمايرة، د. إسماعيل، المستشرقون والمناهج اللغوية، ط٢، دار حنين، عمان ١٩٩٢: ٢٢

ويعتمد الباحث التاريخي على أقدم المصادر المتاحة له سواء أكانت نقوشاً مكتوبة أم دواوين شعر، أم غير ذلك من المصادر التي استعملت الظاهرة، فالمنهج التاريخي «يهتم باللغة المكتوبة التي دوّنت في وثائق بغض النظر عن جانبها المحكي المنطوق»[1]، الأمر الذي يقوّي من احتمالية عدم مطابقة النقوش المكتوبة للغة المحكية في تلك الفترة، وبالتالي يمكن أن تبقى البحوث اللغوية التاريخية في دائرة الشك في الحقيقة، وبخاصة إذا كانت تلك النقوش قليلة، ونادرة، ويزيد من هذا الأمر أنّ الكشوف الأثرية المتعلقة بالدراسات التاريخية للغات السامية لم تنته بعد، ففي كل فترة نسمع عن اكتشاف أثري جديد، وهذا يعني أنّ الأحكام اللغوية التي تنبثق عن المنهج التاريخي غير ثابتة، وستبقى كذلك ما دامت الاكتشافات الأثرية مستمرة.

ومع كل هذا فالمنهج التاريخي يبقى نافعاً في الدراسات اللغوية ولا يمكن الاستغناء عنه في بعض الجوانب، كما أنه لا يمكن أن يعاد النظر في بعض الأحوال كلما جدّ جديد.

أهم الأسس التي قام عليها المنهج المقارن:

يوم أنْ كان المنهج التاريخي مسيطراً على الدراسات اللغوية في القرن التاسع عشر، أخذ الباحثون اللغويون في تلك الفترة، يقومون بدراسات لغوية، يهدفون منها إلى تعرّف الصلات، والوشائج التي تربط بين اللغات المختلفة، بقصد الوصول

---

(١) عمايرة، المستشرقون والمناهج اللغوية: ٢٣.

إلى مواطن الشبه والاختلاف بينها، ولذا فقد وُجِدَ «ما يعرف بعلم اللغة المقارن Comparative Linguistics، ويتعلق بمقارنة التركيبات الخاصة بلغتين أو أكثر ـ على سبيل المثال الإنجليزية، والألمانية، والهولندية، والسويدية ـ غالباً بهدف التوصل إلى أصولها المشتركة، وهذا يعني أنّ علم اللغة المقارن ـ من هذه الزاوية ـ أقرب إلى علم اللغة التاريخي»[1]. غير أنّ اللغات التي يقوم هذا المنهج بدراستها ينبغي أنّ تنتمي إلى أسرة لغوية واحدة، كاللغات السامية، أو الحامية، أو الهندية الأوروبية[2]. ويرى بعض الباحثين المحدثين أنّه ليس من اللازم أن تكون الدراسات المقارنة مختصة باللغات التي تنتمي إلى أصل واحد، وإنّما تتعدّاها إلى لغات مختلفة، دون مراعاةٍ لأية اعتبارات تاريخية، أو لأية علاقة تربط بينها[3]، ولعلّ هذا الرأي جدير بالقبول لما له من أهمية في مجال تعلم اللغات. ونجد بقلة بعض الباحثين العرب المحدثين يسير في ضوء هذا المنهج، كتلك الدراسة التي قام بها عبدالباقي الصافي الموسومة بـ «دراسة مقارنة للكلمة وعلم الصرف في اللغتين العربية والإنجليزية»، والتي يذكر فيها بعض القواعد الصرفية في اللغتين، من لواحق، وسوابق، وغيرها، وهذه الدراسة أشبه ما تكون بدرس تعليمي للمبتدئين في اللغة

---

(١) ماريوباي، أسس علم اللغة، ترجمة أحمد مختار عمر، ط٢، ١٩٨٣، عالم الكتب، القاهرة: ٣٦.

(٢) حجازي، د. محمود فهمي، مدخل إلى علم اللغة، ط٢، ١٩٨٩، دار الثقافة للنشر والتوزيع: ٢١.

(٣) فتيح، د. محمد، الفكر اللغوي، دار الفكر العربي، ط١، ١٩٨٩: ١٠٢ ـ ١٠٣.

الإنجليزية[1].

ويعد المنهج المقارن امتداداً للمنهج التاريخي بشكل عام، ولا يختلف عنه إلاّ بكونه يركّز على بحث الظاهرة اللغوية في أكثر من لغة[2].

ويتناول المنهج المقارن المستويات اللغوية: الصوتية، والدلالية، والتركيبية، والصرفية. ومن ناحية المستوى الصرفي الذي نحن بصدد البحث فيه فإنّ المنهج المقارن يتناول منه «كلّ ما يتعلق بالأوزان ، والسوابق، واللواحق، ووظائفها المختلفة، وعلى هذا، فدراسة الضمائر في اللغات السامية تعدُ من دراسات علم الصرف المقارن، لأنّها في مجال بنية الكلمة، وتتم بمنهج مقارن، وهذه حال البحوث في أبنية الأفعال في اللغات السامية، أو اسم الفاعل في اللغات السامية، أو المصدر في اللغات السامية، فكلّ هذه البحوث تدخل في علم الصرف المقارن للغات السامية»[3].

وفي ضوء هذا المنهج يبرز اهتمام المستشرقين باللغة العربية التي هي واحدة من بين أخواتها الساميات، ويشير الباحثون إلى أنّ هناك عدّة أسباب دفعتهم للاهتمام بدراستها،

---

(1) الصافي، عبدالباقي، مجلة الآداب، البصرة، الجزء الرابع، العدد الخامس، ١٩٧١: ٢٤٣ ـ ٢٦٦.

(2) عمايرة، د. إسماعيل، المستشرقون والمناهج اللغوية، ط٢، ١٩٩٢: ٢١؛ وماريوباي، أسس علم اللغة، ترجمة أحمد مختار عمر، ط٢، ١٩٨٣: ١٦٨.

(3) حجازي، د. محمود فهمي، مدخل إلى علم اللغة: ٢٢؛ واستيتية، د. سمير، معالم جديدة للمنهج المقارن بين اللغات السامية، جوانب انثروبوليجية، ونفسية واجتماعية، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد الثلاثون، السنة العاشرة ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م: ٦٤

ومن أهمها: الدوافع الحضارية، والاقتصادية، واللاهوتية، والتنصيرية، والعلمية، والثقافية، وغيرها[1].

وبغضّ النظر عن هذه الدوافع، فإنّ دراسات المستشرقين للعربية في ضوء المنهج التاريخي المقارن، قد أفادت العربية في كثير من القضايا التي كانت محلّ خلاف بين الباحثين، إذ يمكن أن تكون نتائج الدراسات التاريخية المقارنة مفيدة في ترجيح رأي على آخر، أو ربما تسهم في الوصول إلى حقائق ثابتة في الدراسات اللغوية، كما هو الحال في قضية الإعراب في النحو، وبعض الأبنية، والصيغ في الصرف التي لم يشر إليها اللغويون العرب القدامى[2]. كما أسهمت الدراسات المقارنة في الكشف عن كثير من الأقيسة المهجورة، وتأصيل بعض الأصوات، وغير ذلك من القضايا الصرفية[3].

---

(١) عمايرة. د. إسماعيل، المستشرقون ونظرياتهم في نشأة الدراسات اللغوية، ط٢، دار حنين، عمان، ١٩٩٢: ١٦ ـ ٣٥.

(٢) السامرائي، د. إبراهيم، دراسات في اللغتين السريانية والعربية، دار الجيل، بيروت، ومكتبة المحتسب، عمان، ط١، ١٩٨٥: ١١١ وما بعدها، والسامرائي، فقه اللغة المقارن، دار العلم للملايين، بيروت، ط٢، ١٩٧٨: ٤٨ ـ ٥٠.

(٣) عمايرة، د. إسماعيل، المستشرقون والمناهج اللغوية، ط٢، ١٩٩٢، دار حنين: ٧٢ ـ ٨٠

جهود الصرفيين العرب في ضوء المنهج التاريخي المقارن:

دفعت دراسات المستشرقين فوجاً من الباحثين العرب إلى دراسة علم اللغة الحديث Linguistics، في الجامعات الأوروبية والأمريكية، ثم عادوا ليطبّقوا مبادىء هذا العلم الجديد على اللغة العربية[1]، كما فعل الدكتور إبراهيم السامرائي في كتابه: «فقه اللغة المقارن، ١٩٧٨م» الذي تحدّث فيه عن كثير من القضايا الصرفية التي درسها من وجهة نظر تاريخية، ومن ذلك: التقاء الساكنين، ومطل الحركات، وصيغ الفعل المجرّد، والجموع، والأبنية الغريبة، واسم المفعول من الفعل الأجوف، وغيرها، زيادة على بحوث لغوية أخرى. وكتابه «دراسات في اللغتين السريانية، والعربية»، يبيّن فيه أنّ بناء «فاعول»، الذي لم يشر إليه اللغويون العرب، هو سرياني الأصل، وأنّ العربية الفصيحة قد اشتملت على قدر من الألفاظ التي جاءت على هذا البناء، فاستعملت نعوتاً وصفاتٍ تقوم مقام الصفات والنعوت في العربية، واستعلمت للأدوات التي يستخدمها أصحاب الحرف. وأطلقت على أسماء المدن، والمواضع القديمة، وأعلام الرجال، وكلّ هذا ممّا عرّبه العرب وتفوّهوا به على منهاجهم في العربية[2]. وكما فعل د. محمود فهمي حجازي في كتابه: «مدخل إلى علم اللغة» الذي تحدّث فيه عن المناهج اللغوية الحديثة، والأسر اللغوية، ومنها اللغات السامية، فبيّن أهم

---

(١) فريحة، أنيس، في اللغة العربية وبعض مشكلاتها، ط: ١، ١٩٦٦، دار النهار، بيروت، ١٩٨٠: ٨٣.

(٢) السامرائي، دراسات في اللغتين السريانية والعربية: ١١١ ـ ١٧٢

خصائصها المشتركة[1].

ويسهم د. رمضان عبدالتواب في ترجمة بعض الكتب التي تناولت اللغات السامية، ككتاب كارل بروكلمان الموسوم بـ «فقه اللغات السامية» عام ١٩٧٧، الذي يتحدّث في أحد فصوله عن القواعد المقارنة للغات السامية، ويعد هذا الفصل الأساس الذي قام عليه الكتاب[2]، وزيادة على ترجمة هذا الكتاب يسهم بتاليف عدد من الكتب في ضوء المنهج التاريخي المقارن، ككتابه «المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي» الذي تحدّث فيه عن المناهج اللغوية وبعض القضايا اللغوية، ثم يفرد فصلاً لظاهرة التذكير والتأنيث في اللغات السامية، ويقارن بين العربية، والعبرية في هذه الظاهرة، ثم يذكر علامات التأنيث، وأصولها في اللغات السامية، ويفرد فصلاً آخر للأفعال المعتلة، ويذكر مراحلها التي مرّت بها.

وله كتاب «بحوث ومقالات في اللغة»، ١٩٨٢، يتحدّث فيه عن مراحل تطور الأفعال المعتلة في اللغة العربية، وأخواتها الساميات، وفسّر فيه ورود بعض الشواذ في اللغة العربية، وعدّ ذلك من الركام اللغوي الذي خلفته بعض مراحل التطوّر؛ ويوضح بعض أسباب الشذوذ في اللغة، ويطلق عليه اسم «بدايات التطور» أو «إرهاص التطور» لظاهرة من الظواهر اللغوية، ويمثل لذلك بصيغتي: تَفعّل، وتَفاعَل، إذ روي فيهما

---

(١) حجازي، مدخل إلى علم اللغة، ط٢، ١٩٧٨، دار الثقافة، القاهرة: ٨٣ ـ ٨٥.

(٢) التواب، د. رمضان، المدخل إلى علم اللغة، ومناهج البحث اللغوي، ط٢، ١٩٨٥: ٢٥١ وما بعدها.

صورة أخرى هي: «اتْفَعَل، واتْفاعَل» وصيغة «اتْفَعَل» التي وضعت للدلالة على مطاوعة الفعل الثلاثي، ولكنها أصبحت تنوب مناب المبني للمجهول، لأنّ نائب فاعل المبني للمجهول مفعول في الأصل، وفاعل صيغة انفعَلَ ضمير يعود على مفعول الفعل. ويشير إلى أنّ هذا التطور كان في عصر نزول القرآن الكريم. ويتحدّث في فصل آخر عن لغة قبيلة طيء، ويوازن بين بعض الظواهر في لغة هذه القبيلة، وبين اللغات السامية، كالوقوف على تاء التأنيث، وألف المقصور، وقلب كل ياء أو واو متحركة ألفاً بشرط تحرك ما قبلها على الإطلاق دون تخصيص هذه الحركة.

وله كتاب «فصول في فقه اللغة»، ط٣، ١٩٨٧، يتحدّث فيه عن اللغات السامية وموطنها، وأهمية الدراسات السامية للغة العربية، ويوضح ألقاب اللهجات العربية، ويفرد فصلاً آخر لأثر الوزن الشعري في أبنية العربية، وبقية فصول الكتاب تتحدّث عن قضايا لغوية أخرى، بعيدة عن المنهج التاريخي المقارن الذي نحن بصدده.

وينشر الدكتور إسماعيل عمايرة سلسلة من الدراسات اللغوية التاريخية التي تناولت بعض قضايا المستوى الصرفي، ومن ذلك: «ظاهرة التأنيث بين اللغة العربية، واللغات السامية»، وفي هذه الدراسة يتحدّث عن هذه الظاهرة في اللغات السامية، بشكل متسلسل، استطاع من خلاله أنّ يصل الحلقات المفقودة لتاريخ هذه العلامة بالعلامات الأخرى، كما سيتضح عند حديثي عن علامة التأنيث في الدراسات التاريخية المقارنة؛ ومنها «خصائص العربية في الأفعال والأسماء»، ويتناول في هذا الكتاب أبنية الأفعال في اللغة العربية، وهي دراسة مقارنة مع اللغات السامية، إذ يوازن فيه بين الأفعال العربية

والسامية ومنها دراسة موسومة بـ «معالم دارسة في الصرف، الأبنية المهجورة»، يتناول فيها الصيغ القياسية المهجورة وسبب تسميتها، وصيغة انْفَعَل وسبب انتشارها بين الناس في اللهجات الحية، وقضايا صرفية أخرى يدرسها في ضوء هذا المنهج. وله بحوث أخرى سأشير إليها في مواضع متفرقة من هذا البحث إن شاء الله.

وللمرحوم الدكتور ربحي كمال كتاب «الإبدال في ضوء اللغات السامية، دراسة مقارنة، ١٩٨٠»[1]، وقد استهل هذا الكتاب بمقدمة عن الأصوات ومخارجها، وعن المعاني الكلية التي ترمز إليها حروف الهجاء، وعن العلاقة بين اللفظ والمعنى في اللغات السامية، ويشير في مقدّمة الكتاب إلى أنّه تحدّث عن الاشتقاق بأنواعه، الصغير، والكبير، والأكبر، والاشتقاق الصرفي، مقارناً ذلك كلّه باللغات السامية، ثم يفرد فصلاً للمقارنة اللفظية بين العربية والعبرية من جهة، وبين العربية والسريانية من جهة أخرى، وختم الكتاب ببعض الكلمات التي طرأ عليها إبدال في العربية والعبرية والسريانية.

وللدكتور يعقوب بكر كتابه الموسوم بـ «دراسات في فقه اللغة العربية»[2]، يتحدّث فيه عن أسرة اللغات السامية ومكان اللغة فيها، وخصائص اللغات السامية، وفي الباب الثاني يتحدّث عن بعض القضايا اللغوية في ضوء المنهج المقارن، مثل: الجذور، وجمع التكسير، إذ يذكر آراء بعض العلماء في جذور اللغات السامية، ويرجح قول موسكاتي:

---

(١) كمال، د. ربحي، الإبدال في ضوء اللغات السامية، دراسة مقارنة، جامعة بيروت العربية، ١٩٨٠.

(٢) بكر، د. يعقوب، دراسات في فقه اللغة العربية، مكتبة لبنان، ١٩٦٩

إنّ اللغـات السامـية تملك فـي الأصل جذوراً ثنائيـة وثلاثيـة، إلى جانب عـدد قليل من الجذور التي تتكون من حرف أصلي واحد(١).

ويتناول آراء العلماء في جموع التكسير في اللغـات السامية، ويذكر أنّها في الأصل كانت أسماء مفـردة لها معنى كلي، وبعد ذلك تطورت إلى جموع لأسمـاء مفردة بتكسير صيغ هذه الأسماء المفردة(٢). ثم يتحدّث عن جـموع التكسير في بعض اللغات السـامية مثل: اللغات السامية الجنوبيّة، والعبرية، والسريانية، والآراميةو والأوجاريتية(٣).

وهناك كتب وبحوث أخرى متفرقة، تناولت بعض القضايا الصرفية في ضوء المنهج التاريخـي المقارن، سوف أُضـمّنها هذا البـحث لإيراد بعض آراء مؤلفـيها، ومناقـشتـها، والإفادة منها بإذن الله.

وهناك بعض الرسائل العلمية درست في ضـوء المنهج التاريخي المقارن لم أتمكن من الوصول إليـها، ومنها: «التصـغير في اللغات السـامية»، دراسة مـقارنة، لحسن مـحمود إسماعـيل عوض الله؛ إشراف زاكية محمد رشدي، ١٩٨٣، و «دراسة مقارنة للمشتقات في اللغة العـربية والعبـرية والسريانيـة» لثناء سعد مـحمد مسـعد؛ إشراف زاكـية محـمد رشدي، ١٩٨٣؛ و «صيغ الجمع في اللغة العربية مع بعض المقارنات السامية» باكزة رفيق

---

(١) بكر، د. يعقوب، دراسات في فقه اللغة العربية: ٢٨ ـ ٢٩.

(٢) المرجع السابق: ٣٠.

(٣) المرجع السابق: ٣٠ ـ ٣٥.

حلمي، إشراف خليل يحيى نامي، ١٩٦٧. و «الفعل المثال في العبرية والعربية، والسريانية» دراسة مقارنة، كريمة محمد ريحان، إشراف زاكية محمد رشدي، ١٩٨٧؛ و «وزن أفعل من الفعل المزيد ونظائره في اللغات السامية» عرفة حسين مصطفى؛ إشراف السيد يعقوب بكر، ١٩٦٨: و «دراسة أزمنة الفعل وصيغه في اللغتين العربية والعبرية» عين شمس، ١٩٦٥، جلال ألفت محمد.

قضايا صرفية تناولها المنهج التاريخي المقارن

اسم المفعول من الفعل الأجوف:

يصاغ اسم المفعول على وزن مفعول من الفعل الثلاثي الصحيح، نحو مكتوب ومضروب من كَتَبَ وضَرَبَ، وإن كان فعله مُعَلاً فالعلماء ينصّون على أنه يُعَلُّ حملاً على فعله، نحو مَقُول ومَبِيع، من قال، وباع، والذي يختلف فيه العلماء هو تفسير هذا الإعلال، إذ يذهب سيبويه إلى أنّه يحدث إعلال بتسكين العين بعد أن نُقلتْ حركتها إلى الحرف السابق لها، فيتحوّل مَقْوُول ـ مَقُوْول، ومَبْيُوع، مَبُيْوْع، فيجتمع ساكنان، واو مفعول والعين الساكنة، فتحذف واو المفعول، فيصاغ اسم المفعول على مَقُول؛ وأمّا مبيوع، فتلتقي فيها الياء الساكنة مع الواو الساكنة، فتحذف الواو لالتقاء الساكنين ثم تقلب الضمة كسرة إتباعاً للياء على النحو التالي:

مَبُيْوع ، مَبُيْع، مَبِيع.[1]

أمّا الأخفش فيختلف مع سيبويه في الواو المحذوفة، إذ يرى أنّ الواو المحذوفة هي عين الكلمة، وليست واو مفعول في الأولى ـ أي مَقُول ـ وأمّا الثانية ـ مبيوع ـ فيرى أنّ ما يحذف فيها هو الياء. فتصير مَبُيُوْع إلى مَبُوع، ثم تقلب الضمة كسرة، ثم تقلب الواو ياءً لمناسبة الكسرة وتستقر على مبيع، على النحو التالي:

---

(١) سيبويه، الكتاب، ج٤، تحقيق عبدالسلام هارون، عالم الكتب، ط: ٣، ١٩٨٣: ٣٤٨.

مَبْيُوع - مَبُوع - مَبيوع - مَبيع.[1]

والمتأمل في أقوال القدماء يرى أنّهم يتفقون في جوهر القضية، وهو ما يحدث في هذه الأفعال من إعلال بالحذف والنقل، وأنّ إحدى الواوين تحذف في مقْوُول سواء كانت واو مفعول أو عينه، وبالنسبة إلى مبيوع فمآل الكلمة إلى مبيع، سواء بحذف واو مفعول وقلب الضمة كسرة، أو بحذف الياء التي هي عين الكلمة، ثم قلب الواو ياءً لمناسبة الكسرة.

ونجد في كتب الصرف حشداً من الأدلة العقلية لرأي سيبويه وأخرى لرأي الأخفش، وجميعها تعتمد على النظر العقلي الفلسفي الخالص، ولا تجد فيها ما يعزز رأياً أو يقطع شكاً[2].

وقد يصاغ اسم المفعول من الفعل الأجوف على وزن مفعول دون إعلال فيما كانت عينه ياءً، وهذا ما نصّ عليه سيبويه بقوله: «وبعض العرب يخرجه على الأصل فيقول: مَخْيُوط، ومَبْيُوع»[3]، وأمّا فيما كانت عينه واواً فإنهم لا يعاملونه على الأصل، وذلك لثقله على ألسنتهم.

---

(١) المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٣٩٩هـ، ج١: ٢٣٨.

(٢) الإشبيلي، ابن عصفور، الممتع في التصريف، تحقيق د. فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، ج٢: ٤٥٥، ٤٥٩.

(٣) سيبويه، الكتاب، ج٤، ط:٣، تحقيق عبدالسلام هارون، عالم الكتب، ١٩٨٣: ٣٤٨.

وصياغة اسم المفعول من الأجوف تناولها بعض الباحثين الذين ارتضوا المنهج التاريخي، ومن هؤلاء الدكتور إبراهيم السامرائي، إذ علّل ورود الصيغة الثانية على الأصل بأنّها من الركام اللغوي حيث يقول: «إنّ لهجاتنا الحديثة الدارجة لا تلجأ إلى هذا الإعلال، بل تصوغه على وزن مفعول فنقول (مبيوع)، وهذه الصفة واردة في الفصيح من العربية، ولكنها مسموعة وسماعها يخالف القياس المشهور، وهو دليل على أنّه من البقايا اللغوية القديمة التي تتسم بها المرحلة السابقة التي أشرنا إليها»[1].

ويبدو لي أنّه نقض رأيه هذا في موضع آخر، فنفى أن تكون هذه الصيغة من البقايا اللغوية القديمة، وإنّما يعدّها من باب اللهجات، وينص على عدم سبق إحدى الصيغتين للأخرى ويدعو إلى عدم القول: «إنّ «مبيع» أصلها «مبيوع» لأنّ الذي يقول «مبيع» غير الذي يقول «مبيوع» ومعنى هذا أنّ الصيغتين وجدتا في وقت واحد، وأنّ المستعمل لأحدهما لا يستعمل الأخرى، وليست الثانية بداية تاريخية للأولى على أنهما بمعنى واحد»[2]. والمتأمل في رأي الدكتور السامرائي يجده متابعاً لسيبويه في هذه القضية.

وللدكتور يحيى القاسم دراسة حول اسم المفعول في ضوء المنهج التاريخي، علل فيها وجود الميم في هذه الصيغة التي استعملت للدلالة على اسم المفعول في اللغة

---

(١) السامرائي، د. إبراهيم، التطور اللغوي التاريخي، ط٢، ١٩٨١: ٧٥.

(٢) السامرائي، د. إبراهيم، بناء الثلاثي وأحرف المد، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، المجلد ٢٤، ١٩٦٩: ٩٦

العربية، وتوصّل إلى أنّ «بعض اللغات السامية الأخرى إمّا أنّها لم تستعمل هذه السابقة وإمّا أنّها لم تستعمل صيغة اسم مفعول مطلقاً»[1]، وبناءً على هذا فإنّه يرى أنّ «اللهجات الشمالية هي التي تحوّلت إلى الصيغة الجديدة أولاً»[2]. ويرى أنّ صيغة مفعول في بادي الأمر كانت مقتصرة على الأفعال المعتلة لصعوبة صياغة هذه الأفعال على «فعيل، وفعول» ولأنّ اللغة تميل إلى توحيد الصيغ انتقلت صيغة مفعول للأفعال الصحيحة، زيادة على الأفعال المعتلة؛ وهو بهذا يتابع الدكتور رمضان عبدالتواب الذي يرى أنّ ورود اسم المفعول على الأصل في «مبيوع» «ومَقْوُول» من باب الركام اللغوي.

(١) القاسم، د. يحيى، أثر التطور التاريخي في صيغة اسم المفعول في اللغة العربية، أبحاث اليرموك، المجلد الثاني عشر، العدد الثاني، ١٩٩٤: ٩٠.

(٢) المرجع السابق: ١٠١.

إعلال الفعل الأجوف في الماضي:

ينص القدماء على أنّ «حكم الياء والواو، متى تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفاً، إلاّ أنّ يضطر أمر إلى ترك قلبهما»[1]، وذلك نحو: قال، وباع، فإنّ أصلهما «قَوَلَ، وبَيَعَ» ونحو دعا، ورمى، إذ أصلهما: دَعَوَ، ورَمَيَ، وسبب هذا الإعلال عند القدماء اجتماع الأشباه، والأمثال، وذلك أنّ الواو تعد بضمتين، وكذلك الياء بكسرتين، وهي نفسها متحركة وقبلها فتحة، فاجتمع أربعة أمثال، واجتماع الأمثال عندهم مكروه[2].

وهذه القضية من القضايا الصرفية التي تناولها المنهج التاريخي، وهي موضع خلاف بين الذين ساروا في فلك هذا المنهج، فالدكتور إبراهيم السامرائي يرى أنّ المدّ في «قال» و «باع» وأمثالهما ليس آتياً من واو متحركة في الأولى وياء متحركة في الثانية، وينفي أن يكون أصل قال «قَوَلَ» وأصل «باع» «بَيَعَ» بحجة أنّ الفرق كبير بين هذا المدّ والوا المتحركة، والياء المتحركة في «قَوَلَ» و «بَيَعَ» وعلى هذا فلا يصح عنده أن يكون أصل قال وباع «قَوَلَ» و «بَيَعَ»[3]. ويعزز رأيه بما ورد من ذلك مصححاً غير معلٍ فيقول:

---

(١) ابن جني، أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط: ١، ١٩٨٥: ٦٦٧.

(٢) ابن يعيش، موفق الدين بن يعيش بن علي، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، المجلد العاشر: ١٦.

(٣) السامرائي، د. إبراهيم، الفعل زمانه وأبنيته، ط: ٣: ١١٠.

«لِمَ لَمْ تقلب الواو ألفاً في عَورَ وحَوِر»[1]، ثُم يخلص إلى القول بأنّ الفعل إذا كان بالواو فهو لغة خاصة، وإذا كان بالياء فهو لغة أخرى[2]، ويسوق أمثلة من الألفاظ التي وردت بالوجهين ذكرها ابن قتيبة في أدب الكتاب.

وهذا التساؤل الذي طرحه الدكتور السامرائي قد أجاب عنه القدماء من قبل إذ يقول ابن جني: «وربما جاء شيء من ذلك على أصله صحيحاً غير معلٍّ ليكون دليلاً على الأصول المغيرة وذلك قولهم: الصَّيَد، والحَيَد، والجَيَد، والقَوَد، والأوَد..»[3].

ولعلّ هذا الذي ذهب إليه ابن جني هو الصواب، ويعزّز هذا عندي أنّ التغيير في اللغة وقوانينها لا يأتي دفعة واحدة، ولا يأتي فجأة، كما أنّه لا يأتي على مفردات اللغة كافة في آن واحد، ولهذا قد نجد في فترة زمنية تالية ألفاظاً لم يشملها التغيّر والتطوّر، كما هو الحال في هذه الألفاظ التي جاءت إلينا مصححة غير معلّة، وعلى هذا فإنّه يبدو لي أنّ مثل هذه الألفاظ هو من الركام اللغوي كما أطلق عليه بعض المحدثين.

ويتناول الدكتور رمضان عبدالتواب هذه القضية، ويذهب فيها مذهباً مغايراً للسامرائي، ويتابع فيها علماء العربية القدماء فيرى أنّ الأصل في هذه الأفعال أنّها كانت تتصرف تصرّف الصحيح تماماً لكنه يختلف معهم في شيء آخر، فهو يرى أنّ الأصل -

---

(١) السامرائي، الفعل وزمانه وأبنيته: ١١١.

(٢) المرجع السابق: ١١٣.

(٣) ابن جني، سر صناعة الإعراب، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، المجلد الثاني: ٦٦٨.

وهو الصحيح ـ كان حقيقةً واقعة في فترة ما من تاريخ اللغة في حين أنّ القدماء كانوا يتصوّرون أنّ هذا الأصل أصلٌ افتراضي لم ينطق به ذات يوم.

ويعزّز رأيه بوجود «هذا الأصل القديم في اللغة الحبشية الجعزية، وهي إحدى اللغات السامية، ففيه مثلاً يقال: صَحَوَ في: صحا، وتَلَوَ في: تلا، ورَمَيَ في: رمى»[1]. ومن الأفعال الجوفاء ورد مثلاً: دَيَنَ في: دان، وبَيَنَ في: بان[2] ولهذا فإنّه يعد أمثال: عَوِرَ، وحَوِرَ، وهَيِفَ من الركام اللغوي الذي كان ذات يوم مرحلة من مراحل التطوّر التي مرّت فيها هذه الأفعال، ولعل مرحلة التصحيح هذه هي المرحلة الأولى، وأمّا المرحلة الثانية كما يرى الدكتور رمضان: «فهي مرحلة التسكين، أو ضياع الحركة بعد الواو والياء للتخفيف، فيصبح الفعل على نحو: قَوْل، وبَيْع وخَوْف، وقَضْيْ»[3]، ويستند في إثبات هذه المرحلة إلى ما ورد في أشعار بعض العرب، وأمّا المرحلة الثالثة من مراحل تطوّر هذه الأفعال فهي «تلك المرحلة التي تسمى في عرف اللغويين المحدثين «انكماش الأصوات المركبة» Kontraktion der Diphthong والأصوات المركبة في العربية هي: الواو والياء المسبوقتان بالفتحة مثل: قَوْل، وبَيْت، فإن الملاحظ في تطوّر اللغات هو انكماس هذه الأصوات، فتتحوّل الواو المفتوح ما قبلها إلى ضمة طويلة ممالة

---

(١) عبدالتواب، د. رمضان، بحوث ومقالات في اللغة، ط: ١، ١٩٨٢، مكتبة الخانجي، القاهرة، ودار الرفاعي، الرياض: ٢٤٤، وينظر، عبد التواب، فصول في فقه اللغة، ط: ٣، ١٩٨٧، الخانجي، القاهرة: ٤٨.

(٢) المرجع السابق: ٢٤٥.

(٣) عبدالتواب، المدخل إلى علم اللغة: ٢٩٢.

كقولنا في اللهجة المضرية: som, nom, yom بدلاً من يَوْم ونَوْم، وصَوْم، وكذلك تنكمش الياء المفتوح ما قبلها، فتتحول إلى كسرة طويلة ممالة»[1].

وأمّا المرحلة الرابعة فتتمثل في التحوّل من الإمالة إلى الفتح الخالص، ويمثل هذه المرحلة ما يوجد في العربية الفصحى من الأفعال المعلة، نحو قال، وخاف، وباع..

هذا هو منهج الدكتور رمضان عبدالتواب في تفسيره لإعلال الفعل الأجوف، وتابعه في هذا كل من الدكتور فوزي الشايب، والدكتور سمير استيتية[2].

والدكتور رمضان عبدالتواب ومن نهج نهجه في هذه القضية ـ أي أنّ أصل قال قَوَلَ، وباع بَيَعَ، وأنّ هذا الأصل كان في مرحلة من مراحل اللغة ـ متأثرٌ بآراء المستشرقين، فقد ذكر (برجشتراسر) أنّ: «غزا أصلها غَزَوَ، ورَمَى أصلها رَمَيَ»[3]. لكن (برجشتراسر) لم يشر إلى هذه المراحل التي ذكرها الدكتور رمضان عبدالتواب، ولم يذهب في تفسيره لمجيء الألف إلى ما ذهب إليه الدكتور رمضان، وإنّما علل هذا الإعلال «باتحاد الحركة السابقة للواو أو الياء بالحركة التالية لها مع حذف الواو أو الياء نفسها»[4]،

---

(١) عبدالتواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: ٢٩٥

(٢) الشايب، د. فوزي، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، رسالة دكتوراة: ٤٥٨، واستيتية، د. سمير، معالم جديدة للمنهج التاريخي المقارن بين اللغات السامية، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد الثلاثون، السنة العاشرة، ١٩٨٦م.

(٣) برجشستراسر، التطور النحوي في اللغة العربية، ترجمة رمضان عبدالتواب، مطبعة الخانجي والرفاعي، ١٩٨٢: ٤٨.

(٤) المرجع السابق، والصفحة نفسها.

ويتراءى لي أنّ ما ذهب إليه (برجشتراسر) هو الأقرب للحقيقة، لأن تفسيره لهذا الإعلال ينسجم مع القوانين الصوتية، إذ إنّ الحذف يحدث كثيراً بين الأصوات، وكذلك الاندماج أو الاتحاد.

أمّا ما ذهب إليه الدكتور رمضان عبدالتواب، فإنّ فيه بعض التساؤلات التي تدفعه من دائرة الحقيقة إلى دائرة الشك، ولعلّ أهم هذه التساؤلات يبرز في المرحلة الرابعة من المراحل التي أشار إليها الدكتور رمضان عبدالتواب، فلو أجزنا توافر المرحلتين الثانية والثالثة ـ أي مرحلة التسكين ثم تحوّل الواو ضمّة طويلة ممالة، وتحوّل الياء إلى كسرة طويلة ممالة ـ لما أجزنا أن تكونَ المرحلة الرابعة على هذه الصورة، وهي حتمية تحوّل الواو الطويلة الممالة إلى الفتح الخالص، لأنّه من المحتمل ـ وقد يكون من الأولى ـ أنّ تتحوّل الواو الممالة إلى الضم الخالص، وذلك بقلب الفتحة السابقة لها ضمة؛ وكذلك الياء فإنه من المحتمل ـ وقد يكون من الأولى كذلك ـ أنّ تتحوّل إلى الكسر الخالص، وذلك بإبدال الفتحة كسرة لمناسبة الياء، وهذا يحدث بين الأصوات اللغوية كثيراً.

وعلى هذا فإنّ هذه المراحل التي ذكرها لتطوّر الفعل المعتل تحتاج لمزيد من الأدلة المقنعة لنعتقد بوجودها.

تاء التأنيث:

تأتي هذه التاء على ضربين؛ الأول، أن يكون ما قبلها مفتوحاً كفاطمة، وكريمة، والثاني، أن يكون ما قبلها ساكناً نحو، بنت، وأُخْت، وأمّا الأولى فيجمع القدماء والمحدثون على أنّها للتأنيث، وأمّا الثانية فقد ذهبوا فيها مذاهب شتى، فسيبويه يرى أنّها أُلحقت للتأنيث، يقول: «وكذلك تاء أُخْت، وبِنْت وثِنْتين، وكلتا، لأنّهن لحقن للتأنيث»[1] لكنه في موضع آخر من الكتاب ينصّ على أنّها ليست للتأنيث وإنّما لإلحاق الثنائي بالثلاثي[2].

وعلة ذلك أنّها لو كانت للتأنيث لما جاء ما قبلها ساكناً، لأنّ تاء التأنيث تسبق بفتح، ولهذا فإنّه يرى أنّ الأعلام المذكرة التي جاءت على أُخْت، وبِنْت ينبغي أنّ تصرف لخلوها من تاء التأنيث، «وإن سميت رجلاً ببنت أو أُخْت صرفته، لأنك بنيت الاسم على هذه التاء وألحقتها ببناء الثلاثة كما ألحقوا سنْبتة (البرهة من الزمن) بالأربعة. ولو كانت كالهاء لما أسكنوا الحرف الذي قبلها، فإنما هذه التاء فيها كتاء عفريت ولو كانت كألف التأنيث لم ينصرف في النكرة، وليست كالهاء لما ذكرت لك وإنّما هذه زيادة في الاسم بني عليها وانصرف في المعرفة، ولو أنّ الهاء التي في دجاجة كهذه التاء انصرف في المعرفة»[3]. ويرى ابن جني أنّ هذه التاء ليست للتأنيث، وإنّما هي بدل من الحرف

---

(١) سيبويه، الكتاب، المجلد الرابع، دار الجيل، ط: ١، ١٩٩١: ٣١٧.

(٢) المصدر السابق، المجلد الثالث: ٢٢١.

(٣) المصدر السابق، ٣/ ٢٢١.

المحذوف «وكذلك القول في تاء ثنتان، وتاء ذيت، وكيت، وكلتى: التاء في جميع ذلك بدل من حرف علة، كتاء بنت وأخت، وليست للتأنيث»[1]. وبهذا يتضّح لنا أنّ القدماء لا يعدّون التاء المسبوقة بساكن للتأنيث.

أمّا الذين ساروا في فلك المنهج التاريخي المقارن، فقد أجمعوا على مخالفة القدماء في هذه التاء، واتفقوا على أنّ التاء المسبوقة بساكن هي للتأنيث، فيقول الدكتور رمضان عبدالتواب: «وهذه التاء يفتح ما قبلها دائماً، مثل: كبيرة، وصَغيرة، ولحية، ورقَبَة، إلا في الكلمات ذات المقطع الواحد عند الوقف، فيأتي ما قبلها ساكناً في مثل: بنْت..»[2]. بل إنّ منهم من ذهب إلى أنّها هي الأصل يقول الدكتور إسماعيل عمايرة: «فالتاء غير المسبوقة بفتحة هي الأصل في تاء التأنيث، وقد حافظت العربية على هذه الشواهد الأثرية الدالة على ذلك. ولننظر إلى هذه الظاهرة ماثلة في ابن ومؤنثه بنت من خلال ورودها في اللغات السامية»[3]، ثم يضرب لذلك أمثلة من اللغات السامية، ويعلل سبب فتح الحرف الذي قبلها بكراهية التقاء ثلاثة سواكن في حالة الوقف، وكراهة التقاء ساكنين في حالة الوصل[4].

---

(١) ابن جني، الخصائص، ١/ ٢٠٢.

(٢) عبدالتواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: ٢٥٦.

(٣) عمايرة، د. إسماعيل، ظاهرة التأنيث بين اللغة العربية واللغات السامية، مركز الكتاب العلمي، عمان، ١٩٨٦: ٣٦

(٤) المرجع السابق: ٣٦.

ويبدو لي أنّ رأي المحدثين هنا أقرب للحقيقة من رأي القدماء، لأنّنا بدون هذه التاء لا نستطيع أن نحدد معنى التأنيث في مثل هذه الألفاظ، ثم إذا كانت هذه التاء تزاد للإلحاق كما يقول سيبويه أو أنّها بدلٌ من الحرف المحذوف كما يقول ابن جني فلماذا لم ترد في ألفاظ التذكير أخ، وابن بدلاً من الحرف المحذوف؟

وزيادة على هذا فإنّ الشواهد التي وردت من اللغات السامية تدلل على أنّ التاء المسبوقة بساكن استعملت للتأنيث «أمّا الأكادية، والآرامية فقد كانتا تراوحان بين التاء المسبوقة بساكن والتاء المسبوقة بمتحرك»[1].

(١) عمايرة، د. إسماعيل، ظاهرة التانيث بين اللغة العربية واللغات السامية: ٣٨.

قلب تاء التأنيث هاءً :

لعلّ من تمام البحث في تاء التأنيث أن أبيّن موقف العلماء من إبدالها هاءً، فالقدماء يرون أنّها تقلب هاءً عند الوقف؛ يقول ابن جني: «وأمّا قولهم في الواحدة قائمة، وقاعدة، وظريفة، فإنما الهاء في الوقف بدل من التاء في الوصل، والتاء هي الأصل»[1]، وهذا «مذهب سيبويه، والفرّاء، وابن كيسان، وأكثر النحاة»[2]، وقول القدماء هذا يتفق مع قول بعض المحدثين من أصحاب المنهج التاريخي المقارن، وأمّا بعضهم الآخر فيرى خلاف ذلك، ويفسّر إبدال الهاء من التاء في الوقف على «أنّ التاء سقطت حين الوقف على المؤنث، فبقي المقطع السابق عليها مفتوحاً ذا حركة قصيرة، وهذا النوع من المقاطع تكرهه العربية في أواخر الكلمات، فتتجنبه بإغلاق المقطع عن طريق امتداد النفس بهاء السكت، وهكذا يبدو الأمر كما لو أنّ تاء التأنيث قد قلبت هاءً، على أنّ الحقيقة هي أنّ التاء قد سقطت لعلة، وأنّ الهاء قد جاءت لعلة أخرى، فليس بينهما تبادل صوتي»[3]، وإنّني أختلف مع الدكتور رمضان عبدالتواب في هذا الرأي، لأنّه لم يبيّن العلة التي سقطت التاء من أجلها، ولهذا يتراءى لي أنّه لا حاجة لسقوط التاء، ولا وجود له أصلاً. وأمّا قوله إنّ مجيء هاء السكت لأنّ العربية

---

(١) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ١/١٥٩، وابن يعيش، شرح المفصل، ٥/ ٩٠.

(٢) الاستراباذي، رضى الدين محمد بن الحسن، شرح شافية ابن الحاجب، المجلد الثاني، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ورفاقه، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: ٢٨٨.

(٣) عبدالتواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: ٢٥٧.

تكره وجود مقطع صغير بحركة مفتوحة في أواخر الكلمات، فهذا كلام أخالفه فيه أيضاً، فالكلمات التي على وزن «فاعِلَة» مثل: فاطمة، وقاعدة.. تتكون في حالة الوصل من أربعة مقاطع هي على التوالي: ص ح ح/ ص ح/ ص ح/ ص ح، وهذه الكلمات وأمثالها ـ وهي كثيرة في العربية ـ تنتهي بمقطع ذي حركة قصيرة ولا استكراه فيه عند العرب في حدود ما أعلم. أمّا في حالة الوقف فإنّ هذه الكلمات تتكوّن من ثلاثة مقاطع فقط هي: ص ح ح/ ص ح/ ص ح ص. ولو تصوّرنا أنّ التاء الساكنة سقطت فإنّ المقطع الأخير يتحوّل إلى قصير مفتوح بحركة قصيرة ص ح، وهذا المقطع هو ذات المقطع عندما تكون الكلمة في حالة الوصل وعليه فلا استكراه فيه، ولا حاجة لصوت آخر يغلق المقطع كما يقول الدكتور رمضان، وإنّما القول الذي تؤيده النصوص السامية أنّ تاء التأنيث في حالة الوقف تبدل هاءً، وهو ما قاله القدماء، وتابعهم فيه بعض المحدثين من الذين ساروا في فلك المنهج التاريخي المقارن. يقول الدكتور إسماعيل عمايرة: «إنّ التاء إذا وقف عليها قد تنطق هاءً كما في فاطمة، وسيرهْ، وطلحهْ، وقد حصل في العبرية كما بيّنا أنْ أصبحت تاء التأنيث هاءً في كثير من الكلمات»[1]، كما أنّها قد تنطق تاءً في الوقف أيضاً[2]. ويرى الدكتور عبدالفتاح الحموز، أنّ سبب هذا القلب يعود للتفرقة بين تاء التأنيث المسبوقة بفتح في الأسماء «وبين التاء التي تتصل بالفعل الماضي وتلك التي تلحق بعض الجموع مربوطةً كانت نحو:

---

(١) عمايرة، د. إسماعيل، ظاهرة التأنيث بين اللغة العربية واللغات السامية: ٤٩.

(٢) الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ٢/ ٢٨٩.

قضـاة وبغاة وأضـرابهمـا، أو مفتـوحة نحـو: طالبات، وبيـوتات، أو التي تلحق بعض الأسماء المفردةانحو: أختْ وبنْت»[1].

ل الهاء المنقلبة عن تاء التأنيث إلى ألف المد:

يذهب بروكلمـان إلى أنّ الـهـاء تطوّرت في الآراميـة والعـبـرية إلى ألف المدّ، أمّا موسكاتي فإنّه يشكك في صحة هذا، ويتابع الدكتور رمضان عبدالتواب، بروكلمان فيما ذهب إليه[2]، وكذلك الدكـتور إسماعـيل عمايرة، ويعلل ذلك بـتقارب مخـرج الهاء من مخـرج الألف «والهاء قـريبة المخرج من الألف، وقـد يكون للنبر أثر كـبيـر في مدّ هذه الألف المحوّلة من الهـاء، فإن كان المدّ يسـيراً كانت ألفـاً مقصورة، وإنْ كـان مداً طويلاً يوشك النفس معـه أن ينتهي انتهت هذه الألف بالهمـزة، والتبادل بين المقـصور والممدود يحصُل في العربية»[3].

وقد تنبه القدماء لهذا؛ يقول ابن جني عن التبادل بين الهمزة وألف التأنيث، إنّه يقع في العربية ويعلل ذلك بقوله: «ووقعت الألف بعـد ألف قبلها زائدة، فالتقى هناك ألفان

---

(١) الحموز، د. عبدالفتاح، ظاهرة التعويض في العربيـة وما حمل عليها من المسائل، دار عمار، عمان، ١٩٨٧، ط: ١: ١٩.

(٢) عبدالتواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: ٢٥٨.

(٣) عمـايرة، د. إسماعيل، ظاهرة التأنيث بين اللغة العربية واللـغات السامية: ٤٩، وشاهين، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، مكتبة الخانجي، القاهرة: ٨٤.

زائدتان الأولى منهما الزائدة، والثانية هي ألف التأنيث، فلم تخل من حذف إحداهما أو حركتها، فلم يجز في واحدة منهما الحذف، أمّا الأولى فلو حذفتها لانفردت الآخرة، وهم قد بنوا الكلمة على اجتماع الألفين فيها، وأمّا الآخرة فلو حذفتها لزالت علامة التأنيث التي وسمت الكلمة بها. وهذا أفحش من الأول فقد بطل حذف شيء منهما»[1]. ولهذا أبدلت الألف همزة؛ ومن الواضح أنّ ابن جني يعلل عدم الحذف بسبب المعنى والبناء، لذلك كان الإبدال، بينما عمايرة وشاهين يعللان الإبدال بسبب صوتي.

مما سبق يتضح لنا أنّ الدراسات التاريخية المقارنة قد سلطت الضوء على بعض الجوانب المخفية في ظاهرة التأنيث، وأنّ دراسة الدكتور إسماعيل عمايرة ربطت الحلقات المفقودة لتاريخ هذه الظاهرة بحلقاتها الأخرى بشكل تاريخي متسلسل يمكن أن نوجزه فيما يلي:

أولاً: أنّ المرحلة الأولى في تاريخ اللغة كانت لا تفرّق بين المذكر والمؤنث، فقد كان المؤنث يعامل لغوياً بما يعامل به المذكّر، ويمثل هذه المرحلة القديمة في تاريخ اللغة بعض الألفاظ المذكّرة التي تدلّ على المؤنث والمذكّر معاً، مثل: صبور، وجريح، وعاقر، وأمثالها.

ثانياً: جاءت مرحلة أخرى تم فيها التمييز بين المذكّر والمؤنث عن طريق اختلاف اللفظ، لا عن طريق علامة التأنيث ، كما في: أب، وأم، ورجل، وامرأة، وأمثالها.

---

(١) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ١/ ٨٤.

ثالثاً: وبعد ذلك جاءت مرحلة التمييز بين المذكر والمؤنث بعلامة للمؤنث، لأنّه فرع والمذكر أصل، والفرع أحوج إلى العلامة من الأصل، فكانت تلك العلامة هي تاء التأنيث الساكنة، كما في بنْت، وأخْت، ولكن عندما أرادت اللغة أن تضع هذه العلامة لبعض الألفاظ لتأنيثها كما في ابْنْ، واجهت مشكلة توالي السواكن في الوقف، والتقاء ساكنين في الوصل، وهذا الأمر تكرهه العربية، فلجأت إلى التأنيث بعلامة أخرى هي التاء المفتوح ما قبلها كما في ابنَة.

وفي هذه المرحلة لجأت اللغة في حالة الوقف إلى إبدال تاء التأنيث هاءً، ولقرب الثانية من الألف من حيث المخرج قلبت الهاء ألفاً مقصورة في المدّ القصير، وإن كان مداً طويلاً، انتهت هذه الألف بهمزة، وبهذا يتضح لنا تطوّر علامة التأنيث منذ البداية كما وضّحه الذين ساروا في فلك المنهج المقارن.

تاء ساكنة ـ تاء مفتوح ما قبلها ـ هاء في الوقف ـ ألف مقصورة وأخرى ممدودة.

التقاء الساكنين:

من خصائص اللغة العربية أنّها لا تجيز التقاء الساكنين في غير الوقف إلاّ بشروط سيأتي بيانها، ليجيء كلام العرب منسجماً بجرس موسيقي متميّز. وقد تنبّه علماء العربية القدماء إلى المواضع التي يلتقي فيها ساكنان أثناء وصل الكلام، وتلقفوها بالدراسة والتعليل، ومن المحدثين تناولها بعض أصحاب المنهج التاريخي المقارن، ومن هؤلاء الدكتور إبراهيم السامرائي الذي يقول: «إنّ الباحث في غرائب العربية وفرائدها واجد في هذا الباب شيئاً وهو قليل جداً، وقلته ذات دلالة خاصة، فهو يشير إلى وجود التقاء الساكنين في تلك المرحلة اللغوية السابقة للمرحلة المعروفة وإلاّ فكيف نعلّل وجود الساكنين في كلمتي «حَمَارّة» و«صَبَارّة» في قولهم حَمَارَّة القيظ وصَبَارَّة القر؛ ومثل هذا ما حدث في التقاء الساكنين في أسماء الفاعلين في الأفعال الثلاثيّة المضعفّة مثل «حالّ» و «مادّ»؛ ذلك أنّ العربية توجب الإدغام في هذه الألفاظ، ووجوب الإدغام يستدعي التقاء الساكنين»[1].

وإذا كان الدكتور السامرائي يرى أنّ مثل هذه الفرائد تعدّ من الركام اللغوي، وأنّها كانت سمةً من سمات العربية في فترة سابقة، فإنّني أرى خلاف ذلك، لأنّ جميع تلك الشواهد التي ذكرها تعود لأصل واحد، وهو أنّ أوّل الساكنين ـ كما يبدو له ـ صوت مد، والآخر صوت مضعّف، والتقاء الساكنين لم يرد في العربية في وصل الكلام إلاّ

---

(١) السامرائي، د. إبراهيم، التطور اللغوي التاريخي، ط: ٢: ٧٣.

على هذه الصورة، وهذا ما تنبّه له القدماء، فقد نصّوا على أنّ «التقاء الساكنين الغالب أنّه لا يكون في الأصل إلاّ في حرف لين مع مدغم متصل»[1]. وعلة منع التقاء الساكنين في العربية يعود إلى أنّ «الحرف الساكن كالموقوف عليه، وما بعده كالمبدوء به، ومحال الابتداء بساكن فلذلك امتنع التقاؤهما»[2].

ويفسّر القدماء مجيء التقاء الساكنين في العربية، ويجوّزون ذلك «لأنّ المدة عوض من الحركة، وأنك تعتمد على الحرفين المدغم أحدهما في الآخر اعتمادة واحدة، نحو قولك: دابّة، وتمودّ الثوب»[3].

ويبيّن ابن يعيش علة وجود ذلك بوضوح أكثر فيقول: «وإنّما ساغ الجمع بين ساكنين عند وجود الشرطين، وذلك من قبل أنّ المدّ الذي في حروف المدّ يقوم مقام الحركة، والساكن إذا كان مدغماً يجري مجرى المتحرك لأنّ اللسان يرتفع بهما دفعة واحدة»[4].

ويبدو لي أنّ القدماء قد وقعوا في توهم تابعهم فيه الدكتور السامرائي، وأوقعهم جميعاً في استنتاج خاطيء وهو قولهم إنّ التقاء الساكنين يأتي في العربية في وصل الكلام بشروط ذكروها في كتبهم، وحقيقة الأمر أنّ العربية لا يلتقي فيها ساكنان في

---

(١) السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العربية، منشورات الرضي، ومنشورات زاهدي، قم، إيران، ١/ ١٩٨.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، ٩/ ١٢٠.

(٣) المبرد، المقتضب، تحقيق عبدالخالق عضيمة، ١/ ١٦١.

(٤) ابن يعيش، شرح المفصل، ٩/ ١٢٢.

وصل الكلام، وسبب هذا الوهم عندهم يعود إلى أنّهم يعدّون «أصوات الحركة ساكنة، والأصل في هذه الأصوات أنّها حركات تساعد على انطلاق الأصوات الحبيسة من مخارجها، فالصوت الساكن في الحقيقة هو الصوت الحبيس ذو المخرج»(1). وهذا ما توصّل إليه العلم الحديث في فهم كُنْه حروف المد، إذ أصبح من الحقائق الثابتة أنّ الألف فتحة مشبعة، والواو ضمة مشبعة، والياء كسرة مشبعة كذلك، إذا سبقت هذه الأصوات بما يجانسها من الحركات، وإذا كان الأمر كذلك، فإنني أرى أنّ ما أشار إليه الدكتور السامرائي وعدّه من باب التقاء الساكنين هو ليس من هذا الباب، وأنّ الصوت الذي توهّمه ساكناً ليس كذلك، وإنّما هو حركة مشبعة، وعلى هذا فإنّ العربية ترفض التقاء الساكنين في غير الوقف مطلقاً.

ويتراءى لي أيضاً أنّ أمثال هذه المفردات التي أشار إليها الدكتور السامرائي ليست من الركام اللغوي، وإنّما هي سمة من سمات العربية، ويؤيد هذا «أنّ اللغة العربية الفصحى لها أنماط معينة من المقاطع، وبالبحث وجد أنّ التركيب المقطعي: ص +ح +ح + ص ممنوع في هذه اللغة إلاّ في حالتين اثنتين هما:

١ ـ حالة الوقف.

٢ ـ إذا كان (ص) الأخير أحد متماثلين مدغمين، وكان المتماثلان أصليين في

---

(١) حلمي، د. باكزه، الثنائية والميزان الصرفي في اللغات العربية في الجزيرة العربية، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد الثاني، المجلد الأول، ١٩٧٨: ٦٥.

الكلمة، نحـو: ضالين: ص + ح + ح + ص/ ص+ح+ح+ص. دابّة: ص + ح + ح + ص / ص + ح + ص الوقف بالهاء»[1].

وإذا كان هذا النمط المقطعي مقبول في العربية فلِمَ يحكم عليه بأنّه من قبيل الركام اللغوي مع أنّه يكثر في الفصيح من الشعر وفي القرآن الكريم.

وقد اقترح الأستاذ أحمد حسن الزيات أن يغتفر التقاء الساكنين ـ على حد قوله ـ في الاسم صحيح الآخر إذا جُمعَ جَمْعَ مذكر سالماً وأضيف إلى اسم محلّى بـ «أل» رفعاً وجراً مثل: «اجتمع ممثلو العراق بممثلي الأردن» وفي الاسم المنقوص إذا جُمعَ جمعَ مذكرٍ سالماً وأضيف إلى ياء المتكلم أو إلى الاسم المحلّى بـ «أل»، مثل: «جاء محاميّ، وقابلت محامي الرجل».

وقد برّر كل من الدكتور إبراهيم أنيس والدكتور عبدالفتاح الحموز[2] ذلك، لأنّه يحقق أمن اللبس بين المفرد وجمعه، وهو مبرّر مقنع، لكنّه يتعارض مع طبيعة المقطع العربي الذي لا يجيز ذلك في وصل الكلام، إذ لا يأتي المقطع المديد «ص ح ح ص» حشواً إلاّ في الموضع المشار إليه، وهو أن يكون الصامت الأخير أحد متماثلين مدغمين، وكان المتماثلان أصليين في الكلمة، نحو «ضالين» و«دابّة» وأمثالهما. وإذا

---

(١) بشر، د.كمال، دراسات في علم اللغة، دار المعارف، مصر، ١٩٦٩: ١١٠.

(٢) الحموز، د. عبدالفتاح، مواضع اللبس في العربية وأمن لبسها، مؤته للبحوث والدراسات، المجلد الثاني، العدد الأول، ١٩٨٧: ٤٨.

كان الأمـر كذلك فإنّ الدعوة إلى تغـيير النظام المقطعي لتـحقيق أمن اللبس أمـر في غاية الصعوبة، ولعلّ الأمر الأسهل لتحقيق أمن اللبس في هذا الموضع هو قطع همزة «أل» في الاسم المحلّى بها لأنّ قطعها يؤدي إلى تغير في المقاطع ينسجم وطبيعة المقطع العربي كما يلي:

التركيب المقطعي لـ «ممثلو العراق» يتألف من المقاطع التالي: ـ ص ح/ ص ح ص/ ص ح/ ص ح ح ص/ ص ح/ ص ح ح ص. وبقطع همـزة «أل» يتحـوّل المقطع الرابع المرفوض في العربية حـشواً إلى مقطع متوسط مقبـول على النحو التالي: ص ح/ ص ح ص/ ص ح/ ص ح ح/ ص ح ص/ ص ح/ ص ح ح ص. وبهذه الصورة يتحقق أمن اللبس بين الجمع ومـفرده في هذا التركيب دون أن نـغيّر في طبيعـة المقطع العربي. وقطع همزة الوصل أيسر وأولى من اقـتراح أساتذتنا الفضلاء، لأنّه جيء بهـا في الأصل لخدمة المقطع في الكلمة العربية الذي من طبيعته أنّه لا يبدأ بساكن ولا بحركة كما هو معروف.

معنى المطاوعة:

تناول الصرفيون المعاني التي تفيدها صيغ الزوائد بالدرس، والتحليل، والتمثيل، وأفردوا لها أبواباً خاصة في كتب الصرف، وكان من بين تلك المعاني التي توقفوا عندها معنى «المطاوعة»، أي «مطاوعة المفعول للفاعل فيما يفعله به، كصرفته فانصرف»[1]، وبيّن الصرفيون أنّ هذا المعنى يطّرد في صيغة «انفعل»، ولا ينفك هذا الباب عن معنى المطاوعة. لهذا لا يكون إلاّ لازماً، ولا يكون مجرّده إلاّ متعدياً، وباب افتعل يكون للمطاوعة غالباً، نحو جمعت القوم فاجتمعوا[2]، ومن ذلك أيضاً «تفاعل» الذي يأتي مطاوعاً «لفاعل»، نحو باعدته فتباعد، و «تفعّل» لمطاوعة «فعّل» نحو، كسّرته فتكسّر، و «افتعل» للمطاوعة غالباً، نحو عممته فاعتم»[3]، و «تَفَعْلَل» لمطاوعة «فَعْلَلَ» المتعدي، نحو دحرجته فتدحرج.

والمطاوعة من القضايا الصرفية التي تناولها المحدثون، ومنهم الدكتور مصطفى جواد، الذي يرى أنّ هذه القضية خرافة مبتدعة أخذ الصرفيون يردودنها منذ أكثر من ألف سنة، ويؤكد على «أنّه ليس في اللغة العربية أوزان للمطاوعة، ولا أثر للمطاوعة

---

(١) الغلاييني، مصطفى، جامع الدروس العربية، مراجعة الدكتور عبدالمنعم خفاجة، مؤسسة الكتب العصرية، صيدا، بيروت، ١/ ٢٢٤.

(٢) ابن عصفور، الممتع في التصريف، ١/ ١٩١، وينظر، الصاحبي، أحمد بن فارس، تحقيق أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي، القاهرة: ٣٧١.

(٣) الاستراباذي، شرح الشافية، ١/ ٩٩.

في هذه الأوزان التي ذكروها»[1].

ويبحث الدكتور مصطفى جواد في التاء والنون في الأوزان التي تفيد معنى المطاوعة، فيرى أنّ التاء في «تفعّل» تدل على رغبة الفاعل في الفعل، وتنتقل إلى أثناء الفعل، فيكون «افْتَعَل» ومرة أخرى «اسْتَفْعَل» وثالثة «تَفَاعَلَ»، وهكذا، وأمّا النون فإنها عنده عوض من أحد تضعيفين قلب نوناً للتخفيف، فأصلها كما يرى «افّعَل» وهذا الوزن على حد قوله، ساميّ موجود في اللغة الأكدية، «فالفعل Parasu الأكادي على وزن «فَعَل» يشتق من «افّعَلَ» وهو Ipparas ثم قلبت العرب من أحد التضعيفين نوناً للتخفيف، فقالوا «انْفَعَل»، ومن هذا القلب التخفيفي ظهرت النون المزعوم أنّها من أحرف الزيادة، مع أنّها عوض من أحد الضعفين»[2]. ويرى بعض الباحثين المعاصرين أنّ مصطفى جواد لا يلغي باب المطاوعة، وإنّما يدعو إلى أن يحل محله «باب الفعل الذاتي»[3]. في حين فهم آخرون أنّ مصطفى جواد ينكر ورود معنى المطاوعة في لغة العرب أصلاً[4]، ويؤكد الدكتور إبراهيم السامرائي هذا الفهم، ويتابع الدكتور مصطفى جواد في إنكاره للمطاوعة في العربية فيقول: «في مقالة الأستاذ الفاضل جملة فوائد لا

---

(١) جواد، د. مصطفى، المباحث اللغوية في العراق ومشكلة العربية العصرية، بغداد، ط: ٢، ١٩٦٥: ١٧.

(٢) البكاء، د. محمد عبدالمطلب، مصطفى جواد وآراؤه في علم الصرف، مجلة آداب المستنصرية، العدد الحادي عشر، ١٩٨٥م: ١٢٠.

(٣) المرجع السابق: ١٢٣.

(٤) عطية، خليل إبراهيم، المطاوعة في الأفعال، مجلة الآداب جامعة البصرة، العدد الخامس، السنة الرابعة: ١٤٠ _ ١٤٦.

بد من الوقـوف عندها، ومن ذلك أنّه خَلَصَ إلى نتيـجة مـفيـدة هي أنّه ليس في العربـية أوزان للمطاوعة ولا أثر للمطاوعة في الأبنية التي قالوا بأنّها تفيد هذه الفائدة وذلك لعدم وجود هذه الاسـتعمالات في فـصيح العربية، فلم يُؤثر عن العـرب أنهم قالوا: «كَسَرتُ العود فانكسَر»، وسبيل الأستاذ الباحث في هذه الناحية سبيل علمي مبني على الاستقراء الشامل لكثير من الاستعمالات»[1].

ويبدو لي أنّ في كلام الدكتور السامرائي تعميـماً يخرجه عن المنهجية العلمية، إذ لا يعـقل أن يكون استـقـراء الدكتـور مـصطفى جواد شـامـلاً لمصادر اللغـة العـربية كلهـا، مخطوطهـا ومطبوعها. ويبـدو لي أيضاً أنّ معنى المطاوعـة يتعين في كثيـر من الأساليب اللغوية، ولا يمكن أن يكون الفعل في تـلك الأساليب ذاتياً مرغوباً فيـه من قبل الفاعل، ففي القاموس المحـيط «هَزَمه يَهْزِمُه فانْهزَمَ»[2]. وفي قـولنا: «انهزم العـدو»، لا يمكن أن يكون العدو منهزماً برغبة ذاتية منه، وإنّما انهزم مطاوعاً لخصمه الذي أجبره على الهزيمة.

وليست صيغ المطاوعة مقتصرة على المطاوعة فـحسب، وإنّما قد تفيد معاني أخرى، كتلك التي أشار إليها الدكتور مصطـفى جواد وهي رغبة الفاعل في إحداث الفعل، «وقد تؤدي معنى المبني للمجهول، فكُسِر الـزجاجُ يمكن أنّ يعبّر بها عن انْكسَر الزجاجُ، ولكن مـعنى المبني للمـجـهول لا يـتأتى في نـحو، كَسَرتُ الزجـاجَ فـانكسَرَ، لأنّ الفـاعل هنا

---

(١) السامرائي، د. إبراهيم، الفعل زمانه وأبنيته، ط: ٣: ١٠١.

(٢) الفيـرزوأبادي، محـمد بن يعـقوب، القـاموس المحيط: هزم، بـاب الميم وفصل الهـاء، دار الجيل، بيروت، ٤/١٩١.

متعيّن، والمراد هو إظهار معنى المطاوعة»[1].

ولا أدري كيف يمكن إنكار معنى المطاوعة في مثل هذا الأسلوب من أساليب العربية؟ فإذا قلت: «أشعلت النار» فهل يفهم من هذا القول أنّها استمرت في اشتعالها؟ ألا يحتمل أن تكون قد انطفأت قبل أن تستعظم ويكتمل اشتعالها؟ وهل قولنا ذاك يعطي نفس المعنى كما لو قلنا: أشعلت النار فاشتعلت؟ إنّ أسلوب المطاوعة في القول الثاني يزيل كافة الشكوك التي تدور حول اشتعال النار، وتضع في ذهن السامع معنى وحيداً، وهو اشتعال النار وعدم انطفائها.

إنني أخلص من هذا إلى القول: إنّ المطاوعة من خصائص العربية، كما بيّن علماء العربية، وإنّ أسلوب المطاوعة يتعين في بعض المواقع، ولا يغني غيره عنه، وإنّ ما ذهب إليه الدكتور مصطفى جواد، وتابعه فيه الدكتور إبراهيم السامرائي من إنكارهما لأسلوب المطاوعة، أو معنى المطاوعة في صيغ الزوائد أمر يحتاج إلى إعادة نظر وطول تأمل.

---

(١) عمايرة، د. إسماعيل، خصائص العربية في الأفعال والأسماء: ٣٢.

مطل الحركات:

ثمة اختلاف بين القدماء والمحدثين في مفهوم الحركات، فالحركات عند القدماء هي: الضمة والفتحة والكسرة، ويتفق المحدثون مع القدماء في هذا أيضاً، إلاّ أنّ الاختلاف بينهم في الأصوات التي تنشأ عن إشباع هذه الحركات، فالقدماء يسمّون تلك الأصوات حروف علة، وهي عندهم قد تكون ساكنة، وقد تكون متحركة، وعلى هذا فإنّ الفرق بيْن الحركات والأصوات التي من جنسها عند القدماء مردّه إلى مطل الحركات، أمّا المحدثون فإنّهم يفرّقون بين حروف العلة والحركات بطريقة مغايرة تماماً، فهي عند بعضهم ترجع لموقع الحركة من المقطع، فقد ذهب برجشتراسر إلى أن «الواو أو الياء إذا كانت مركزاً للمقطع نسميها ضمة أو كسرة، وبالعكس، إذا كانت الضمة أو الكسرة طرفاً للمقطع، نسميها واواً أو ياء، فالواو في نفسها عين الضمة، والياء في نفسها عين الكسرة، وإنّما تفترق الواو عن الضمة أو الياء عن الكسرة من جهة وظيفتهما في المقطع»(١).

وبرجشتراسر في هذا يبدو وكأنّه يُعمّم قوله على الواو والياء متحركتين أو ساكنتين، ويتراءى لي أنّ هذا لا ينطبق إلاّ على الواو المدية الساكنة والياء المدية الساكنة، ويعلّق الدكتور رمضان عبدالتواب على هذا القول فيقول: «هذا كلام فيه تجوّز كبير من المؤلف فالواو والياء الصامتان تفترقان عن الضمة والكسرة باحتكاك الهواء بمخرجيهما علاوة

---

(١) برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، إخراج رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، والرفاعي، الرياض، ١٩٨٢: ٤٧.

على ذبذبات الأوتار الصوتية التي لا يوجد غيرها في نطق الحركات»[١].

أمّا الدكتور عبدالصبور شاهين فإنه يرى أنّ حروف العلة في العربية اثنان فقط هما: الواو والياء المتحركتان «أمّا الألف فليست حرف علة، بل هي فتحة طويلة كما أنّ الياء المدية كسرة طويلة، والواو المدية ضمة طويلة»[٢]، ثم إنّه لا يفرّق بين الحركات وأصوات المدّ وإنّما يعدُّ «أصوات المد حركاتٍ لا حروفاً صامتة أو معتلة ساكنة كما يرى ذلك الصرفيون والعروضيون»[٣]. ولعلّ هذا الفهم للحركات وحروف العلة هو الذي يجمع عليه الصرفيون المحدثون الذين نهجوا في بحوثهم اللغوية مناهج البحث اللغوي الحديث.

وفي ضوء هذا الفهم للحركات والحروف يفسّر الدكتور إبراهيم السامرائي بعض الظواهر الصرفية، فهو يرى أنّ بعض الألفاظ متطورة عن أخرى نتيجة لإشباع ومطل الحركات فيها، وإلى هذا يُرجع كثيراً من المفردات إلى أصولها قبل مطل الحركات «فقد مُدّت ضمة العين في المضارع كما في «ينبع» فصار «ينبوع» ومثل هذا «يحمور» و «يخضور» و «يعقور»، وقد انتقلت هذه الصيغ في العربية إلى الاسمية وهو كثير في اللغة»[٤]. وقد تنبّه القدماء إلى هذا الموضوع فأورد ابن جني في «الخصائص» و «سر

---

(١) برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، الهامش: ٤٧.

(٢) شاهين، المنهج الصوتي: ٣٢.

(٣) المرجع السابق: ٣٢.

(٤) السامرائي، التطور اللغوي التاريخي: ٧٦.

صناعة الإعـراب» نماذج من إشباع الكسـرة، نحو: الصيـاريف، والمطافيل، والجلاعـيد، وأخرى من إشباع الواو والألف، وعدّ ذلك من قبيل اللغات المولّدة[١]، ولعله كذلك إذ ذكرت المعاجم الصيغتين بمـطل وبدون مطل لبعض الألفاظ ومن ذلك بعض الأسماء التي ما زالت مستـعملة حتى الآن مثل: «يَنْبعُ كينصُر، حصنٌ له عـيون ونخيل وزروع بطريق حاج مصر»[٢]. على ساحل البحر الأحـمر في السعودية، ويؤيدّ هذا أنّ «ينبُع» التي على وزن الفعل مـا زالت تستعمـل اسماً وفعـلاً كما أسلفت وأنّ «ينبـوع» تستعمل اسـماً إلى جانب «ينبع».

---

(١) ابن جني، الخصائص، ٣/ ١٢٢، وابن جني، سر صناعة الإعراب: ٦٣. وانظر: السيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر، ط: ١، ١٩٨٤، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: ١٩٦.

(٢) الفيروز أبادي، القاموس المحيط: نبع، باب العين، فصل النون.

الفعل الثلاثي المزيد بحرف واحد:

من المعروف أنّ الفعل الثلاثي المزيد ثلاثة أقسام؛ الأول ما زيد فيه حرف واحد، والثاني ما زيد فيه حرفان، والثالث ما زيد في ثلاثة أحرف. وبيّن الصرفيون أنّ للمزيد بحرف واحد ثلاثة أوزان هي: فعّل» كفرّح وبرّأ، و «فاعَل» كقاتل، و «أفْعَل» كأكرمَ وأحسنَ[1]. وقد كشفت الدراسات الصرفية المقارنة «عن وجه شبه بعيد بين المزيد بالهمزة «أفْعَل» في العربية والمزيد بالشين sa، أو السين sa المفتوحتين في كل من الأكادية، والأوغاريتية، والمعينية، أمّا السبئية فإنّها تزيد بالهاء "hi" ha على نحو ما يحدث في العبرية والعربية الفصحى أحياناً»[2]. وقام الدكتور مراد كامل بدراسة الفعل الثلاثي المزيد بحرف واحد في اللغة العربية وأخواتها الساميات من حيث «أوزانها، وصيغها، ودلالات معانيها والتي يمكن معرفتها وإثبات الظلال المختلفة فيها من التعبير العائد في اللغة الحية»[3]، وقد توصّل إلى تقسيم صيغ الفعل الرباعي إلى تسعة أبواب رئيسية، منها صيغ تقابل وزن «أفْعَل» وهي: هَفْعَل، وعَفْعَل، وسَفْعَل، وشَفْعَل، فكما أنّ الهمزة تأتي زائدة في أوّل الفعل الثلاثي المزيد بحرف، فإنّ الهاء، والعين، والسين، والشين، تأتي كذلك

---

(١) المراغي، أحمد مصطفى، وعلي محمد سالم، تهذيب التوضيح، المجلد الثاني، ط: ٩، المكتبة الكبرى، مصر: ٢٤.

(٢) عمايرة، د. إسماعيل، معالم دارسة في الصرف، الأقيسة المهجورة، ط: ٣، ١٩٩٣، دار حنين: ٤٢.

(٣) كامل، د. مراد، تربيع الفعل الثلاثي في العربية وأخواتها من اللغات السامية، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٩٧٣، المجلد الواحد والثلاثون: ٧٠.

زائدة، وقد نصّ ابن عصفور على زيادة الهاء لبيان الحركة في نحو «ارْمِهْ» وأمثالها وفي غير ذلك، إلاّ أنّ ذلك قليلٌ جداً[1] فالذي زيدت فيه من غير ذلك «أمهة» و «هِجْرَع»، أي الطويل، وهي من الجرع، أي: السهل المنقاد، وهي من صفات الاستطالة، و «هبْلع» أي الأكول وفيها معنى البلع و «هِركَولة» وهي التي تركل الأرض بمشيتها وفيها معنى الركل «وأهراق» بمعنى أراق و «أهراح الماشية» بمعنى «أراح»، ويفسّر الدكتور عبدالفتاح الحموز ـ وهو رأي القدماء ـ علة مجيء الهاء في «أهراق» وأمثالها، وبيّن أنّها جاءت عوضاً «من حركة عين الفعل «أراق» لأنّه من باب «أفْعَل»، أي «أرْوَق» أو: أرْيَق»[2]، فنقلت فتحة الواو أو الياء إلى الراء التي قبلها فصار الفعل «أرَوَق» ثم قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها في اللفظ، ثم زيدت الهاء عوضاً من الحركة. ويرى ابن يعيش أنّ الهاء في «أهراق» «زائدة كالعوض من ذهاب حركة العين على صنيعهم في أسطاع»[3] وهو قول سيبويه ومن بعده ابن عصفور.

أمّا الذين ساروا في فلك المنهج التاريخي المقارن، فإنهم يرون أنّ الهاء فيما جاء على وزن «هَفْعَل» من اللغات السامية يعود إلى فترة قديمة من تاريخ اللغات السامية وأنّ الهاء في هذا الوزن تقابل الهمزة في «أفْعَل» في اللغة العربية، وفي ضوء هذا فسّروا تلك الألفاظ القليلة التي جاءت فيها الهاء زائدة، كما أنّهم يرجعون كثيراً من الظواهر الصرفية

---

(١) ابن عصفور، الممتع في التصريف، ١/٢١٧.

(٢) الحموز، ظاهرة التعويض في العربية وما حمل عليها من المسائل: ٣٩.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل، المجلد العاشر: ٥.

المشابهة لتلك الألفاظ الدارجة في اللهجات العربية الحية إلى تلك الأصول القديمة، كما فعل الدكتور مراد كامل، ومن بعده الدكتور إسماعيل عمايرة.

وبالطريقة نفسها تناولت الدراسات التاريخية المقارنة الأفعال التي على وزني «سَفْعَل و شَفْعَل» المستعملة الآن في بعض اللهجات العربية العاميّة بكثرة الموجودة في كتب اللغة بقلة، فالذين ساروا في فلك هذه الدراسات يرون أنّه «لايمكن تعليل وجودها وتفسيرها إلاّ إذا أخذنا في الاعتبار بأنّ وزني سَفْعَل وشَفْعَل كانا في بعض اللغات السامية القديمة عوضاً عن وزن أفْعَلَ في بعض اللغات السامية القديمة الأخرى»[1]. وفي ضوء هذا فسّر أصحاب هذا المنهج وجود السين في «أسطاع» و «سِبَطْر» (شدة المرح والتبختر) وسَمْلق (المستوي من الأرض)، فهم يرون «أنّ السين في أسطاع ربما كانت من الزيادة في سَنْبَسَ التي هي من نَبَسَ، وسَبْطَرَ التي هي من بَطِرَ، وشَهْدَرَ التي هي هَدَرَ، وما شاكل ذلك»[2] من الألفاظ التي جاءت بزيادة السين كما مرّ أو الشين، نحو شَنْفَرَ من نَفَرَ، والرجل الشنفيرة هو سيء الخلق، وشَعْصَبَ ومنها الشَّعْصَبُ وهو الشديد، وأمثالها، كما أنّهم يرجعون كثيراً من اللهجات الدارجة إلى تلك الأصول، نحو: شَقْلَبَ، وشَعْوَذَ، وشَخْبَطَ، وسَرْمَحَ، وسَمْهَدَ... الخ.

ومن المعروف أنّ الدراسات التاريخية المقارنة تستأنس باللهجات العامية الحية لمعرفة الظاهرة اللغوية في مراحل تطورها المختلفة. كما هو شأن الدراسات الصوتية المعاصرة بشكل عام.

---

(١) كامل، مراد، تربيع الفعل الثلاثي في العربية وأخواتها من اللغات السامية: ٤٧، ٧٨.

(٢) عمايرة، د. إسماعيل، معالم دارسة في الصرف، الأقيسة الفعلية المهجورة: ٤٧.

التصغير:

ذكر الصرفيون العرب القدماء أنّ أوزان التصغير لا تتجاوز عن ثلاثة[1]، وهي: «فُعَيْل» للثلاثي على أي وزن كان من الأوزان العشرة[2]، و «فُعَيْعِيل» للرباعي الذي معه حرف مد ـ الواو أو الياء ـ، «وفُعَيْعِل» للرباعي الخالي من المد، واستثنوا من ذلك تصغير بعض الأسماء على غير هذه الأوزان، وهي: مصغّرات من باب فُعَيْلَة مثل «شُجَيْرَة» وفُعَيْلاء مثل «حميراء» و فُعَيْلى مثل «حُبَيْلى» وفُعَيْلان مثل «سُلَيْمان»، وأُفَيْعَال مثل «أُجَيْمَال»، أمّا الخماسي فإنّه يُصَغّر على فُعَيْعِل «بعد حذف الخامس أو الرابع إنْ لم نُعوض الياء من المحذوف»[3]. وحقيقة هذه الأوزان المستثناة أنّها تعود كُلّها إلى وزن فُعَيْل، إلاّ أنّ هذا الوزن زيد بتاء التانيث في فُعَيْلَة، وبألف التأنيث الممدودة في فُعيلاء، وبألف التأنيث المقصورة في فُعَيْلى، وبالألف والنون الزائدتين في فُعَيْلان، وبالهمزة والألف في أفَيْعَال.

وذكر الصرفيون أنّه «لا بدّ في كل تصغير من ثلاثة أعمال، ضم الحرف الأول إنْ لم

---

(١) الاستراباذي، شرح الشافية، ١/٢٠٢.

(٢) الحموز، د. عبدالفتاح، باب التصغير في مظان النحو واللغة بامثلته الثرة المصنوعة توسم العربيه به بالتعمية والإلباس، مؤته للبحوث والدراسات، المجلد الثالث، العدد الثاني، ١٩٨٨: ١٦٥.

(٣) الحموز، المرجع السابق: ١٦٥.

يكن مضموماً، وفتح الحرف الثاني، واجتلاب ياء ساكنة ثالثة»[1] في المصغر الثلاثي، وإن كان متجاوزاً الثلاثة احتيج إلى عمل رابع وهو كسر ما بعد ياء التصغير[2]. وما جاء فاقداً لواحد من هذه الشروط فإنّهم لا يعدّونه من باب التصغير. ومن ثمّ لم يكن عندهم نحو زُمّيل لغُيْزى تصغيراً، لأنّ الحرف الثاني غير مفتوح والياء فيه جاءت رابعة[3].

وقد تناولت الدراسات التاريخية جانباً من باب التصغير، ودوّن أصحاب هذا المنهج ملاحظاتهم على دراسة القدماء لهذا الباب؛ ومن هؤلاء الدكتور إبراهيم السامرائي الذي أشار «إلى ما في العربية من صور للتصغير غابت على علماء النحو لعدم قياسيّتها، ومن ذلك: فُعَيْلى من أوزان المصادر والأسماء وفيها: هُوَيْنى، وعُجَيْلى، وخُلَيْطى وغيره»[4]. ولعلّ في كلام الدكتور السامرائي بعض التجوّز، فهذا الوزن لم يغبْ عن بال القدماء وقد أشاروا إليه، وضربوا له أمثلة مستعملة من لغة العرب، إلا أنّهم لم يعدّوه من الأوزان الثلاثة الرئيسة في التصغير، وإنّما هو من أوزان التصغير المزيدة التي أشرت إليها من قبلُ، وهذا الوزن لا يتعارض مع الشروط التي شرطوها لأوزان التصغير، وعليه فإنّ هذا الوزن كان معروفاً لدى القدماء. ويشير الدكتور السامرائي إلى أوزان أخرى تفيد

---

(١) المراغي، تهذيب التوضيح، ٢/١٣٦.

(٢) المرجع السابق، ٢/١٣٦.

(٣) السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وزملائه، دار إحياء الكتب العربية، المجلد الثاني: ٢٥٤.

(٤) السامرائي، التصغير في أصوله ودلالاته، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد الثامن، ١٩٦٥، مطبعة الحكومة: ٣٧.

معنى التصغير، وقد غفل عنها القدماء، ومن ذلك «فُعَيْل وهو من وزن يشبه وزن التصغير، وعليه ورد جُمّيْر وعُلّيْق، من أسماء النبات، وزُمَّيْل «للجبان» وعُقَّيْب «النسر الصغير»[1]، وهذه الألفاظ لم يعدّها القدماء من التصغير على الرغم من إفادتها لمعناه، والسبب في ذلك أنّ الياء فيها جاءت رابعة، وياء التصغير عندهم لا تأتي رابعة، ثم يشير إلى أوزان أخرى وردت عليها بعض المصغرات مثل: فِعّوْل، ومنها عِجّوْل «وهو العجل الصغير» وفعُّول وعليه ورد لحود، وعبوّد، وفطوّم تصغيراً لـ لحدْ وعبد وفاطِم مرخم فاطمة[2]. ومن ذلك فَعْلُون مثل: زَيْدون وحَمْدون، وسَحْنون «وفُعْلُون بضم الفاء، كما في عُرْجُون الواردة في القرآن الكريم فهي مشتقة من العرج لانعراج العُرْجُون»[3].

وذكر الزجاج أنّها على «فُعْلول» لأنها من الانعراج[4]، ولعلّ القول الأول هو الأصوب، «والعُرْجون ما بين الشماريخ إلى النابت من النخلة»[5]، والشماريخ ما يكون عليه البلح.

---

(١) السامرائي، التصغير في أصوله ودلالاته: ٣٧.

(٢) المرجع السابق: ٣٨ ـ ٤٠.

(٣) تاويت، محمد: صيغة فُعلون في العربية، اللسان العربي، المجلد الثاني عشر، الجزء الأول، ١٩٥٧: ٦٣.

(٤) الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق الدكتور عبدالجليل عبده سلبي، المجلد الرابع، عالم الكتب: ٢٨٨.

(٥) الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، المجلد الثاني، عالم الكتب: ٣٧٨.

ويظهر لي أنّ هذه المصغرات لم يصنّفها القدماء من باب التصغير لعدم موافقتها للشروط التي وضعوها له، وهي شروط معيارية لا يمكنها أنّ تستوعب كل ما ورد عن العرب من المفردات التي تفيد معنى التصغير، ولذلك فإنني أذهب إلى ما ذهب إليه الدكتور السامرائي من أنّ الصرفيين العرب القدامى قد أغفلوا بعض الأوزان المفيدة للمعاني التي من أجلها يصار إلى التصغير، وإنني أدعو إلى زيادة تلك الأوزان إلى أوزان التصغير المعروفة، وبخاصة أنّ كثيراً من هذه الأوزان يُستعمل في معنى التصغير في اللهجات العربية الحية في شتّى أنحاء الوطن العربي. ويعزّز هذا بعض النتائج التي أثبتتها البحوث الحديثة التي تعنى بدراسة بنية الكلمة، من حيث مقاطعها وجذرها، فقد توصل الدكتور حسام مبيضين إلى أنّ أوزان التصغير في العربية، تزيد عن الأوزان الثلاثة المعروفة، وأنّ هذه الأوزان الجديدة، التي لم يشر إليها القدماء، ولم يعترفوا بأنّها من أوزان التصغير، هي عنده من الأوزان الرئيسة المقيسة، ولو أنّها لم يكتب لها الشيوع والانتشار في كتب النحاة والصرفيين(١).

Mohaidin. Dr. Hosam. Aprosodic Approach to Diminutive Formation In Arabic, (١) Mu'tah Journal For Research and Studies vol.9. No. 1994.p.12.

١ ـ أهم الأسس التي قام عليها المنهج الوصفي

٢ ـ بعض المدارس اللغوية المنبثقة عنه.

٣ ـ المنهج الوصفي والدرس الصرفي الحديث.

المنهج الوصفي

Descriptive Linguistics

ظلت الدراسات اللغوية في القرن التاسع عشر، وأوائل القرن العشرين تسير في ضوء المنهج التاريخي المقارن الذي كان سائداً آنذاك حتى جاء العالم السويسري «فردينان دي سوسير F. De Saussure (١٨٥٧ ـ ١٩١٣م) الذي وضع الأسس الأولى للمنهج الوصفي في كتابه «محاضرات في علم اللغة» وهو كتاب نشره تلاميذه بعد وفاته سنة ١٩١٦[1]، ويُعدّ هذا التاريخ بداية لانفصال المنهج الوصفي عن المنهج التاريخي المقارن، وبدأ الباحثون بعد دي سوسير في تطوير مناهج البحث اللغوي، وزاد اهتمامهم بالمنهج الوصفي في العقود اللاحقة لهذه الفترة من القرن الحالي، وتكوّنت في هذا الإطار مدارس عدّة تختلف في تقنيات الوصف اللغوي، ولكنها بشكل عام تنطلق من الأساسيات التي وضعها دي سوسير ومن جاء بعده.

---

(١) ماريو باي، أسس علم اللغة، ترجمة أحمد مختار عمر، ١٩٧٣: ٢٣٥.

أهم الأسس التي قام عليها المنهج الوصفي

يتفق الباحثون على أنّ ظهور دي سوسير كان بداية لظهور نهج جديد في الدرس اللغوي يدعو إلى أن تدرس اللغة في واقعها الاجتماعي، فتدرس خواصها وألفاظها، وأصواتها في الحقبة التي يُتعامل بها، وقد قام هذا المنهج على أسس عدّة من أهمها:

١ ـ أنّ للّغة جانبين، جانباً داخلياً، وآخر خارجياً، أمّا الأوّل فيعبر عن الفكر أو اللسان، وهو نظام من العلاقات، والقواعد والأشكال، موجودة بالقوة الاعتباطية، فهو ملكة ذاتية تتمثل في القدرة على عملية تكلُّم اللغة، وهو مجرّد غير قابل للإدراك بشكل مباشر، ولا يتأتّى إلاّ بوساطة الفكر «وهذا الجانب الأساسي وهو الذي هدفه اللغة، وهو اجتماعي محض مستقل عن الفرد ـ وهذا الجانب سايكولوجيّ في جميع صفاته»[١].

وأمّا الجانب الآخر فيعبّر عن شكلها الفيزيائي، على أنّها أصوات ملحوظة؛ وهذا الجانب يُطلقُ عليه الكلام، وهو رموز واضحة تعبّر عن الأفكار الكامنة في الباطن، ويرى دي سوسير أنّه «الجانب الفرعي الثانوي، وهدفه الجزء الفردي من اللسان ـ أي الكلام بما في ذلك العملية الصوتية، والجانب الفرعي هذا سايكوفيزيائي»[٢]. وعلى هذا فإنّ المنهج الوصفي يرى أنّه ينبغي الابتعاد عن الدراسة التاريخية للغة، أو المقارنة، والتركيز على دراسة اللغة في فترة زمنية محددة، فتدرس أصواتها، وتراكيبها،

---

(١) دي سوير، فرديثان، علم اللغة العام، ترجمة الدكتور: يوئيل يوسف عزيز، ومراجعة مالك يوسف المطلبي، بيت الموصل ١٩٨٨: ٣٧.

(٢) دي سوسير، علم اللغة العام: ٣٧.

وخصائص مفرداتها، والقوانين العامة التي تحكمها، وذلك كما يتداولها الناس تداولاً حيّاً، لا من خلال النصوص المكتوبة[1].

وقد قام دي سوسير بالتفريق بين هذين الجانبين، إلاّ أنّه قام بدراستها كأداة وظيفة الكلام، ولم يهتم بدراستها كظاهرة ذهنية[2]، إلاّ أنّ مجرّد التفريق بين هذين المستويين للغة فتح آفاقاً منهجية جديدة، إذ جاء تشومسكي سنة ١٩٥٧م ليقرر أنّ التحليل اللساني ينبغي أن يشرح اللغة من الداخل وليس من الخارج خلافاً لما قرّره دي سوسير.

٢ ـ أنّ العلاقة بين اللفظ والمعنى ـ التي كانت محط اهتمام اللغويين منذ علماء اليونان، ومروراً بعلماء العربية القدماء وحتى العصر الحديث تعد عند أصحاب المنهج الوصفي علاقة اعتباطية، فليس هناك ـ كما يرون ـ صلة بين اللفظ «الدال» والمعنى «المدلول». وليس معنى الاعتباطية أنّ أمر اختيار الدال متروك للمتكلم كليّاً، وإنّما معنى ذلك أنّها لا تربط بدافع، فهي اعتباطية، لأنّها ليس لها صلة طبيعية بالمدلول[3].

ويشير دي سوسير إلى أنّ هناك كلمات تربط بين أصواتها ومعانيها روابط طبيعية،

---

(١) خرما، د. نايف، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة: ١٠٦. وانظر: مونان، جورج، علم اللغة في القرن العشرين، ترجمة د. نجيب غزاوي، الجمهورية العربية السورية، وزارة التعليم العالي، ٥٠.

(٢) مونان، جورج، علم اللغة في القرن العشرين، ٥١.

(٣) دي سوسير، علم اللغة العام، ٨٧.

لكنّ هذه الكلمات قليلة العدد، فضلاً على أنّ اختيارها يكون بصورة اعتباطية تعتمد على العرف في محاكاة بعض الأصوات، وأنّها فقدت شيئاً من طابعها.

٣ ـ أنّ أصحاب هذا المنهج يرون أنّه ينبغي على الباحث اللغوي أنْ يدرس اللغة المنطوقة، في بيئة زمانية، ومكانية محددة ـ وهذا ما أطلق عليه مصطلح «السنكرونيك» Synchronic وأنّ هذه الدراسة ينبغي أن تشمل جميع مستوياتها الفصيحة والعامية، لأنّ أية حالة من حالات اللغة تكون نتاجاً لعوامل تاريخية، ذلك أنّ الزمن ضامن لاستمرارية اللسان، ومغيّر له في الوقت نفسه، يقول دي سوسير: «إنّ اللغة الأدبية تثير مسالة مهمة، وهي الصراع بين هذه اللغة واللهجات المحلية، فعلى اللغوي أن يدرس العلاقات المتبادلة بين لغة الكتاب، واللهجة المستخدمة في لغة الكلام؛ لأنّ اللغة الأدبية إنّما هي نتاج الثقافة، فهي لا بدّ أنْ تبتعد في النهاية عن محيطها الطبيعي، لغة الكلام»(١).

أمّا اللغة المكتوبة، فقد أهملها أصحاب هذا المنهج إهمالاً كبيراً، وعدوا اللغة نظاماً صوتياً بالدرجة الأولى، وصبّوا كل اهتمامهم على هذا النظام على أنّه المظهر الأول والأساسي للغة، وفيما بعد أصبحت اللغة المكتوبة في مصنّفات السابقين، والتي نكتبها اليوم في مختلف الميادين، من اهتمامات هذا العلم، فعملية الكتابة وما لها من علاقة بالنّطق صارت داخلة في اهتمام علم الصوتيات واختصاصه(٢).

---

(١) دي سوسير، علم الغة العام، ٣٩ ـ ٤٠.

(٢) علام، د. أحمد، علم الصوتيات وعلاقته بالعلوم الأخرى، ٣٧٢.

٤ ـ أنّ مؤسس هذا المنهج (فردينان دي سوسير) فصل بين الدراسات الوصفية، والدراسات التاريخية، وأطلق على القسم الأول مصطلح الدراسات السينكرونية، Synchronic Study وأطلق على النوع الثاني مصطلح الدراسات «الدياكرونية Diachronic Study»[١]، ولعلّ السبب في هذا الفصل عنده يعود إلى طبيعة العِلْمين كما يراه، فعلم اللغة «الدايكرونية Diachronic» يدرس العلاقات بين العناصر اللغوية المتعاقبة، التي يحل كل عنصر منها - بمرور الزمن - محل العنصر الآخر[٢]؛ في حين أنّ الدراسة السينكرونية تهتم باللغة في وقت محدّد، وتركّز على دراسة مستوياتها المختلفة في تلك الفترة أيضاً.

٥ ـ أنّ الدراسة في هذا المنهج تقوم على وصف الواقع اللغوي في فترة زمنية محدّدة، وصفاً دقيقاً لكافة مستويات اللغة مدار البحث، بحيث يتوصل في النهاية إلى استخراج القوانين اللغوية العامة التي تحكمها في تلك الفترة، وتكون معطيات الدراسة بعيدة عن التأمل، والتخيل، والافتراض الوهمي، والتخمين، وغير ذلك من الأسس التي يقوم عليها المنهج الفلسفي والنظري. كما أنّ الدراسة الوصفية للغة لا تهتم بوصف لغات أخرى في الوقت ذاته، وإنّما تقتصر على لغة، أو لهجة معينة في بيئة زمانية ومكانية واحدة.

---

(١) فتيح، د. محمد، في الفكر اللغوي: ٥٩ ـ ٦٦.

(٢) دي سوسير، علم اللغة العام : ١٦٣.

٦ ـ أنّ الدراسة الوصفية للغة تقوم على النظر في العلائق الداخلية التي تربط بين العناصر اللغوية الداخلية، وذلك لأنّ قيمة المفردة اللغوية تتأتّى من خلال السياق الذي ترد فيه، وقد شبّه دي سوسير ذلك بلعبة «الشطرنج» فقطعة الشطرنج بحد ذاتها لا قيمة لها خارج رقعة الشطرنج، والشروط الأخرى للّعبة، ولا تصبح عنصراً ملموساً حقيقياً، إلاّ عندما تمنح قيمة، وتبقى هذه القيمة ملاصقة لها ، ولا يكون ذلك إلاّ على الرقعة مع شروط اللعبة[1]. وكذلك المفردة اللغوية فهي بمفردها ليست عنصراً في اللسان اللغوي، لأنّ هذه المفردة في مادتها الصِّرف، وخارج موقعها، وباقي شروط لعبة اللسان لا تمثل أي شيء بالنسبة للمتكلم.

ويرى دي سوسير أنّ تقسيمات النحويين للكلام ما هي إلاّ تصنيف ناقص غير كامل وأنّ تقسيم الكلمات إلى أسماء وأفعال وصفات وغيرها ـ على حسب ما هو معروف في علم الصرف ـ ليست حقيقة واقعية لغوية[2]، وإنّما هي تقسيمات وهمية، وإنْ كانت ذات نفع عملي، لأنّ التمييز بين أقسام الكلام هو الشيء الذي ينبغي أن يساعد على تصنيف الكلمات في اللغة.

وقد ترك دي سوسير أثراً ملحوظاً في البحث اللغوي بنسب متفاوتة من منهج لآخر، وإنْ كانت معظم المدارس اللغوية الحديثة، بقيت معتمدة على الأسس النظرية والمنهجية عنده، مع ما ورد فيها من تطوير أو تصحيح لبعض المفاهيم.

---

(١) دي سوسير، علم اللغة العام: ١٢٩.

(٢) المرجع السابق: ١٣٩.

أهم المدارس اللغوية الوصفية

قام الباحثون اللغويون بعد دي سوسير بتطوير مناهج البحث اللغوي في البنية اللغوية، ضمن إطار المنهج الوصفي، وتكوّنت مدارس عدة في أوروبا وأمريكا، ولكنّها انطلقت من الأسس الأولى العامة التي وضعها مؤسس علم اللغة الوصفي الأول، ومن أهم هذه المدارس اللغوية:

١ ـ المدرسة الشكلية الأمريكية:

ومن أبرز أعلامها «سابير ١٩٣٩»[١] الذي قرّر[٢] أنّ الأشكال اللغوية ينبغي أن تدرس في ذاتها، بعيداً عن المعاني، لأنّ المتكلم يعمد إلى توظيف الشكل (الكلام المنطوق) لنقل الأفكار وبهذا يمكن أن يعدّ مؤسس علم اللغة الشكلي[٣]، ويرى بعض الباحثين أنّ سابير لم يغفل المعنى، وإنّما يرى أنّ المنهج العلمي ينبغي أنّ يتركّز على دراسة التركيبات الشكلية للغة[٤].

---

(١) انظر لترجمة سابير: مونان، جورج، علم اللغة في القرن العشرين: ٨١ ـ ٨٢.

(٢) الراجحي، د. عبده النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج: ٣٤.

(٣) مونان، جورج، علم اللغة في القرن العشرين: ٨٧.

(٤) المرجع السابق: ٣٥.

٢ ـ مدرسة بلومفيد الأمريكية:

ومن أبرز أعلامها «ليونارد بلومفيلد ١٩٤٩»[١] صاحب كتاب «اللغة» Language الذي كان مصدر الدراسات اللغوية في أمريكا، وفي عدد من الدول الأوروبية إلى فترات قريبة[٢]، وقد أقام «بلومفيلد» منهجه في الدرس اللغوي متأثراً بالمذهب السلوكي في علم النفس، فهو يرى أنّ اللغة نتاج آلي، واستجابة كلامية لمثير ما أو منبه ما[٣]. وأكد أنّ الدرس اللغوي الوحيد للغة ينبغي أن يكون درساً وصفياً استقرائياً[٤]. وهو بهذا يرفض المنهج القديم القائم على المعنى[٥]. ويعدّ اللغة صورة من السلوك الجسماني[٦]، فكما يمكن فهم هذا السلوك من خلال الظروف التي يعيشها، كذلك يمكن فهم اللغة. ومن أبرز ما أخذ على هذه المدرسة أنّها تركّز على دراسة الشكل اللغوي، وتحاول الوصول إلى المعنى بطرق خارجية، كعنايتها مثلاً بتحليل المظاهر الفسيولوجية، وبعض العناصر غير اللغوية المتصلة بالكلام، كما أنّ هذا المنهج لا يصلح عندما يطبّق على التطور

---

(١) انظر لترجمته: مونان، جورج، علم اللغة في القرن العشرين: ١١١ ـ ١١٢.

(٢) الراجحي، د. عبده، النحو العربي والدرس الحديث: ٣٨.

(٣) قلقيلة، د. عبده عبدالعزيز، لغويات، مكتبة، الأنجلو المصرية: ١٦٠.

(٤) المرجع السابق: ٣٨.

(٥) مونان، جورج، علم اللغة في القرن العشرين: ١١٦.

(٦) الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث: ٣٨.

التاريخي[1].

٢ـ المنهج الوصفي السياقي:

كان لدراسات العالم البولندي الأنثروبولجي «مالينوفسكي» أثر كبير في الدراسات اللغوية[2]، إذ يرى أنّ اللغة ليست مجرّد وسيلة من وسائل توصيل الأفكار، والانفعالات أو التعبير عنها، أو نقلها، فهذه ما هي إلا واحدة من وظائف اللغة المتعددة، ويرى أنّ اللغة ـ كما يمارسها المتكلمون ـ إنّما هي نوع من السلوك، وضرب من ضروب العمل تؤدّي وظائف كثيرة غير التوصيل[3]. وقد استعمل «مالينوفسكي» مصطلح «سياق الحال» Context Situation[4]، ليشير إلى جملة العناصر المكوّنة للموقف الكلامي، مثل: شخصية المتكلم، والسامع، والظواهر الاجتماعية ذات العلاقة بالسلوك اللغوي، كحالة الجو، والوضع السياسي، ومكان الكلام وأثر النص الكلامي في المشتركين، كالاقتناع، أو الألم، أو الضحك، أو التنضب، وغير ذلك[5].

ومن أبرز علماء هذه المدرسة المتأثرين بـ «مالينوفسكي» «فيرث» Firth، الذي تطوّر لديه مفهوم «سياق الحال» ليصبح نوعاً من التجريد من البيئة أو الوسط الذي يقع فيه

---

(١) السعران، أسس علم اللغة: ٣٨٧.

(٢) المرجع السابق: ٣٣٧.

(٣) المرجع السابق: ٣٣٨.

(٤) المرجع السابق: ٣٣٨.

(٥) المرجع السابق: ٣٣٩.

«الكلام»[1].

ومن أهم خصائص «سياق الحال» هي إبراز الدور الاجتماعي الذي يقوم به المتكلم، وسائر المشتركين في الموقف الكلامي، وقد حدّد «فيرث» المعنى بأنّه كلّ مركّب من مجموعة من الوظائف اللغوية، وأهم عناصر هذا الكل هو الوظيفة الصوتية، ثم المورفولوجية، والنحوية، والقاموسية، والوظيفية، والدلالية لـ «سياق الحال»[2].

وحتى يصل الباحث إلى معنى نص لغوي، فلا بدّ من أنْ يدرس هذه العناصر مجتمعة، وينتهي «فيرث» إلى جملة من الوصايا ينبغي على الباحث اللغوي أن يأخذ بها، ومن أهمها[3]:

١ ـ أنْ يحدّد الباحث معاني الأشكال النحوية، على المستويين النحوي والمعجمي للغة التي يريد أنْ يدرسها.

٢ـ ينبغي على الباحث أن يصف اللغة من داخلها، دون الاعتماد على تقسيمات مسبقة في الذهن، وألاّ يعترف إلاّ بالأقسام اللغوية التي تعبّر عنها اللغة موضوع البحث بطريقة شكلية.

---

(١) السعران، أسس علم اللغة : ٣٣٨.

(٢) المرجع السابق : ٣٤٠.

(٣) المرجع السابق : ٢٥٩ ـ ٢٦١.

٣ ـ على الباحث أن يقيم هذه الأقسام على أسس شكلية لا تصورية فلسفية.

٤ ـ عليه أنْ يدخل في حسبانه عناصر «سياق الحال».

ويتميّز هذا المنهج بأنه يجعل المعنى سهل الانقياد للملاحظة، والتحليل الموضوعي، وأنّه يعالج المفردات على أساس أنّها أحداث وعادات تقبل الموضوعية، والملاحظة في حياة الجماعة المحيطة بها[١].

كما أنّ هذا المنهج يتميّز بأنه لم يخرج عن دائرة اللغة، غير أنّه لم يقدّم نظرية شاملة للتركيب اللغوي، واكتفى بتقديم نظرية لعلم اللغة. مثلما بالغ في فكرة السياق التي لم يعرّف مصطلحها تعْريفاً واضحاً شاملاً.[٢]

وهناك مدارس أخرى قامت على الأسس التي وضعها «دي سوسير» أكتفي بالإشارة إليها، وإلى أبرز أعلامها، مثل: مدرسة براغ، وهي تضم مجموعة من اللغويين، منهم «بتروبتسكوى، وجاكوبسون»[٣] وغيرهما. وكان مركز هؤلاء مدينة براغ. وقد دعت هذه المدرسة إلى الفصل بين «الفونتيك» Phonetics[٤] و «الفونولجيا» Phonology[٥]، إذ

---

(١) عمر، د. أحمد مختار، علم الدلالة: ٧٢؛ وعمايرة، حليمة، الاتجاهات النحوية لدى القدماء: ٣٤.

(٢) المرجع الثاني السابق: ٣٤.

(٣) الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث: ٤٢.

(٤) السعران، أسس علم اللغة: ٣٧٥.

(٥) المرجع السابق: ٣٧٥.

عدّت الأول منهما علماً طبيعياً يهتم بالتحليل الفيزيائي، والفسيولوجي للأصوات، فهو يهتم بمخارج الأصوات وكيفية حدوثها، أمّا الثاني فهو علم الأصوات اللغوية الوظيفي الذي يهتم بالتحليل الوظيفي للأصوات، وتحديد المميزات الصوتية في لغة من اللغات، ووضع النظام الفونيمي وخصائصه، وغير ذلك من الدراسات الصوتية.

وهناك مدرسة «كوبنهاجن» في الدنمارك، ومن أبرز أعلامها «يسبرسن» Otto Jespersen، صاحب كتاب «اللغة» Language الذي ظهر سنة ١٩٢٢، وكتاب «فلسفة النحو»[١] Philosdphy Of Grammer، «وهلمسلف» Lonis Hjelmslev[٢].

هذه أهم المدارس[٣] اللغوية الوصفية التي انبثقت عن المنهج الوصفي الذي وضع أسسه دي سوسير، وكان لها أثر بيّن في الدراسات اللغوية الحديثة، ومن بينها الدراسات الصرفية على نحو ما يتّضح في هذا البحث إن شاء الله.

---

(١) السعران، أسس علم اللغة: ٣٧٥.

(٢) المرجع السابق: ٣٧٥؛ ومونان جورج، علم اللغة في القرن العشرين: ١٢٧ ـ ١٢٨.

(٣) انظر: عمايرة، حليمة، الاتجاهات النحوية لدى القدماء، رسالة دكتوراة، الجامعة الأردنية: ٢٨ ـ ٣١.

المنهج الوصفي والدرس الصرفي الحديث

أشرت في الفصل السابق إلى أنّ دراسات المستشرقين قدّ دفعت فوجاً من الباحثين العرب في النصف الأوّل من هذا القرن إلى دراسة علم اللغة الحديث Linguistics، وبعد عودتهم أخذ الفكر اللغوي يتصل بمناهج ونظريات حديثة في دراسة اللغة، وبدأت حركة علمية لدراسة التراث اللغوي العربي، وأخرى تقدّم النظريات اللغوية الحديثة، وبدأت محاولة قراءة التراث اللغوي في ضوء علم اللّغة الحديث، بحثاً عن أصول وقواعد جديدة تتلاءم مع معطيات علم اللغة المعاصر، في بحث اللغة، ومعرفة حقيقتها وخصائصها[1].

ومن أبرز هؤلاء الدكتور تمّام حسّان صاحب كتاب «اللغة بين المعيارية والوصفية» ١٩٥٨، الذي نقد من خلاله الدرس اللغوي العربي القديم فوصفه بالمعيارية، مستضيئاً بعلم اللغة الحديث.

يقول: «إنّه فكّر في أمر الدراسات العربية القديمة من حيث المنهج، لا من حيث التفاصيل، وجعلت تفكيري في أمرها مستضيئاً بمناهج الدراسات اللغوية الحديثة»[2].

---

(١) خليل حلمي، العربية وعلم اللغة البنيوي، دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٨: ١١.

(٢) حسان، د. تمام، اللغة بين المعيارية والوصفية: ١.

ثم تحدّث عن اللغة من حيث هي عنصر من عناصر النشاط الاجتماعي والفردي، وأنّها الأداة الوحيدة التي تمكّن الفرد من الدخول في المجتمع الذي يعيش فيه، وأشار إلى أنّ العرف الاجتماعي، هو الذي يحدّد معايير الاستعمال اللغوي لأنّ الفرد يستعمل لغة مجتمعه، بأصواتها، وتراكيبها، وصيغها، ومفرداتها حسب الأصول المتبعة في ذلك المجتمع(1).

وبناءً على هذا المفهوم الاجتماعي للغة فإنّه ينبغي التركيز على هذا الجانب، وإلاّ فإنّ الدراسات اللغوية ستحرم من أقوى خصائصها، ولأنّ اللغة نشاط اجتماعي فإنّه ينبغي أن تدرس بالملاحظة والوصف كأي نشاط اجتماعي آخر(2).

وقد طبق الدكتور تمّام حسّان فكره هذا على اللغة العربية، في كتابه «اللغة العربية، معناها ومبناها، ١٩٧٣». ويركّز في هذه الدراسة على أهمية المعنى، متأثراً بالمنهج الوصفي الحديث، وليس بما ورد عن القدماء، لأنّه يرى أنّ دراسة القدماء كانت تهتم بالشكل أساساً، ولم يكن هدفها المعنى إلاّ بشكل ثانوي(3).

ومن اللغويين العرب المحدثين المتأثرين بالمنهج الوصفي الدكتور عبدالرحمن أيوب، لكنه لم يركّز على المعنى كما فعل الدكتور تمّام حسّان، وإنّما كان تركيزه منصبّاً على

---

(1) حسّان، د. تمّام، اللغة بين المعيارية والوصفية: ٥ ـ ٩.

(2) المرجع السابق: ١٤ ـ ١٥.

(3) حسّان، د. تمّام، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط: ٢، ١٩٧٩: ٢٨ ـ ٢٩.

الشكل؛ ومن أعماله في هذا الجانب كتابه «دراسات نقدية في النحو».

ومن هؤلاء الدكتور إبراهيم أنيس صاحب كتاب «من أسرار اللغة» والدكتور إبراهيم مصطفى في كتابه «إحياء النحو». وهذه الدراسات تعد من بدايات الدرس اللغوي الحديث في ضوء المنهج الوصفي الذي أصبح حقلاً للدرس الصرفي فيما بعد.

وفي المستوى الصرفي كانت الدراسات وفيرة ضمن هذا المنهج، ومن أبرز المحدثين العرب الذين طبقوا هذا المنهج على الصرف العربي الدكتور عبدالصبور شاهين في كتابه «المنهج الصوتي للبنية العربية» ويبدو أنه في هذا الكتاب قد تأثر بالدكتور «هنري فليش» صاحب كتاب «العربية الفصحى» الذي ترجمه الأول إلى العربية، ويشير الدكتور عبدالصبور شاهين إلى هذا لكنّه يعدُّ نفسه سباقاً في تفسيره للهمز، وفي تطبيقه للنظريات الحديثة على أبواب الصرف العربي كله، وبخاصة في مشكلات الإعلال والإبدال[1]. ويبدو لي أنّ الطيب البكوش قد تناول هذه القضية عند دراسته للفعل المجرّد. ثم إنّ في عنوان الكتاب بعض التجوّز، لأنّ وسمه بالمنهج الصوتي يوحي بخصوصيّته في الدراسة الصوتية دون غيره من المناهج اللغوية الأخرى، ومن المعروف أنّ المناهج اللغوية كلها تقوم على الدراسة الصوتية كذلك.

وقد تناول بعض الباحثين هذا الكتاب بالدراسة والنقد، ومنهم الدكتور سعد مصلوح في كتابه «دراسة نقدية في اللسانيات العربية المعاصرة» الذي خصّص فيه فصلاً

---

(١) شاهين، د. عبدالصبور، المنهج الصوتي للنية العربية: ١٦.

لهذا الغرض، فذكر أنّ المؤلف قد أحسن في تحديده للمصطلحات، وبيان ما يعنيه بها، وذلك في مقدّمة الكتاب، ثم عرض لمنهجه، وأخذ عليه أنّه لم يشر إلى مرجع، ولم يسّم عالماً، ولم يذكر أين قرأ ما ساقه من قول[1]. ويبدو لي أنّ الدكتور مصلوح قد فاته إشارة المؤلف إلى أنّه قد أفاد كثيراً من الدكتور «هنري فليش»، ولو أنّها كانت إشارة سريعة في مقدمة الكتاب، والأولى أن تكون الإحالة عند كل موضوع أفاد فيه من غيره أو سبقه غيرُه إليه، مثل الطيب البكوش في كتابه«التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث» والدكتور داود عبده في كتابه «أبحاث في اللغة» والأول منهما وقع فيما وقع فيه الدكتور عبدالصبور شاهين، إذ ذكر أنّه صاحب السّبق في كتابه دون أن يشير لهنري فليش الذي أعتقد أنّه أفاد منه كثيراً.

ومن المآخذ التي أخذها الدكتور سعد مصلوح كذلك تخطئة المؤلف للقدماء حين قالوا إنّ «ألف الاثنين، وواو الجماعة، وياء المخاطبة» ضمائر مبنية على السكون، ويرى أنّه وسم هذه الضمائر «بالضمائر الحركية» لأنّها تختلف مع تسمية القدماء اختلافاً معجمياً فقط[2]. ويبدو لي أنّ الأمر ليس كذلك، وإنّما اختلافه في هذه القضية مع القدماء ليس بالتسمية فقط، بل في حقيقة كُنْه هذه الضمائر، فهي عند القدماء حروف ساكنة[3]، وعند عبدالصبور شاهين وغيره من المحدثين حركات مشبعة أو أنصاف حروف، وذلك بحسب

---

(١) مصلوح، د. سعد، دراسة نقدية في اللسانيات العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة: ٢١١.

(٢) المرجع السابق: ٢١٢.

(٣) ابن جني، الخصاص: ٣/ ٣١٥.

وضعها الصوتي على نحو ما يتضح معنا.

ويعلق الدكتور سعد مصلوح على قول المؤلف «إنّ الكلمة قد تكون ثلاثية الأصل ثنائية المنطوق في مثل «قال»، والأصل قوَلَ»[1].

فيقول: «ووجه استغلاق هذه العبارة على الفهم بيّن، فأمّا قوله ثلاثية الأصل فكلام مستقيم وهو ليس بكلامه، وأمّا قوله بثنائية المنطوق فكلام خالص له من دون الناس، ولا يستقيم بحال: إذ ما المراد بالمنطوق هنا؟ لا يمكن أن يقصد به غير النطق بالفعل، وهذا النطق يشتمل على ثلاثة عناصر هي في «قَال» القاف، والحركة الطويلة، واللام، على فرض التسكين، فكيف يستقيم ذلك مع القول بثنائية المنطوق»[2].

ويظهر لي أنّ عبارة الدكتور عبدالصبور شاهين واضحة وضوحاً بيّناً، فقوله «ثلاثية الأصل» كلام واضح، وهو من كلام القدماء، وقوله «ثنائية المنطوق» كلام واضح ايضاً لمن يأخذ برأي المحدثين في حروف العلة، فالمحدثون يرون أنّ الألف في «قال» حركة مشبعة ناتجة عن التقاء فتحتين بعد سقوط الواو في «قَوَلَ» وليست منقلبة عن الواو كما يقول القدماء، ويبدو لي أنّ الدكتور سعد مصلوح ممّن يأخذ برأي المحدثين، ويظهر ذلك من كلامه، إذ يقرّر أنّ الصوت الثالث في «قال» حركة مشبعة، وإذا كان كذلك فإنّ الصوت الأصيل الذي سقط «الواو» لا ينطق به في «قال».

---

(١) شاهين، المنهج الصوتي: ٥٢.

(٢) مصلوح، دراسة نقدية في اللسانيات المعاصرة: ٢٢٢.

ثم يعرض إلى قضية أخرى وهي مفهوم علمي: «الفوناتيك» و «الفونولوجيا» إذ يقول: «حين جعل مهمة العلم الأول دراسة الأصوات المجرّدة، ومهمة العلم الثاني دراسة الأصوات في سياقها، وكان نقيض ذلك أولى بالاتباع... من هنا جاء الأساس المنهجي للكتاب مقلوباً فاختلطت في تطبيقه الأمور، وتعقّدت الخيوط»(١).

وهنا يتراءى لي أنّ الدكتور سعد مصلوح، قد جانبه الصواب أيضاً، فمفهوم الفوناتيك والفونولوجيا جاء عند الدكتور عبدالصبور شاهين منسجماً تماماً مع مفهومها في العلم اللغوي الحديث وعند مؤسس هذا العلم، وهو مفهوم قد حدّدته مدرسة براغ وقد أشرت إلى ذلك فيما سبق*.

وبعدُ، فإنني ألمح في دراسة الدكتور سعد مصلوح لكتاب الدكتور عبدالصبور شاهين شيئاً من التحامل، البعيد عن منهج النقد العلمي الموضوعي، ويُستشف ذلك من بعض عباراته، زيادة على ضعف الدليل والحجة في المناقشة(٢).

ومن أبرز الباحثين الذين حاولوا تطبيق المنهج الوصفي على الصرف العربي كذلك، الدكتور الطيب البكوش في كتابه «التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ١٩٧٣». وفي هذا الكتاب حاول المؤلف أن يطبّق معطيات علم الأصوات الحديث على تصريف الفعل المجرّد، صحيحاً وغير صحيح، مستعيناً بمفهومي

---

(١) مصلوح، دراسة نقدية في اللسانيات المعاصرة: ٢٢٣.

* انظر: ١٣١ ـ ١٣٢ من هذا البحث.

(٢) المرجع السابق، ينظر ٢١١، ٢١٢، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، وغيرها.

«المقطع» و «النبرة» وكذلك مفاهيم مخارج الحركات الطويلة والقصيرة، وقد قصر كتابه على هذا.

وبدأ المؤلف بتمهيد في صوتيات اللغة العربية، تحدّث فيه عن مخارج الحروف، وصفاتها، وخصائص الحركات، وترتيبها، وأنواعها، وعمّا أسماه «أنصاف الحركات» أو أنصاف المد»، وهي صوتا «الواو والياء» المشهورة بحروف العلة، فعرّفها، وذكر مواضع سقوطها؛ كما تحدّث عن إدغامها وقلبها، وفي هذا الجزء بيّن الظواهر الصوتية التي تحدث نتيجة لتجاور الأصوات، من إدغام، وتقريب، وتباين، وتبادل، وقلب، وذكر المقطع العربي وخصائصه.

وخصّص الباب الثاني من الكتاب لاستعراض أنواع الفعل المجرّد، مبيّناً بالجداول، والأرقام عدد الأفعال التي من كل نوع، محاولاً الاستنتاج من تلك الجداول والأرقام خصائص النظام الصرفي لكل نوع من أنواع الأفعال المجرّدة، وختم كتابه بباب ثالث يمثل خلاصة جمع فيها الملحوظات التي تبرز نظام الفعل المجرّد، وختم هذا الباب بفصل عن أهمية اللهجات الحديثة في فهم النظام الصرفي العربي.

وتناول الأستاذ عبدالقادر المهيري هذا الكتاب، وأبدى عليه جملة من الملحوظات المنهجية والفنية، فكان من أوّلها عدم ذكر المؤلف للمراجع التي أفاد منها، والكتابات التي سبقته في هذا الجانب، وعلى وجه الخصوص الدكتور «هنري فليش» في كتابه «العربية الفصحى»، وأخذ عليه حكمه غير الدقيق على النحاة العرب، وعدم إنصافهم فيما يتفق معهم فيه، ودعوته إلى الاستعانة باللهجات الحديثة لإبراز

خصائص نظام العربية، زيادة على ملحوظات عامة وجزئية أخرى أسهمت إلى حد ما في تقويمه[1].

ونشر الدكتـور داود عبده كتابه «أبحاث في اللغـة العربية، ١٩٧٣»[2]، يشمل أربعة عشـر فصلاً، جعل الأوّل منها للحديث عن المنهج الوصـفي، وتناول في بعضهـا الآخر بعض القضـايا الصرفـية، مثل: الصـوت الصحيح المشـدّد، والمد الطويل، وتقصـير المد الطويل، والقلب المكاني، ووزن «افْتَعَل»، وهي بحوث متفرقـة سنفيد منها خلال البحث إن شاء الله.

ومن الـكتب التي اشـتملت على دراسـات صرفـية في ضوء هـذا المنهج «دراسات في علـم اللغـة، ١٩٦٩»[3] للدكتـور كـمال بشر، وفـيه تناول بعض القـضايا الصرفـية، مثل: الإعـلال والإبدال، والإعلال بالحـذف، وتوكيـد الفعل المضـارع المسند إلى ضمـير الجماعة.

ومنها «في الأصوات اللغوية، دراسـة في أصوات المد العربية، ١٩٨٤م»[4] للدكتور

---

(١) المهيـري، د. عبـدالقادر، التصـريف العربي من خـلال علم الأصوات الحديث، تقـديم عبـدالقادر المهيري، حولية الجامعة التونسية، جـ١٠، ١٩٧٣: ٢٣٥ ـ ٢٤٦.

(٢) عبده، د. داود، أبحاث في اللغة، مكتبة لبنان ـ بيروت، ١٩٧٣.

(٣) بشر، د. كمال، دراسات في علم اللغة، القسم الثاني، دار المعارف بمصر، ١٩٦٩.

(٤) المطلبي، د. غالب فاضل، في الأصوات اللغوية، دراسة في أصوات المد العربية، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية، ١٩٨٤م.

غالب فاضل المطلبي، يعرض فيه للمقطع، فيعرّفه ويذكر أنواعه في العربية، ويتناول أصوات المد في اللغة العربية، مبيّناً ما يحدث لها من إعلال وإبدال، وتقصير، وإطالة، وكل هذا في ضوء المنهج الوصفي.

وللدكتور فوزي الشايب دراسة في بنية الكلمة العربية، وهي رسالة نال بها درجة الدكتوراة، موسومة بـ «أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية» لما تنشر، وقد تناول فيها المقطع العربي وخصائصه، وأثره في بناء الكلمة العربية، وتقصير الحركات الطويلة، والمخالفة، والمماثلة الصوتية، والحذف، والتعويض، والمزدوج وتطوره، وموضوعات أخرى، وفي هذه الرسالة يردُّ كثيراً من خصائص بنية الكلمة العربية إلى طبيعة المقطع العربي وصفاته، ثم نشر عدداً من البحوث الأخرى في ضوء هذا المنهج، منها: «من مظاهر المعياريّة في الصرف العربي، ١٩٨٦»، و «تأملات في بعض مظاهر الحذف الصرفي، ١٩٨٩»، زيادة على بحوث أخرى له في ضوء هذا المنهج.

وزيادة على هذه الأعمال، فإنّ هناك عدداً كبيراً من البحوث الصرفية تناولت جوانب مختلفة من الصرف العربي في ضوء هذا المنهج، سأفيد منها وأشير إليها خلال هذا البحث إن شاء الله.

١ ـ الميزان الصرفي:

يُعرّف الميزان الصرفي بأنّه مقياس وضعه علماء العربية القدماء لمعرفة أحوال بنية الكلمة في: الحركات، والسكنات، والأصول، والزوائد، والتقديم، والتأخير، والحذف وعدمه[١].

وقد اختير الميزان الصرفي من الثلاثي (فعل) لشيوع بناء الثلاثي في العربية وكثرته، لكونه أخفّ وأيسر في النطق[٢]. فعند وزن الكلمة الثلاثية فإنّ الفاء تقابل الحرف الأوّل، والعين تقابل الحرف الثاني، واللام تقابل الحرف الثالث من الحروف الأصلية للكلمة، كما نقول في وزن ضَرَبَ: فَعَلَ[٣].

وإن كانت الكلمة المراد وزنها تشتمل على حروف أصلية تزيد على الثلاثة فإنّهم يزيدون لاماً واحدة في آخر الكلمة إن كانت رباعية، كما يقولون في وزن: دِرْهِم، فِعْلِل، وإن كانت الكلمة خماسية الأصول فإنّهم يزيدون في آخرها لامين، كما هو الحال في وزن: زَبَرْجَد: فَعَلّل.

هكذا يزنون المجرّد ثلاثياً أو رباعياً، أو خماسياً. أمّا المزيد فإن كانت الزيادة فيه ناتجة عن تكرير حرف من الحروف الأصلية في الكلمة ـ ولا تكون إلاّ في العين واللام ـ

---

(١) المراغي، احمد وسالم محمد، تهذيب التوضيح: ٢/٦.

(٢) الحموز، د. عبدالفتاح، جموع التكسير في العربية، كتاب تحت الطبع: ٥.

(٣) الاستراباذي، شرح الشافية: ١/١٢ ـ ١٣.

فإنّهم يكررون ما يقابله في الميزان، كما في قدّم فوزنها فعّل وجَلْبَبَ وزنها فَعْلَلَ، ولا يورد الحرف المزيد بعينه، فلا يقال: فَعْدَلَ وفعْلَبَ.[1]

وإن كان الحرف الزائد غير مكرّر - وبطبيعة الحال لن يكون من الأصول - فإنّهم يذكرون الحرف الزائد بعينه، فيقولون في وزن كاتِبَ: فاعَل، ووزن اكْتَتَبَ: افْتَعَلَ.

وإن كان الحرف الزائد مبدلاً من تاء الافْتِعال، نتيجة لتأثير الأصوات بعضها ببعض، فإنّهم يزنون الكلمة مراعين فيها الأصل، فيزنون اضْطَرَبَ على افْتَعَلَ، لا افْطَعَلَ، وهذا رأي ابن الحاجب وجمهور القدماء، وقد خرج عن هذا الرّضيُّ شارح الشافية، فقرّر أنّه ينبغي أنّ يعبّر عن كل الزائد بالبدلِ لا بالمبدل منه، فقد راعى في ذلك ما آلت إليه الكلمة بعد البدل دون الالتفات إلى الأصل، وهذا الحكم عنده في الحروف المبدلة من تاء الافتعال وغيرها. فيقول في وزن ازدجر افدعل، وفي وزن اصْطَحَبَ: افْطَعَلَ، وفي وزن فَحَصْطُ: فَعَلْط، وفي وزن هراق: هَفْعَل، وفي وزن فُقَيْمج (أصله فُقَيْمِي: منسوب إلى فقيم) فُعَيْلج، وقد استدل بقول بعض العرب: فَحَصْطُ عن الشيء، وفُزدُ، أي فَحَصْتُ وفُزْتُ، بتاء المتلكم، حيث أبدلت طاءً، ودالاً تشبيهاً لها بالتاء في نحو، اصطبر واذدكر، فهاتان الكلمتان توزنان على البدل أي: فَعَلْطُ وفُلْدُ. واستدل أيضاً بقولهم: هراق الماء - وهي لغة في أراق - فإنّها توزن على هَفْعَلَ. فكل هذه المبدلات عنده، يعبّر عنها في الميزان بلفظها في الموزون، دون أن يراعى فيها التنبيه على

(١) الاستراباذي، شرح الشافية ١/ ١٣.

الأصل[1]. ويبدو أنّ هذا منهج بعض أهل الكوفة، فقد ذكر ابن عصفور[2] أنّ من أهل الكوفة مَنْ يزن ما عدا الأصول بلفظه، فيزن جَعْفَر على: فَعْلَر، وسَفَرْجَل على: فَعَلْجَل، على أنّ الراء زائدة في جعفر، والجيم واللام زائدتان في سَفَرْجَل. وهو كلام لا نرتضيه لأنّنا لو أخذنا بهذا ـ أي أنّ الراء زائدة في جعفر، والجيم واللام زائدتان في سَفَرْجَل ـ فإنّ هذا الأمر يؤدي إلى أن تفقد الكلمة معناها، وهو أمر يؤدي إلى التعمية والإلباس.

وإن حدث في حروف الكلمة قلب مكاني، فإنّهم يحدثون قلباً في أحرف الميزان تبعاً لتغيير الموزون، كما في: يَئِسَ على وزن: فَعِلَ، وأَيِسَ على وزن: عَفِلَ[3]. أمّا القلب الإعلالي، وهو التغيير الذي يحدث لحروف العلة في الكلمة، فإنّ مثل هذه الكلمات يزنونها على ما كانت عليه في الأصل، فوزن قال، ورَمَى: فَعَلَ، لأنّ أصلهما: قَوَلَ ورَمَيَ. وقد أجاز عبدالقاهر الجرجاني أن توزن الكلمات المعلّة على حسب صورتها المنطوق بها، فقد جاء عنه أنّه قال: «في المبدل عن الحرف الأصلي يجوز أن يعبّر عنه بالبدل، فيقال في قال: إنّه على وزن فال»[4].

---

(١) الاستراباذي، شرح الشافية: ١/ ١٨ ـ ١٩؛ والأسعد، د. عبدالكريم، في القلب المكاني، مجلة كلية الآداب، جامعة الملك سعود، المجلد العاشر، ١٩٨٣: ١٤٨.

(٢) ابن عصفور، الممتع في التصريف: ١/ ٣١٢.

(٣) الاستراباذي، شرح الشافية: ١/ ٣.

(٤) المصدر السابق: ١/ ١٨.

هذا هو تصوّر القدماء للوزن الصرفي، أمّا المحدثون فإنّهم يتفقون مع القدماء في وزن المجرّد بأنواعه الثلاثة، وكذلك في وزن المكرّر والمزيد، أمّا الكلمات التي حدث فيها إعلال وإبدال، فإنّهم يختلفون في وزنها مع القدماء، فالقدماء ينظرون إلى بنية الكلمة الأصلية وليس إلى ما آلت إليه، أمّا المحدثون فينظرون إلى صورتها الظاهرة، ولم يعتدّوا بالجذر الأساس للكلمة، فيقولون في وزن قال: فال.

ويبدو أنّ رأى عبدالقاهر الجرجاني هذا ورأي الرضيّ في البدل قد تبنّاه المحدثون من الصرفيين العرب، فقد اقترح الدكتور تمّام حسّان «أنْ يراعى الإعلال، والإبدال في التحليل الصرفي، كما راعى الميزان الصرفي النقل، والحذف»[1].

ويرى الدكتور عبدالصبور شاهين أن توزن الكلمة على ما هي عليه فعلاً، لا على ما كانت عليه في الأصل، مستنداً إلى ما قاله عبدالقاهر الجرجاني في الألفاظ المعلة. ويبدو واضحاً أنّ الدكتور عبدالصبور شاهين[2] يدعو إلى عدم مراعاة الأصل مطلقاً، في الألفاظ المعلّة وغيرها، في حين أنّ عبدالقاهر الجرجاني حصرها في الأصوات المعلة فقط. وثمة فرق آخر بين عبدالقاهر الجرجاني والمحدثين، وهو أنّ المحدثين يرون أنّ الواو الأصلية قد سقطت، وأنّ الألف الماثلة أمامنا ما هي إلاّ فتحة مشبعة، في حين أنّ عبدالقاهر الجرجاني يَعُدّ هذه الألف منقلبة عن الحرف الأصلي «الواو أو الياء». ولو أنّه عدّ الحرف الأصلي محذوفاً لعامله في الميزان معاملة الحرف المحذوف، وهو أن يُحذف

(١) حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها: ١٤٥.

(٢) شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية: ٤٨.

في الميزان ما يُحذف في الموزون.

ولنأخذ مثالاً آخر على الخلاف الواقع بين القدماء والمحدثين إذ يذهب الدكتور عبدالصبور شاهين[1] إلى أنّ وزن كلمة «يدعون» في قولنا: الرجال يدعون، والنساء يدعون هو «يَفْعُون» خلافاً لما ذهب إليه الصرفيون من أنّ المسند إلى واو الجماعة وزنه «يَفْعُون»، وأنّ المسند إلى نون النسوة وزنه «يَفْعُلن»؛ ويقرّر أنّ مذهب القدماء كان خاضعاً لتأثير الكتابة وخداعها البَصَري مع أنّ الصرف معنيٌّ بالأصوات فقط.

ويعلّل الدكتور عبدالصبور شاهين ما ذهب إليه بعدم التوافق بين الأصوات في الميزان والموزون، فهو يرى أنّ «قال» مكوّنة من خمسة أصوات هي: القاف، والفتحتان المندمجتان واللام والفتحة، بينما «فَعَلَ» مكونة من ستة أصوات وهي الحروف الثلاثة والفتحات الثلاث.

ويبدو جليّاً، أنّه ينظر إلى القضية من جانب صوتي فقط، غاضّاً الطرف عن أهداف الميزان الصرفي الأخرى التي توخّاها الصرفيون القدماء.

وتبع الدكتور عبدالصبور شاهين الدكتور فوزي الشايب، فهو يتساءل عن الهدف من الميزان الصرفي فيقول: «أليس المفروض أن يكون الوزن على نسق الموزون أصواتاً وإيقاعاً؟ أليس الغرض من عملية الوزن هو بيان الصورة الصوتية للموزون؟ وكيف يكون

---

(١) شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية: ٩٣.

الوزن ممثلاً صوتياً أميناً للموزون إذا نحن نحيّنا الألفاظ المعلة جانباً، ووزنا أصولها بدلاً منها؟!»[1] ويبدو واضحاً أنّ الدكتور فوزي الشايب ينظر إلى القضية من جانب صوتي فقط، كما فعل الدكتور عبدالصبور شاهين، وكأنّ الهدف من الميزان الصرفي هو بيان الصورة الصوتية للموزون لا غير، مع أنّ الصورة الصوتية للموزون واضحة، وليست بحاجة إلى ما يوضّحها.

ويرى الدكتور تمّام حسّان أنّه ينبغي التفريق بين الميزان، والصيغة، لأنّ الصيغة عنده قالب صرفي، والميزان مقياس صوتي، بمعنى أنّ فِعْل الأمر «عِدْ» ينبغي أنْ تكون صيغته «افْعِل» ولكنّ ميزانه «عِلْ»، فالصيغة تجعله من باب ضَرَبَ، والميزان يعترف بما يحدثه فيه من تغيير بالحذف الذي حدث في الصيغة، والصيغة صرفية والميزان صوتي[2]. وهي «بالنسبة إلى المورفيم[3] علامة، وبالنسبة إلى أمثلتها المختلفة ميزان صرفي؛ فلها هذان

---

(١) الشايب، د. فوزي، من مظاهر المعيارية في الصرف العربي، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد ٣٠، السنة العاشرة، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م: ٩١.

(٢) حسّان، د. تمّام، اللغة العربية والحداثة، مجلة فصول، المجلد ٤ العدد ٣، ١٩٨٤: ٣٤.

(٣) يُعرّف المورفيم بأنّه عنصر أصواتي (صوت، أو مقطع، أو عدة مقاطع) يدلّ على العلاقات بين الأفكار في الجملة. ويعرّفه بلومفيلد بأنّه (صيغة لغوية لا تحتمل أي شبه جزئي في التتابع الصوتي والمحتوى الدلالي مع أية صيغة أخرى) ومعنى هذا أنّ الكلمة تقسَّم إلى أجزائها الحاملة للمعنى، أو الوظيفة النحوية؛ بحيث لا يمكن تقسيم هذه الأجزاء إلى أصغر منها ذات معنى أو وظيفة نحوية، وهذه الأجزاء الأخيرة هي المورفيمات.

للمزيد، ينظر: د. حجازي، محمود فهمي، مدخل إلى علم اللغة، ط٢، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م، دار الثقافة للنشر والتوزيع: ٥٦ - ٥٧.

النوعان من التسمية. . . خذ مثلاً صيغة (فاعَلَ) نجد لها معنى وظيفياً خاصّاً هو المورفيم، ويسميه الصرفيون المشاركة. أضف إلى ذلك أنّ هذه الصيغة لا بدّ لها أن تكون صيغة فعلية، وهذا جزء آخر من معناها الوظيفي. ثم زد عليه أنّها بشكلها الحاضر تُتّخذ ميزاناً صرفياً لما أسند إلى الغائب من هذا الفعل الذي يدلّ على المشاركة، وهذا جزء ثالث من معناها الوظيفي»[1].

ويرى حسّان أنّ الصيغة لايدخلها الإعلال إذا كانت علامة على الوحدة الصرفية «المورفيم»، أمّا إذا قُصِدَ بها الميزان الصرفي فإنّه يدخلها فكلمة «استقام» مثلاً على وزن «استَفْعَل» إذا كانت دالة على مورفيم الصيرورة، ولكنّها على وزن «أستَفَال» إذا قصد بها الميزان الصرفي. وهذا هو الفرق بين الاعتبارين عند تمّام حسّان[2].

وبهذا يبدو واضحاً أنّ المحدثين يتفقون على النظرة للميزان الصرفي من جانب صوتي فقط. وإذا كان الأمر كذلك فما فائدة استخدام الميزان الصرفي، إذا كان مجرّد محاكاة آلية للمنطوق؟ إنّ للميزان الصرفي أهدافاً كثيرة عمد إليها الصرفيون العرب القدماء، ومن أهم هذه الأهداف:

١ ـ أنّه يشير إلى ما حدث في بعض الألفاظ من تطوّر، وكيف كانت أصول الأصوات المتطوّرة، ويبدو ذلك في الفعل الأجوف، الذي كان في مرحلة ما ينطق على

---

(١) حسّان، د. تمّام، مناهج البحث في اللغة، ط: ٢، دار الثقافة، الدار البيضاء: ١٧٣.

(٢) المرجع السابق: ١٧٥.

الأصل «فَعَلَ» مثل: قال، فقد كان ـ كما تشير الدراسات المقارنة ـ يُنطق «قَوَلَ».

٢ ـ بالميزان الصرفي يمكن أنّ يمتاز أصل من أصل، كالتفريق بين الفعل الناقص المسند إلى واو الجماعة «يدعون»، والمسند إلى نون النسوة «يدعون».

٣ ـ أنّه يبيّن ما يعتري الكلمات من تقديم وتأخير في أصواتها، وهذا يفيد في بعض الدراسات اللغوية كالإبدال مثلاً.

٤ ـ يساعد على تمييز الحروف الزائدة من الأصلية في الكلمة.

٥ ـ أنّه يحدد ما يصيب الكلمات من تغيير بالحذف، أو الإبدال في أصواتها، نتيجة للانسجام الصوتي الذي يحدث بالقوانين اللغوية، وبالتالي يصبح من اليسير تحديد الأصوات الطارئة من الأصيلة، كما هو الحال في الأصوات التي تبدل من تاء الافتعال نتيجة مجاورتها لأصوات تؤثر فيها.

ثم إنّ القصد من الميزان الصرفي، والقياس عليه ليس هو إخضاع جميع مفردات اللغة له، بل هو وسيلة من وسائل الكشف عن خفايا اللغة وأسرارها، وقوانين تطوّرها، وعوامل ذلك وتمييز أصناف المفردات.

وبضبط هذا الميزان تمكّن اللغويون من تصنيف المفردات ودراستها في العربية، وتقصّوا أصولها، وبيّنوا ما يحدث فيها من زيادات، وما معاني تلك الزيادات، ثم إنّه يساعد في قياس الجديد من المفردات على مثيلاتها من اللغة الفصيحة، واشتقاق المزيد من الصيغ لتلبي حاجات المجتمع وتطوّر الحضارة التي تزدهر كل يوم، ثم إنّه

أسهم إلى حد كبير في المحافظة على الأصول اللغوية، وعلى بقاء اللغة حية وحتى يومنا[1].

وبعد فإنني أرى أنّ هذه الفوائد للميزان الصرفي كافية لتبرير وجوده والمحافظة عليه، والعناية به عند المتخصّصين في اللغة، وإذا كان الأمر يدعونا للتركيز على الجانب الصوتي فإنني لا أرى ما يمنع من إيجاد ما يُسمى «بالميزان الصوتي» إلى جانب الميزان الصرفي، فيقال مثلاً: إنّ الميزان الصرفي لِـ «قالَ»: فَعَلَ، وميزانها الصوتي: فَالَ، والميزان الصرفي لِـ «اضْطَرّ» افْتَعَل، وميزانها الصوتي افْطَعَل، والميزان الصرفي لِـ «يَقُول»: يَفْعُلُ، وميزانها الصوتي: يَفُول، والميزان الصرفي لِـ: يَدْعُو: يَفْعُلُ، وميزانها الصوتي: يَفْعُو، والميزان الصرفي لِـ «بيض» فُعْل لأن أصلها «بُيْض» وميزانها الصوتي: فِيل. . . وهكذا.

ولأنّ الميزان الصوتي الذي ندعو لإيجاده لا يركّز على فكرة الأصل كما هي في الميزان الصرفي المعروف، لذا فإنه بالإمكان أن نزن فيه مفردات اللغة كافة، سواء أكانت أسماءً متمكّنة معربة، وأفعالاً متصرفة أم غيرها، لأنّ الميزان الصرفي عند القدماء ليس معنيّاً بالألفاظ التي لم يُدخلها الصرفيون في المستوى الصرفي، وهي «الأسماء الأعجمية التي عجمتها شخصية، كـ «إسماعيل» ونحوه، لأنّها نقلت من لغة قوم ليس حكمها كحكم هذه اللغة. والأصوات كـ «غاقِ» ونحوه، لأنّها حكاية ما يصوّت به، وليس لها

(١) حلمي، د. باكزة، الثنائية والميزان الصرفي في اللغات العربية في الجزيرة العربية، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ـ العدد الثاني، المجلد الأول، ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م: ٥٨ ـ ٥٩.

أصل معلوم. والحروف، وما شُبّه بها من الأسماء المتوغلة في البناء نحو «مَنْ» و «ما» لأنها ـ لافتقارها ـ بمنزلة جزء من الكلمة التي تدخل عليها»[١] ولعلّ الميزان الصوتي يسهم بشكل فاعل في تيسير تعليم اللغة العربية وبخاصة للمبتدئين وغير الناطقين بالعربية، إذ يصعب على هؤلاء استيعاب فكرة الأصل التي يُعنى بها الميزان الصرفي، ولنأخذ مثالاً على ذلك الفعل الأجوف، إذ من السهل أن يستوعب المتعلم أنّ الفعل الأجوف يبنى منه المجهول في الماضي على الوزن الصوتي «فيل» كما في: قال، وباع، وعار، وصار، الخ، إذ المبني للمجهول منها: قيل، وبيع، وعير، وصير.. ولكن ليس من السهل أن يستوعب أنّ هذه الأفعال على وزن، «فُعِل» ثم نبيّن له ما حدث فيها من إعلال، إذ أنّه يحتاج إلى مجهود كبير لكي يعي الإعلال ومعناه، وربما هذه العملية تنحيّه عن الهدف الأساس، وهو معرفة بناء هذا النمط من الأفعال للمجهول في الماضي، وإذا زدنا على هذا أنّ مفهوم الصرف يشمل إلى جانب التغيير اللفظي، مثل الإعلال والهمز والتضعيف وما إلى ذلك، جانباً من علم الأصوات الذي يكسبه بعداً جديداً[٢]، وبهذا يصبح كثيرٌ من الأبواب التي ليست ضمن إطار الصرف داخلةً فيه، لأن علم الصوتيات يدرس الصوت الإنساني من وجهة النظر اللغوية، بغض النظر عن تقسيمات الصرفيين للكلم من حيث كونه اسماً أو فعلاً أو حرفاً، أو من حيث كونه معرباً أو مبنيّاً أو جامداً ومتصرفاً، أو أعجمياً أو عربياً، وغير ذلك من المواضيع التي دفعت الصرفيين لإخراج

---

(١) ابن عصفور، الممتع في التصريف: ١/ ٣٥.

(٢) البكوش، التصريف العربي من خلال عل الأصوات الحديث: ١٩، ط: ٢، ١٩٨٧، نشر وتوزيع مؤسسات عبدالكريم بن عبدالله.

بعض المفردات من حقل الصرف.

وإذا كانت هذه الأفكار تعزّز من دعوتنا لإيجـاد الميزان الصوتي، فليس معنى ذلك أن يكون على حساب الميزان الصرفي، لأنّ لكل واحد منهـما مجاله، ولكل واحد منهما أهميتـه في حـقل الدراسات اللغـوية، ولربما يشـبههـان إلى حـد كبـيـر قطعة النقـد ذات الوجهين، أو قل إنّ وجـود الميزان الصـوتي إلى جانب الميزان الصـرفي، كوجـود الكتابة العروضية التي يُلجـأ إليها عند تعليم المبتدئين لعلم العروض، إلى جـانب الكتابة المعروفة بقواعـدها الكتـابية والإملائـية إذ لا تؤثّر إحداهمـا في الأخرى، بل لـكل واحدة منهـما مجالها الخاص بها.

التضعيف:

التضعيف نوعان: مضعّف الثلاثي، وهو ما كانت عينه ولامه من جنس واحد، مثل شدّ، وملّ، ومضعّف الرباعي، وهو ما كانت فاؤه ولامه الأولى من جنس واحد، وعينه ولامه الثانية من جنس آخر، ومثال ذلك: زلزل، وسلسل.

والذي يعنينا هنا النوع الأوّل - مضعّف الثلاثي - ويعرّفه سيبويه فيقول: «والتضعيف أن يكون آخرَ الفعل حرفان من موضع»[1]، وقد يكون الحرفان مفكوكين، نحو: رَدَدْتُ، و وَدِدْتُ، وإن تحرّك الحرف الآخر منهما فالعرب مجمعون على الإدغام فيقولون: رَدَّ و وَدَّ. ويعلّل ابن جني سبب الإدغام فيقول: «إنّ إدغام الحرف في الحرف أخفّ عليهم من إظهار الحرفين، ألا ترى أنّ اللسان ينبو عنهما معاً نبْوَة واحدة، نحو قولك: شدَّ، وقطّع، وسلّم»[2]. فالمضعّف عند علماء العربية القدماء، صوتان من جنس واحد، الأوّل ساكن، والثاني متحرك.

والى هذا يذهب بعض المستشرقين في تحليلهم للصوت المضعّف، يقول برجشتراسر: «والحرف المشدّد هو حرفان مِثْلان متتاليان، مدغمان في حرف واحد، وقد

---

(١) سيبويه، الكتاب: ٣/ ٥٢٩.

(٢) ابن جني، الخصاص: ٢/ ٢٢٧.

يفك الإدغام ويصير الحرف المشدّد حرفين مختلفين»[1]. ويذكر أنّ من أهم خصائص الحروف المضعّفة: «أنّ امتداد نطقها أطول من امتداد نطق الحروف غير المشدّدة، فالتشديد مدٌّ للحروف الصامتة، نظير لمدّ الحروف الصائتة، أي الحركات»[2]. وهذا الأمر قد تنبّه له القدماء؛ إذ يذكر الدكتور فوزي الشايب فيما ينقله عن ابن كمال باشا ـ تعريف الزمخشري للحرف المدغم بأنّه «إلباث الحرف في مخرجه مقدار إلباث الحرفين في مخرجيهما»[3].

ومن الصرفيين العرب المحدثين الذين أخذوا بهذا الرأي الدكتور عبدالصبور شاهين، إذ يذهب إلى «أنّ تضعيف العين إنّما يعني في التحليل الصوتي تطويل مدة النطق بها من مخرجها، حتى ليمكن أن يقال: إنّ الصامت المضعّف هو ضامت طويل»[4]، ومن الذين أخذوا بهذا أيضاً الدكتور داود عبده[5]. أمّا الدكتور رمضان عبدالتواب، فقد اتفق معهم في جانب واختلف في آخر، يتفق معهم في أنّ زمن نطق الصوت المضعّف يساوي زمن نطق صوتين اثنين، ويختلف معهم في حقيقة الصوت المضعّف، فهو يعده صوتاً واحداً،

---

(١) برجشتراسر، التطوّر النحوي للغة العربية، ترجمة د. رمضان عبدالتواب، ١٩٨٢ ـ مكتبة الخانجي القاهرة ـ والرفاعي الرياض: ٣٤.

(٢) المرجع السابق: ٣٥.

(٣) الشايب، أثر القوانين الصوتيّة في بنية الكلمة العربية: ٣٢٥.

(٤) شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية ٧٠.

(٥) عبده، د. داود، أبحاث في اللغة: ٣٠.

لا صوتين من جنس واحد[1]. ويبدو لي أنّ في كلامه هذا بعض التجوّز، فلو أخذنا بكلامه وأطلنا مدة نطق أحد الأصوات المتفشيّة، وليكن الشين مثلاً في كلمة «قرش»، فإننا مهما أطلنا النطق فلا نشعر بتضعيف هذا الصوت، بخلاف شعورنا بتضعيفه في قولنا: غشّ.

ويرى الدكتور فوزي الشايب أن الفعل «يَمُدُّ» وأمثاله ليس أصله «يَمْدُدُ» على أنّ ضمة الدال قد نقلت إلى الحرف الساكن قبلها، وأدغم المتماثلان كما يقول القدماء، وإنّما هو في أصله مكوّن من أربعة مقاطع قصيرة، وهذا لا تجيزه العربية، فحصل إدماج المقطعين الأوّل والثاني في مقطع واحد والثالث والرابع في مقطع واحد، فأصل «يَمْدُدُ» كما يقول: «يَمُدُدُ» وهذا الأصل، حصل فيه إدماج، فتكوّنت المرحلة الثانية من التطور للفعل، وهي التي يفترضها القدماء وينكرها الدكتور فوزي الشايب، إلا أنّ هذا الافتراض يتراءى لي أنّه بعيد الاحتمال، ويعوزه الدليل كما قال الدكتور فوزي الشايب نفسه[2].

ولعلّ في تفسير الدكتور الطيب البكوش قرباً للحقيقة أكثر مما قاله الدكتور فوزي الشايب في هذه القضية، فهو يرى أنّ حركة العين في مثل هذه الحالة لا تسقط، لأنّ النّبرة التي تقع على المقطع الأوّل تضعف من حركة المقطع الثاني، وبالتالي تحدث عملية

---

(١) عبدالتواب: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: ٩٧.

(٢) الشايب، من مظاهر المعيارية في الصرف العربي: ٨٩ ـ ٩٠.

نقل لحركة العين، إذ تَتقدّم على الفاء التي هي ساكنة في أصلها[1]. والى هذا ذهب الدكتور داود عبده وعدّه من باب القلب المكاني بين الصوت الصحيح وصوت المد، وقرّر أنّ القلب المكاني في مثل هذه الحالات يمكن تفسيره في إطار قانون «الحد الأدنى من الجهد»، لأنّ المتكلم يسعى إلى التخلص من صوت المد القصير ليتمكن من لفظ الصوتين الصحيحين المتماثلين دون حاجة لتغيير موضع أعضاء النطق مرتين[2].

أمّا في الفعل الماضي «شَدَدَ» فيرى الدكتور البكوش أنّ حركة العين تسقط نتيجة لتوالي مقطعين قصيرين، وبعدها يحدث إدغام في الحرفين المتجانسين.

ويبدو لي أنّ المحدثين لا يختلفون مع القدماء في دراستهم لهذه الظاهرة، وأنّهم لم يخرجوا في تحليلاتهم عمّا قاله المستشرقون.

---

(١) البكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث: ١٠١ و ١٠٣.

(٢) عبده، أبحاث في اللغة ١٣٣.

تكوّن حروف المد:

كان علماء العربية مدركين لحقيقة كلٍ من الحرف والحركة، فقد بيّنوا «أنّ الحركات والحروف أصوات، وإنّما رأى النحويون صوتاً أعظم من صوت، فسّموا العظيم حرفاً، والضعيف حركة، وإن كان في الحقيقة شيئاً واحداً»[1]. وفكرة الربط بين حروف المد وبين الحركات ترجع إلى سيبويه الذي أكّد ذلك بقوله: «فالفتحة من الألف، والكسرة من الياء، والضمة من الواو، فكلٌ واحدة شيء ممّا ذكرت لك»[2]. وقد توسّع ابن جني في شرح هذه الفكرة التي وردت عند سيبويه فقال في باب «مضارعة الحروف للحركات والحركات للحروف»: «وسبب ذلك أنّ الحركة حرف صغير، ألا ترى أنّ من متقدمي القوم من كان يسمّي الضمة الواو الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، والفتحة الألف الصغيرة، ويؤكد ذلك عندك أنّك متى أشبعت، ومطلت الحركة أنشأت بعدها حرفاً من جنسها، وذلك قولك في إشباع حركات ضَرُبَ ونحوه: ضوربيا»[3] ويؤكّد هذا في كتابه سر صناعة الإعراب فيقول: «فقد ثبت بما وصفناه من حال هذه الأحرف أنهنّ توابع للحركات ومتنشّئة عنها، وأنّ الحركات أوائل لها، وأجزاء منها، وأنّ الألف فتحة مشبعة، والياء كسرة مشبعة، والواو ضمة مشبعة»[4]، ويعيب الدكتور إبراهيم أنيس على

---

(١) السيوطي، الأشباه والنظائر، ط١: ١/٢٠٩.

(٢) سيبويه، الكتاب: ٤/٢٤٢.

(٣) ابن جني، الخصائص: ٢/٣١٥.

(٤) ابن جني، سر صناعة الإعراب: ١/٢٣.

القدماء تصوّرهم لحروف المد فيقول: «ولكنّ القدماء قد ضلّوا الطريق السويّ، حين ظنّوا أنّ هناك حركات قصيرة قبل حروف المد»[1] وقد بدا لنا من كلام ابن جنيّ أنّ في هذا الكلام بعض التجوّز، وأنّ فهمهم لحروف المد يتفق مع فهم المحدثين لها؛ والفضل لهم في ذلك.

والحركات في اللغة العربية يعدّها المحدثون أصواتاً قصيرة، كما هو الحال عند القدماء إلاّ أنّهم يرون أنّ هناك حركاتٍ طويلة أيضاً، وتُمثّل الحركات القصيرة في الكتابة العربية بالضمة والفتحة والكسرة وتُمثّل الحركات الطويلة، بالواو والألف والياء، ويفرّق المحدثون بين أحرف المدّ أو اللين الساكنة وبين الواو المتحركة والياء المتحركة، فالواو والياء إن تحرّكا فقدا صفة كونهما حرفي لين، أو مد، فالواو في وَجَدَ، وسَرَوَ، وحَوِرَ، والياء في أَيِس، وهَوِيَ فقدا صفه اللين للحركة الظاهرة عليهما، وهما في هذه الحالة لا يختلفان عن الحروف الساكنة الأخرى، التي تُسمى الحروف الصحيحة[2]. ويتفق مع الدكتور إبراهيم السامرائي في هذا معظم الصرفيين المحدثين، ومنهم الدكتور الطيب البكوش[3] والدكتور عبدالصبور شاهين[4]. وغيرهما.

---

(١) أنيس، د. إبراهيم، الأصوات اللغوية، ط٣، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٠ : ٤٠.

(٢) السامرائي، بناء الثلاثي واحرف المد: ٩٤.

(٣) البكوش: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ط٢: ٥٣.

(٤) شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية: ٣٢.

ويفرّق المستشرق الألماني برجشستراسر بين الحركات الطويلة والقصيرة، ويعزو السبب في ذلك إلى موقعها من المقطع ووظيفتها فيه، فإن كانت هذه الحركات مركزاً للمقطع فإنّه يعدها حركات قصيرة، وإن كانت طرفاً له فإنّه يعدها حركات طويلة[1]. ولعلّه في كلامه هذا يستثني الواو والياء المتحركتين، إذ إنهما لا يفترقان عن الحروف الصحيحة، وهذه النظرة يتفق فيها القدماء والمحدثون.

أمّا القدماء فإنّهم يفرّقون بين هذه الأصوات التي يطلقون عليها «حروف العلة» من ناحية التسكين والحركة فهي عندهم قد تكون ساكنة، وقد تكون متحركة؛ أمّا المحدثون فإنّ معظمهم لا يلتفت إلى هذا في الحركات الطويلة، لأنّها عندهم حركات والحركات ليست بحاجة إلى تحريك، أمّا ما يظهر منها أنّه متحرك فهم يعدّونه من الحروف الصحيحة كما مرّ. ويرى بعض المحدثين أنّ الواو ـ ومثلها الياء ـ حرف ساكن إذا تلته حركة طويلة كانت أم قصيرة، كما في وَعَد، وواحد، أمّا إذا سبقه ساكن فإنّه حركة طويلة، كما في عُوْد، عِيْد[2]. والجزء الأخير من هذا الكلام منسجم مع قول جمهور المحدثين، وهو كلام مستقيم لا شيء فيه أمّا الجزء الأوّل منه، وهو قوله: «وفي الحقيقة يعتبر الواو ساكناً إذا تلته حركة طويلة أم قصيرة كما في وَعَدَ» فإنه يبدو لي غير مستقيم،

---

(١) برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية: ٤٧.

(٢) الحماش، د. خليل إبراهيم، دراسة مقارنة للنواحي الصوتية في كتاب العين، والنظريّة الحديثة في علم الصوت، مجلة كلية الآداب ـ جامعة بغداد، العدد السادس عشر، ١٩٧٣، مطبعة المعارف، بغداد: ٥٠١.

فإذا كانت الواو في وَعَدَ ساكنة، فماذا نقول عنها في قوْم؟ إنّ من المعروف أنّ مفهوم الحرف الساكن عند القدماء والمحدثين ما لا يتلى بحركة، وأنّ المتحرك ما تلي بها؛ ولعلّ الذي أوقع الدكتور خليل الحماش في هذا الوهم أنّ المحدثين يرون أنّ الحركات القصيرة التالية للحروف إذا ضوعفت فإنّها تتحوّل إلى مدّ طويل. وعندها فإنّهم يرون أنّ الصوت الساكن السابق لها يصبح بدون حركة، فكلمة «عِيد» مثلاً تضاعفت فيها الكسرة التالية للعين «الياء عند القدماء» وبالتالي يكون فيها حرف العين ساكناً. ولم أجد ما أحمل عليه كلام الدكتور الفاضل إلاّ محملاً وحيداً، وهو أن ننظر للأصوات «الحروف» نظرة مستقلة بدون الحركات، فهي عندئذ تكون سواكن تتلوها حركات، لكنّ هذه النظرة تدعونا إلى إلغاء فكرة المتحرك والساكن من الحروف، وهذا ما لا طائل تحته ولا فائدة وراءه.

تقصير المد الطويل:

يكثر هذا المصطلح في كتب المحدثين الذين ساروا في فلك المناهج الحديثة، ولا نكاد نجده في كتب القدماء، غير أنّ مضمونه ومحتواه تناوله القدماء في تصانيفهم تحت عنوان: «التقاء الساكنين» ويذكر القدماء أنّ أوّل الساكنين قد يكون حرف مدّ، وقد يكون خلافه، فإن كان حرف مدّ فإنهم يرون أنّه يحدث فيه تغيير بنقل الحركة، ومع ذلك لم يصنّفوه في باب الإعلال بالنقل، ويقولون أيضاً إنّه يحدث فيه حذف لحرف العلة، ومع ذلك لم يصنّفوه في باب الإعلال بالحذف، واكتفوا في هذا الباب في بعض الأحيان بالإشارة إلى أنّه نوع من أنواع الحذف القياسي مكانه باب التقاء الساكنين[1]. ولعل اشتماله على الإعلال بالنقل، والإعلال بالحذف هو الذي دفعهم إلى إخراجه من هذا الباب أو ذاك إلى التقاء الساكنين، زيادة على تصوّرهم أنّه من باب التقاء الساكنين، وقد اخترت مصطلح المحدثين لاعتقادي أنّه أكثر دقة في دلالته على محتواه. ويشمل هذا الباب بعض المسائل الصرفية منها:

الفعل الأجوف في حالة الأمر:

وذلك مثل: قُمْ وبِعْ، إذ يرى اللغويون العرب أنّ: «أصلهما: اقْوُمْ، وابْيِعْ، ثم نقلت حركة العين إلى ما قبلها فتحرك فذهبت همزة الوصل، لأنّها إنّما أتي بها لأجل

---

(١) المراغي، وسالم محمد، تهذيب التوضيح: ٢/ ١٩٥.

الساكن، فزالت بزواله. ثم سكّنوا الآخر، وحذفوا حرف العلة لالتقاء الساكنين»[1].

وينكر المحدثون الذين ساروا في فلك المنهج الوصفي أن يكون فعل الأمر الأجوف على هذه الصيغة (قُوْل وبيْع) كما يتوقع باعتبار أصلهما «قوَل وبيَع»، وذلك لسبب صوتي ملخصه أنّ اللغة العربية ترفض المقطع المديد: ص ح ح ص إلاّ في حالتين هما:

١ ـ حالة الوقف.

٢ ـ أن يكون الصامت الأخير أحد متماثلين مدغمين، وكان المتماثلان أصليين في الكلمة مثل:

ضآلين: ص ح ح ص/ ص ح ح ص.

دابّة: ص ح ح ص/ ص ح ص (في الوقف بالهاء).

فصيغة التركيب المقطعي منعت من وقوع الصيغة «قُوْلْ وبِيعْ»، لا كما يقول القدماء: إن سبب ذلك التقاء الساكنين، وعلى هذا فإنّهم ينكرون أن يكون في هذه الصيغة شيء من الحذف لالتقاء الساكنين كما يرى القدماء وإلى هذا ذهب في تحليله الدكتور كمال بشر[2]، وتابعه في ذلك الدكتور عبدالصبور شاهين، الذي يؤكد أنّه «كان من الممكن قياساً أن يكون فعل الأمر من هذين الفعلين: قُوْل وبِيْعْ، لولا أنّ الشكل المقطعي في هذه الصيغة لا ينقسم في حالة الوصل، لأنّه مقفل أبداً، فالسكون فيه ليس

---

(١) ابن عصفور، الممتع في التصريف: ٢/٤٤٩.

(٢) بشر، د. كمال، دراسات في علم اللغة: ١١٠.

عارضاً للوقف، بل هو علامة بناء للجزم»[1] ويرى أنّ المقطع المديد اختُصر وقفاً ووصلاً إلى مقطع طويل مقفل، فصارت: قُلْ (ص ح ص) وبِعْ (ص ح ص)[2]. ويتابع عدد من المحدثين القول إنّ المقطع المديد المرفوض في العربية - عدا الحالتين السابقتين - قد تعرّض لتقصير واختصار في صيغة فِعْل الأمر من الأجوف، ومن هؤلاء الدكتور داود عبده، الذي يؤكد أنّ القاعدة اللغوية التي يُحوّل المد الطويل بموجبها إلى مد قصير يجانسه لا تنطبق على السكون العارض، كما في حالة الوقف، مثل: معلمونْ، ومعلمانْ، ومعلمينْ، حين نلفظها بالسكون، لأنّ الأصل فيها: معلمونَ ومعلمانِ ومعلمينَ[3]، ويبدو أنّ السبب في ذلك هو تحوّل المقطع المديد المرفوض (ص ح ح ص) في حالة الوصل إلى مقطعين مقبولين (طويل وقصير) على النحو التالي:

مُعَلّمونَ: ص ح/ ص ح ص/ ص ح/ ص ح ح/ ص ح.

مُعَلّمينَ: ص ح/ ص ح ص/ ص ح/ ص ح ح/ ص ح.

مُعَلّمانِ: ص ح/ ص ح ص/ ص ح/ ص ح ح/ ص ح.

وهذا التقسيم للمقطع المديد لا يحدث عندما يكون السكون لازماً للبناء في حالة فعل الأمر من الأجوف، وتقصير صوت المد إذا جاء ضمن مقطع مديد مغلق في صيغة

---

(١) شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية: ٨٥.

(٢) المرجع السابق: ٨٥.

(٣) عبده، أبحاث في اللغة: ٤٨.

فعل الأمر الأجوف، قال به معظم الباحثين الذين ساروا في ضوء هذا المنهج، مثل: الدكتور غالب فاضل المطلبي[1]، والدكتور فوزي الشايب[2]، والدكتور الطيب البكوش[3]، وغيرهم[4].

الفعل المضارع المعتل العين في حالة الجزم بالسكون:

فالأجوف الواوي يأتي مضارعه على وزن يَفْعُلُ، والأجوف اليائي يأتي مضارعه على وزن يَفْعِلُ، فمضارع قال في الأصل يَقْوُل، ومضارع باع: يَبْيعُ، وهذه الصيغة حدثت لها بعض التغيرات ـ سبق الحديث عنها في باب الإعلال بالنقل ـ واستقرت الصيغة على: يَقُولُ ويبيعُ. فعند جزم المضارع الذي على هذه الصورة تصبح الصيغة يَقُوْلْ ويَبِيْعْ. ومن وجهة نظر القدماء يلتقي ساكنان بعد الجزم، فيحذف حرف العلة لالتقاء الساكنين فتصبح الصيغة: يَقُلْ ويَبِعْ. أمّا المحدثون فإنهم يرون أنّ الفعل يحدث فيه تقصير لحرف المد الطويل، وذلك تجنّباً للمقطع المديد المغلق الذي ترفضه العربية، ولا يرون أنّه يحدث فيه نوع من الحذف سواء للواو أو الياء.

---

(١) المطلبي، في الأصوات اللغوية، دراسة في أصوات المد العربية: ٢٢٣.

(٢) الشايب، من مظاهر المعيارية في الصرف العربي: ٩٠.

(٣) البكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ١٤١.

(٤) حمودة، د. طاهر سالم، ظاهرة الحذف في الدرس الغوي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الاسكندرية، ١٩٨٢م: ٦٥.

ومن هؤلاء الدكتور داود عبده[1]، والدكتور غالب المطلبي[2]، والدكتور فوزي الشايب[3] وغيرهم.

ت المد إذا تُلي بصوت صحيح ساكن:

ويختزل المد الطويل إلى مد قصير يماثله في كل حالة يتلوه فيها صوت صحيح ساكن - وهو ما يطلق عليه القدماء التقاء الساكنين، ومثال ذلك اختارْ + تُ ← اخترْت، بينما إذا ولي صوت المد الطويل صوتٌ صحيح غير ساكن فإنّه يبقى صوت مد طويل لا يحدث فيه اختزال، وذلك كأن يسند الفعل المشتمل على صوت المد الطويل إلى واو الجماعة، أو ألف الاثنين، أو لحقته تاء التأنيث الساكنة، فنقول: اختاروا، واختارا واختارَتْ، وعلة ذلك أنّ الصوت الصحيح تحرّك، وبتحركه يتحوّل المقطع المديد المغلق إلى مقطع طويل مقبول في العربية، والى هذا ذهب كثير من المحدثين منهم الدكتور داود عبده[4]، والدكتور غالب المطلبي[5]، والدكتور فوزي الشايب[6].

---

(١) عبده، أبحاث في اللغة: ٤٨.

(٢) المطلبي، في الأصوات العربية، دراسة في أصوات المد العربية: ٢٣٣.

(٣) الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة الغربية: ١٢٥ - ١٢٦.

(٤) عبده، القواعد اللغوية وسنّة التطوّر ٣٨، وعبده، أبحاث في اللغة: ٤٣.

(٥) المطلبي، في الأصوات اللغوية، دراسة في أصوات المد العربية: ٢٤٠.

(٦) الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية: ١٢٦.

الفعل المؤكد المسند إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة:

ويُقصّر المد الطويل عند توكيد الفعل المسند إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة، بإحدى النونين الثقيلة أو الخفيفة، وذلك حيث تحذف النون التي هي علامة للرفع لتوالي الأمثال، ويُقصّر المد الطويل (واو الجماعة أو ياء المخاطبة) إلى صوت قصير من جنسه وذلك مثل:

يسالونّ ← يسألنّ.

تسالينّ ← تسالِنّ.

وهنا تبقى الضمة دليلاً على الواو المحذوفة، والكسرة دليلاً على الياء المحذوفة وعلة هذا الاختصار في صوت المد الطويل، أنّ اللغة العربية تتجنّب المقطع المديد (ص ح ح ص) في حالة الوصل، فتلجأ إلى تقصيره وتحويله إلى مقطع طويل مقبول من نوع: (ص ح ص)(١).

وهناك من المحدثين من ينكر هذا الافتراض، ويرى أن صيغة التوكيد (يسألنّ وتسالِنّ) نطقت على هذه الصورة منذ البداية ويقول: «إنّ النون المشدّدة هي نون الرفع

---

(١) شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٠١، ١٠٢؛ والمطلبي، في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية: ٢٣٩؛ والنحّاس، مصطفى، فعُل ويَفْعُل بين التصريف والنحو: ٤٨ والشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية: ١٢٧، وحمودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: ٦٥.

ونون التوكيد الخفيفة، إذ من المستحيل وقوع النون الثقيلة هنا لاستحالة وقوع ثلاثة أصوات متماثلة متتابعة في العربية»[1] أمّا الفاعل في هذه الصيغة فإنّه يعدّه الضمة القصيرة التي تقع بعد اللام في حالة إسناد الفعل لواو الجماعة، والكسرة القصيرة التي تقع بعد اللام عند إسناده إلى ياء المخاطبة. وفي هذه الحالة تكون الوحدة الصرفية الدالة على الفاعلية هي الضمة أو الكسرة، ولكنها قد تكون طويلة كما في «يفعلون وتفعلين»، وقد تكون قصيرة كما في الأمثلة السابقة «يسألنّ وتسألِنّ» ويُخيل إليّ أنّ هذا الكلام جدير بالقبول، لأنه لا يتعارض مع القواعد اللغوية، فالفاعل قد يكون اسماً بارزاً أو ضميراً مستتراً أو بارزاً من نوع المدة الطويلة (الواو، أو الياء، أو الألف)، ولا أجد ما يمنع من أن يكون حركة قصيرة، ثم إنّ تفسيره للنون المشدّدة مقبول من وجهة نظري، فما دام أنه لا يجوز أنْ تلتقي ثلاثة أمثال متوالية في العربية، فإنّ ذلك يمنع من توكيد هذا النمط من الأفعال (يفعلون وتفعلين) بالنون الثقيلة لعلة صوتية، ولربما يكون هذا أكثر قبولاً من قولنا إن الفعل مؤكد بنون ثقيلة ثم نقول إن نون الرفع قد حذفت لتوالي الأمثال وبخاصة أن أسلوب التوكيد يتم بإحدى النونين، الثقيلة أو الخفيفة.

الأسماء المقصورة:

ويُقصّر المد الطويل في الأسماء المقصورة عند تنوينها، وذلك نحو هدىً وعصاً،

---

(١) بشر، د. كمال، دراسات في علم اللغة: ١٩٤.

فهذه في الأصل[1]:

هدا + ن ← هُدًى

عصا + نْ ← عصاً.

وعلة ذلك أن التنوين مع الفتحة الطويلة في هذه الأمثلة ينشأ عنه مقطع مديد في هذه الكلمات:

هدانْ: ص ح/ ص ح ح ص/

عصان: ص ح/ ص ح ح ص.

وهو مقطع مرفوض في العربية في الوصل، فيلجأ المتكلم إلى تقصير حركة المد ليتحوّل المقطع المديد إلى مقطع طويل (ص ح ص).

(١) عبده، داود، القواعد اللغوية وسنة التطوّر: ٣٨؛ والشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية: ١٢٨؛ وشاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٢٥.

المنهج الوصفي وقضايا الإعلال:

يطلق «الإعـلال» على التغيرات التي تحدث لحروف العلة[1]، وهذه التغيرات قد تكون بحلول بعضها محل بعض، وهذا يسمّونه الإعلال بالقلب[2] مثل: «قَوَلَ ← قال». وقد يكون بسقوط أصوات العلة بكاملها، ويسمّونه الإعلال بالحذف[3] مثل: مضارع «وَعَدَ» فهو «يَعِد»، والأصل «يَوْعِد». وقد يكون الإعلال بسقوط الحركات أو بنقلها، وهذا يسمّونه «الإعلال بالنقل»[4] أو «بالتسكين» مثل: يَقولُ والأصل: يَقْوُل.

وكل صنف من أصناف هذا الإعلال يحدث بشروط استنبطها الصرفيون العرب القدماء بالملاحظة الدقيقة في طبيعة اللغة العربية، وتلك الشروط موجودة في كتب الصرف القديمة والحديثة، بيد أن تلك الملاحظات كانت مبنية على المنهج الوصفي التقريري، بمعنى أنهم يصفون الظاهرة كما وردت على ألسنة المتكلمين بها.

والصرفيون العرب المحدثون تناولوا بعض مظاهر الإعلال في اللغة العربية، محاولين تفسيره ووصفه بما ينسجم مع معطيات علم اللغة الحديث.

---

(١) حسن، عبّاس، النحو الوافي، ط: ٢، دار المعارف بمصر ٤/ ٦٩٥.

(٢) المرجع السابق، ٤/ ٦٩٦.

(٣) المرجع السابق: ٤/ ٦٩٦.

(٤) المرجع السابق: ٤/ ٦٩٦.

وفي هذا الفصل سأحاول الوقوف عند بعض مواطن الإعلال، وسأقوم بعرضها من وجهة نظر المنهج الوصفي الحديث.

الإعلال بالقلب:

قلب الواو والياء ألفا:

يذكر القدماء أن «الواو والياء متى تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفاً، إلا أن يضطر أمر إلى ترك قلبهما»[1] ومن ذلك باعَ، وقامَ، ونامَ، فهي في أصلها: بَيَعَ، وقَوَمَ، ونَوَمَ[2].

ويختلف علماء اللغة المحدثون في تفسير الألف المنقلبة عن الواو أو الياء، فمنهم من يعدُّها حركة قصيرة (فتحة) يليها صوت ساكن يشبهها (ألف) يسمّى نصف حركة، Semivowel ينطلق منها، ومنهم منْ يعدها حركتين قصيرتين ملتصقتين في تتابع محكم، فقد ذهب الدكتور داود عبده إلى أنّ الواو والياء تحذفان إذا وقعتا بين حركتين متماثلتين، أي مدّين قصيرين متماثلين، وبعد سقوطهما يتوالى المدّان المتماثلان ليكوّنا مدّاً طويلاً من جنسهما[3]، وهذا ما نصّ عليه المستشرقون، يقول برجشستراسر في هذا: «هو اتحاد الحركة السابقة للواو أو الياء بالحركة التالية لها مع حذف الواو أو الياء نفسها،

(١) ابن جني، سر صناعة الإعراب: ٥٦٧.

(٢) العيني بدر الدين محمود بن أحمد (٨٥٥هـ) شرح المراح في التصريف. ت. عبدالستار جواد، بلا دار نشر: ٢٠٥ _ ٢٠٦.

(٣) عبده، أبحاث في اللغة: ٣٧.

مثال ذلك: غزا، أصلها غَزَوَ، ورمى أصلها: رَمَيَ»[1] ويشير الدكتور هنري فليش إلى حذف الواو أو الياء بقوله: «وجب أن نلاحظ ضعف الواو والياء حين تكون إحداهما بين مصوّتين: إذ إنّهما ينحوان نحو الاختفاء»[2]. وفي ضوء هذا التفسير لتطوّر الفعل المعتل من التصحيح إلى الإعلال، فسّر الدكتور داود عبده الإعلال[3] الذي حصل في الفعل «قال» و «باع» وأمثالهما، فبيّن أنّ الألف فيهما ناتجة عن اندماج الفتحتين بعد سقوط الواو والياء في أصلهما «قَوَلَ» و «بَيَعَ». وبنفس الطريقة فسّر الألف في «دَعَا» و «بَنَى» فقررّ أنها جاءت من التقاء الفتحتين بعد سقوط الواو والياء من «دَعَوَ» و «بَنَيَ». وكذلك الأمر في «باب» و «ناب».

والقول نفسه في المضارع «يَدْعُو» فهي في الأصل «يَدْعُوُ»، سقطت الواو فالتقى مدّان قصيران «ضمتان» ليكوّنا مداً طويلاً «الواو».

ومثل هذا حصل في المبني للمجهول «بُيِعَ» على وزن «فُعِلَ»، فبعد أن انقلبت الضمة كسرة - لأهمية حركة العين في العربية - «بِيِعَ» سقطت الياء فيلتقي مدّان قصيران «كسرتان» ليكوّنا مداً طويلاً «ياء»؛ والأمر نفسه في المبني للمجهول من «قال». ففي مثل هذه القضية من الإعلال، يلتقي مدّان قصيران بعد سقوط الواو أو الياء ليكوّنا المد

---

(١) برجشتراسر، التطور النحوي في اللغة العربية: ٤٨.

(٢) فليش، د. هنري، العربي الفصحى: ٤١.

(٣) عبده، د. داود، ابحاث في اللغة: ٣٨، ٣٩.

الطويل. وقد ذهب إلى هذا كل من الدكتور الطيب البكوش[1] والدكتور عبدالصبور شاهين[2] وغيرهما. غير أنّ الدكتور عبدالصبور شاهين يرى أنّ الذي سقط هو أحد الحركات الثلاثية التي تتكوّن منها الواو أو الياء. وذلك يعود لنظرته في تكوّن هذين الصوتين، فالياء عنده تتكون من تتابع حركة الفتحة والكسرة هكذا: a+i → y

والواو تتكون من تتابع حركة الفتحة والضمة: هكذا: a +u → w

ويطلق على هذه العملية «الانزلاق بين حركتين مختلفتين»[3]. ولهذا فهو يرى أنّ الإعلال في «قَوَلَ» ناتج من سقوط الضمة وتوالى الفتحتين كما يلي:

qa + u + a + la → qa + a +la → qaala

والإعلال في بَيَعَ ناتج من سقوط الكسرة وتوالي الفتحتين هكذا:

بَاعَ Ba +i + aa'a → Ba + aa'a → Baa'aa

أمّا الدكتور الطيب البكوش فإنّه يرى أنّ الصوت الذي يسقط هو الواو أو الياء، وهذان الصوتان ـ عنده ـ مع الفتحتين يشبهان حركة ثالثة، وتتابع الحركات ثقيل في النطق لذلك تحذفُ الواو أو الياء، وتبقى الفتحتان معاً فتكوّنان فتحة طويلة ترسم في

---

(١) البكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات: ٥٤.

(٢) شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٩٤.

(٣) المرجع السابق: ٣٠.

العربية ألفاً «قال»[1].

أمّا ما ينتج من توالي حركتين قريبتين (فتحة فضمة، أو فتحة فكسرة) فإنه يطلق عليه اسم المزدوج، ولا يوجد منهما في العربية إلاّ اثنان هما سَوْ (aw)و سَيْ (ay)[2]، كما في المفردتين «قَوْل»، «بَيْع».

ويعلل الدكتور البكوش سبب سقوط الواو والياء بثقل نطقهما إذا أتبعا بحركة من جنسهما (ضمة بعد الواو أو كسرة بعد الياء) أو بعيدة عنهما (كسرة بعد الواو، أو ضمة بعد الياء)، كما أنّ في التماثل والتنافر ثقلاً يؤدي إلى السقوط، والتماثل أثقل من التنافر، لأنّ في التنافر شيئاً من التنويع الموسيقي الناتج عن اختلاف الجروس الحركية[3].

ويتراءى لي أنّ في كلام الدكتور عبدالصبور شاهين في تكوّن الواو والياء بعض البعد عن الحقيقة، والقرب من التخيلات، والتخمينات والتعليلات الفلسفية التي عابها على النحويين القدماء، وأنّ الحقيقة تتمثل فيما قاله الدكتور الطيب البكوش والدكتور داود عبده، ولعلّ ما يؤكد هذا أنّ الواو في «وَعَد» تكونت بدون الانزلاق الذي أشار إليه، وكذلك الياء في «يَئس» وأمثالها.

---

(١) البكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث: ٥٤.

(٢) المرجع السابق: ٥٢؛ وبركة، د. بسام، علم الأصوات العام، أصوات اللغة العربية، مركز الإنماء القومي، لبنان (بدون تاريخ طبع): ١٣٨.

(٣) المرجع السابق: ٦١.

وتحليل المحدثين لهذا الإعلال لا ينطبق على مفردات اللغة كافة، فهنالك بعض المفردات بقيت صحيحة دون إعلال، على الرغم من وقوع الواو، أو الياء بين صوتي مد قصيرين، مثل: الأوَد (الاعوجاج)، والصَّيَدُ (الكِبْرُ)، والجَيَد (طول العنق وحسنه) وغيرها كثير، ولهذا السبب وصف بعض المحدثين هذا القانون بالغموض، و من أجل ذلك احترز «كانتينو» في تطبيقه على هذه الحالات، لأنه يراه يتعارض مع القياس الصرفي العربي[1].

وقد ذهب بعض المحدثين الذي ساروا في فلك المنهج الوصفي إلى تفسير هذه الصيغ تفسيراً آخر بعيداً عن القوانين الصوتية التي يقوم عليها المنهج الوصفي، إذ يرى أنّ الصيغ التي وردت بوجهي الإعلال والتصحيح، بعضها يعود للهجة تميم، وبعضها يعود للهجة الحجاز. ولأنّ لهجة تميم تميل إلى تجنّب توالي ثلاثة مقاطع قصيرة مفتوحة، فإنها تعمد إلى إشباع صوت المد، يقول الدكتور غالب المطلبي: «إنّ الصيغ التميمية ـ هَافَ وصَارَ وعَارَ وحَالَ ـ هي الصيغ المتقدّمة، وأنّها أهملت في لهجات الحجاز، فكان أن اشتقوا أفعالاً جديدة من الأسماء أو من أفعال أخرى، ظهرت لتؤدي معاني الأفعال التميمية من نحو اعورّ واصيدّ، فظهرت هذه الأفعال الجديدة عَوِرَ، وصَيِدَ، وحَوِل ولعلّ قوة الواو فيها تدل أيضاً على تأخّرها، وعلى أنّها لم تخضع للتغيرات الصوتية»[2] وهو رأي جدير بالقبول.

---

(١) المطلبي، في الأصوات اللغوية، دراسة في أصوات المد العربية: ١٩٢.

(٢) المرجع السابق الأول: ١٩.

ومن الجدير بالذكر أن للمحدثين الذين ساروا في فلك المنهج التاريخي المقارن مذهباً آخر، قد أشرت إليه في موضعه[1]. وهم كذلك متأثرون بآراء المستشرقين مثل: برجشستراسر وهنري فليش وفي ضوء مذهبهم التاريخي حاولوا تفسير هذه الألفاظ التي بقيت مصحّحةً دون إعلال، وعدوا ذلك بعض ما تبقى من ألفاظ مرحلة التصحيح التي كانت ذات يوم في تاريخ اللغة.

وبعدُ، فإنه يتراءى لي أنّ دراسة المحدثين لهذا الجانب من الإعلال، لم تسلم ممّا وقع فيه القدماء، وهو عدم شموليّة القانون الصوتي لمفردات اللغة كافة التي تبرز فيها الظاهرة الصوتية، وأنّ دراساتهم ما هي إلا محاولات على طريق البحث اللغوي المتواصل.

ويبدو أن المنهج الحديث الذي طبقه البكوش لم يسلم من مزالق الجمع بين النظام الصوتي الحديث، والنظام الصوتي عند القدماء[2]، ففي حديثه عن التغيرات الناتجة عن الواو يفسّر بعض الحالات تفسيراً صوتياً قديماً، فيقول في الفعل الأجوف المسند إلى الضمائر إنّه يمرّ بالمراحل التالية[3]:

---

(١) انظر هذا البحث: ٨٨.

(٢) إبراهيم، عبد الفتاح، في تصنيف الفعل الثلاثي الأجوف ومعالجته الصوتية عند بعض النحاة قديماً وحديثاً، حوليات الجامعة التونسية، العدد الواحد والثلاثون ١٩٩٠م، كلية الآداب جامعة تونس، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية: ٣٢.

(٣) البكوش: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديثة: ١٤٠ - ١٤١.

١ ـ تسقط الواو لوقوعها بين حركتين قصيرتين متماثلتين هما الفتحتان.

٢ ـ تدغم الحركتان القصيرتان لتكوّنا حرف مد «الألف» مثل: قَوَل ← قال، وبَيَعَ ← باع.

٣ ـ تقصّر الحركة الطويلة لوقوعها في مَقْطع منغلق طويل. قالْتُ ← قلتُ، وبَاعْتُ ← بَعْتُ.

٤ ـ تقلب فتحة الفاء ضمّة في الأجوف الواوي لأنها من جنس الواو، ولتدل على الأصل الواوي (قَلتُ ← قُلتُ)، وتقلب فتحة الفاء كسرة في اليائي لتدل على الأصل اليائي، ولأنها من جنس الياء (بَعْتُ ـ بِعْتُ).

ويُلحظ أنّه اعتمد في المرحلة الرابعة على التفسير الصوتي عند القدماء: «وهذه المرحلة تبدو اعتباطاً ونشازاً بالنسبة إلى ما سبقها، لأنها قد تفتح الباب أمام تعدّد ظاهرة القلب.. وهو يتنافى وانتظام تطبيق القواعد الصوتمية المعلن عنها»(١).

---

(١) إبراهيم، عبدالفتاح، في تصنيف الفعل الثلاثي ومعالجته الصوتمية عند بعض النحاة قديماً وحديثاً: ٣١ ـ ٣٢.

قلب الوا ياءً:

ذكر الصرفيون العرب القدماء أنّ الواو قد يحدث لها إعلال بالقلب، فتقلب إلى ياء لأسباب صوتية، وقد حدّدوا المواضع التي تقلب فيها، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

١ ـ أن تقع الواو متطرفة بعد كسرة مثل: رضِوَ ← رضِيَ.

٢ ـ أن تقع عيناً لمصدر بشرط أن تكون معلّة في الفعل، وبشرط أن يكون قبلها في المصدر كسر، وبعدها ألف، مثل: صِوام ـ صِيام.

٣ ـ أن تقع الواو عيناً لجمع تكسير، بشرط أن يكون صحيح اللام، وقبلها كسرة وبشرط أن تكون معلة في المفرد مثل: دِوار ـ ديار.

٤ ـ أن تقع الواو عيناً لجمع تكسير، صحيح اللام، وقبلها كسرة، بشرط أن تكون ساكنة في المفرد مثل: سِواط ـ سياط.

٥ ـ أن تقع الواو ساكنة غير مشدّدة قبلها كسرة، مثل: مِوْزان ـ ميزان.

٦ ـ أن تجتمع الواو والياء في كلمة واحدة بشرط ألاّ يفصل بينهما فاصل، وأن تكون الأولى منهما أصلية أي غير منقلبة عن حرف آخر، وأن تكون الأولى ساكنة سكوناً أصلياً، ففي هذه الحالة تقلب الواو ياء، ثم تدغم في الياء الثانية، وذلك مثل: سَيْوِد ـ سَيِّد؛ ومثل: طوْي ـ طيّ.

ويبدو بوضوح أنّ هذه المواضع مثقلة بشروط ومواصفات قلب الواو ياءً، وعند

بحث أصحاب المنهج الوصفي في هذه القضية، وجدوها تخضع لقانون صوتي واحد، يطلقون عليه قانون المماثلة، ويشير الباحثون إلى أنّ الفضل في رسم حدود هذه الظاهرة يعود إلى اللغوي الإنجليزي «دانيال جونز»، واللغوي العربي الدكتور إبراهيم أنيس[1]، الذي عقد لها فصلاً خاصاً في كتابه «الأصوات اللغوية» تحت عنوان المماثلة[2] Assimilation وضّح فيه الظاهرة، وبيّن نوعيها، الرجعي والتقدّمي، ثم وضّح درجات تأثر الأصوات المتجاورة. والمماثلة تعني «تأثر الصوّت بالصوت الذي يليه، أو الذي قبله تأثراً يجعله مثله أو قريباً منه في الصفة أو في المخرج أو كليهما، تحقيقاً للانسجام الصوتي في الألفاظ والكلام»[3].

ولحدوث المماثلة لا بد من تجاور الصوتين المتماثلين، بحيث لا يفصل بينهما صوت لين (حركة)، وينبغي أن يكونا مختلفين في صفة الجهر والهمس، أو الشدة والرخاوة، أو بالإطباق والانفتاح، وإذا كان الصوتان متجانسين أو متقاربين في المخرج والصفة، فإن التماثل بينهما قد يصل إلى أن يفنى أحدهما في الآخر بإدغامه فيه[4].

وتشير الدراسات إلى أنّ البحث الصوتي عند العرب قد عرف قانون المماثلة، غير

---

(١) مطر، د. عبدالعزيز، علماء الأصوات العرب سبقوا اللغويين المحدثين في ابتكار نظرية التماثل، اللسان العربي، المجلد السابع، الجزء الأول، ١٩٧٠م ـ ١٣٨٩هـ: ٥٢.

(٢) أنيس: الأصوات اللغوية، ط٥، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٩: ١٧٨ ـ ٢٠٦.

(٣) مرعي، د. عبدالقادر، الفكر الصوتي عند السيوطي، مؤتة للبحوث والدراسات المجلد الثامن، العدد السادس، ١٩٩٣: ١٤٠.

(٤) مطر، علماء الأصوات العرب سبقوا اللغويين المحدثين في ابتكار نظرية التماثل: ٥٣.

أنّه كان يُسمى بمسميات أخرى، كالمضارعة والتقريب عند سيبويه، وتجانس الصوت، وتشاكله عند ابن يعيش، والمناسبة عند ابن الحاجب[١]، والإدغام الأصغر عند ابن جني[٢]، وقد تنبّه السيوطي إلى المماثلة بين الأصوات الصامته والصائته، وضرب أمثلة لكل نوع منها[٣].

وبهذه الظاهرة فسّر المحدثون قلب الواو ياءً في مواضع الإعلال بالقلب التي أشرت إليها، يقول الدكتور داود عبده: «يسهل تفسير انقلاب الواو ياءً في «مِوْزان» في نطاق قانون لغوي سبق أنْ أشرنا إليه، هو قانون المماثلة، فالواو تنقلب ياءً حين ترد ساكنة مسبوقة بكسرة، وذلك مماثلة للكسرة»[٤]. وبهذا المعنى فسّر ابن جني قلب الواو ياءً إذ يقول في ميزان وميعاد: «فقلب الواو ياءً يدلّ على أنّ الكسرة لم تحدث قبل الميم، لأنّها لو كانت حادثة قبله لم تل الواو، فكان يجب أن يقال: مِوْزان ومِوْعاد، وذلك أنك إنما قلبت الواو ياءً للكسرة التي تجاورها من قبلها، فإذا كان بينها وبينها حرف حاجز لم تلها، وإذا لم تلها لم يجب أن نقلبها للحرف الحاجز بينهما»[٥] ويبدو واضحاً أنّ ابن جنّي قد فطن إلى شرط المجاورة، الشرط الأساس لحدوث المماثلة، وهو

---

(١) العطية، د. خليل إبراهيم، في البحث الصوتي عند العرب، منشورات دار الجاحظ للنشر، بغداد، ١٩٨٣م: ٧١.

(٢) مطر، علماء الأصوات العرب سبقوا اللغويين المحدثين في ابتكار نظرية التماثل: ٥٨.

(٣) مرعي، د. عبدالقادر، الفكر الصوتي عند السيوطي: ١٤٠.

(٤) عبده، أبحاث في اللغة: ١٦.

(٥) ابن جني، الخصائص: ٢/ ٣٢٢.

شـرط أكـد عليـه المحـدثون في هذه الظاهرة، وإنّ مـن يُنعم النظر في كـلام ابن جني والمحدثين حـول هذه الظاهرة، لا يمكنه أن يلمس فرقاً سـوى في المصطلح، وضمن هذا القانون فسّر المحدثون قلب الواو ياءً إذا وقعـت لاماً للفعل، : «ومثل ذلك الفعل رضِيَ أصله رَضِوَ. فـقلبت الواو ياءً تحت تأثيـر الكسـرة»[1] ومـثله صيـام، وديار، والأصل: صِوام، ودِوار، ونلحظ أنّ بعض المحـدثين قـد استـخدم لـفظة «قلب الواو ياءً» وهو من كلام القدمـاء، في حين استخدم آخـرون لفظة «تحويل»، يقول الدكتـور غالب المطّلبي في حديثه عـن التتابعات الثنائيـة المرفوضة في العربيـة: منها «تتابع كسـرة ثم واو نصف مد سـاكنة، والعربيـة تجنح في مـثل هذه الحالة إلى إلغـائه عن طريق تحـويله إلى صوت مـد طويل هو الياء من نحو ما نجـد في مِوْعاد ← ميعاد»[2]، وكلمة تحويل هنا فيها شيء من الغموض، فهل التحويل ناتج عن طريق القلب، أم عن طريق الحذف؟

ويبـدو أنّ المهم عند الدكتــور المطّلبي هو النتـيـجـة لا الكيـفـيـة. أمّا الدكتـور عبـدالصـبور شـاهين ومن ذهـب مذهبـه مثل الدكـتـور فوزي الشـايب فـإنّه يعلل قلب الواو ياءً بقـوله: «هو هروب من ثُلاثيّة الحـركـة إلى ثنائيـتـها، أي أنه عـدول عن تتـابع الكسـرة، والضـمة، والفـتحـة (i+u+a) بإسـقاط الضـمـة، والاقـتـصـاد على الكسـرة والفـتحة، نظـراً لصعوبـة الضمة بـعد الكسـرة، أولاً، ولأنّ الحركة المزدوجـة أيسر نطـقاً

---

(١) السيـد، د. عبـدالحميـد مصطفى، ظاهرة المشـاكلة في اللغة العـربية، مجلة كليـة الآداب ـ جامـعة الإمارات، العدد الثالث، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧: ٤٧.

(٢) المطلبي، في الأصوات اللغوية، دراسة في أصوات المد العربية: ٢٢٩.

ثانياً»[1] وتفسير الدكتور عبدالصبور مبنيٌّ على نظرته إلى الواو في مثل: رَضِوَ، فهو يعدّها ضمّة، واللغة تنفر من توالي ثلاث حركات كما يقول، وإذا كان الأمر كذلك، فلِمَ لم تسقط الضمة في كلمة «عِوَجْ» لتتخلص من توالي ثلاث حركات ـ أو من ثلاثية الحركة إلى ثنائيتها؟! إنّ ما يبدو لي في هذه القضية هو مخالفة الدكتور عبدالصبور شاهين في عدّه الواو حركة ضمة في مثل: رَضِوَ وممّا يعزّز ما أذهب إليه أنّ هذه الكلمة تتكوّن من ثلاثة مقاطع: ص ح+ ص ح+ ص ح، و «المقطع العربي لا يبدأ بحركةو مهما يكن موقعه من الكلمة»[2]، ومن الواضح أنّ الواو هنا تشبه الواو في «عِوَجْ» فكلاهما مسبوقة بكسر، ومتلوة بفتح، والثانية تتكون من مقطعين ص ح+ ص ح ص. وبالتالي فإنّ تفسيره للإعلال هنا يتعارض مع طبيعة المقطع العربي.

وبالطريقة نفسها يعالج الإعلال في مِوْزان، ويعدّ مقولة قلب الواو ياءً ليس إلا وهماً جسّدته الكتابة العربية، وهنا يعدّ الواو ضمة تسقط لكره العربية لتتابع الكسرة والضمة، غير أنّه يعود ليقرّ بسقوط الواو في كلمة سَيْود التي يقول فيها: «وهذا التتابع أشبه بتتابع الكسرة والضمة، حيث تقع فيه الواو إثر الياء، ونظراً لصعوبة هذا التركيب، وكراهة اللغة له فإنّها مالت إلى إحداث الانسجام في هذا المثال وأشباهه، بتغليب عنصر الكسرة على عنصر الضمة، وهنا يمكن أن يقال: إنّ الواو قلبت ياءً فعلاً»[3] . ولا أدري

---

(١) شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٨٩.

(٢) المرجع السابق: ٤١.

(٣) المرجع السابق: ١٩٠.

ماذا جَدّ على الواو هنا ليقرر أنها واو وأنها قلبت ياءً، وما الفرق بينها هنا وبين أن تكون متلوّة بفتح في رُضِوَ.

أخلص من هذا لأقول إن قانون المماثلة الذي تنبّه إليه القدماء، وبيّن ملامحه المحدثون يمكن أن يكون خير سبيل لتفسير قلب الواو ياء وقلب الياء واواً في بعض الحالات على ما يتضح فيما بعد، ولا يفوتنا أن ننبّه على أنّ القدماء كان لهم الفضل في تحديد مواضع القلب هذه، والتنبيه على أثر ظاهرة المماثلة في تلك المواضع.

قلب الياء واواً :

ذكر الصرفيون أنّ الياء تقلب واواً إذا جاءت ساكنة بعد ضمة مثل: يُوْقِنُ مضارع أيْقَن، ومُيْقِن، اسم الفاعل منها، وتقلب إذا وقعت لاماً لفعل، ثم حُوّل الفعل إلى صيغة (فَعُل) التي يقصد بها التعجب مثل نَهُوَ من نَهَى بدليل الماضي نَهَيْتُ، كما تقلب إذا وقعت لاماً لاسمٍ على وزن فَعْلى مثل: تقيا ← تَقْوى، أو عيناً لاسم على فُعْلى مثل: طُيْبَى ← طُوبى. ويتفق المحدثون مع القدماء في جوهر هذا الإعلال، إذ يتفقون معهم في أصل الواو ـ وهو الياء ـ ويتفقون معهم في أنّ الياء تقلب واواً.

بيد أنّ لكل فريق تعليله لسبب هذا القلب؛ فالمحدثون يفسّرون عملية القلب بقانون المماثلة الذي أشرت إليه من قبل، يقول الدكتور داود عبده: «كما تنقلب الياء

واواً إذا وردت ساكنة مسبوقة بضمة، وذلك مماثلة للضمة: مُيْقِن ← مُوقِن»[1]. وإلى هذا ذهب الدكتور غالب المطلبي[2] معللاً ذلك بكره العربية لتتابع ضمة ثم ياء نصف مد ساكنة، فتلجأ إلى تحويله إلى صوت مد طويل وهو الواو وتابعهم في ذلك الدكتور عبدالحميد السيد[3]. أمّا الدكتور عبدالصبور شاهين فإنّه يعلل ذلك بسقوط الياء الساكنة بعد الضم، نظراً لثقله، ثم تحدث إطالة للضم السابق[4].

ويشير القدماء إلى أنّ الياء الساكنة المسبوقة بضم (تبدل واواً من أجل الضمة)[5]، ولعلّ في هذا التعبير إشارةً واضحة إلى قانون المماثلة عند المحدثين، ويفسّر القدماء هذا الإعلال في إطار الخفة والثقل، فقد نصّوا على أنّ ما كان على وزن «فِعْلى» لم يحدث فيه إعلال لأنه معتدل، فلا خفّة فيه ولا ثقل، يقول الاستراباذي: «وأمّا فِعْلى بكسر الفاء من الناقص، فلا تقلب واوه ياءً، ولا ياؤه واواً، سواء كان اسماً أو صفة، لأنّ الكسرة ليست في ثقل الضمة، ولا في خفة الفتحة، بل هي تتوسط بينهما فيحصل لها اعتدال مع الياء ومع الواو، والأصل في قلب ياء فَعْلى بالفتح، و واو فُعْلى بالضم إنما كان

---

(١) عبد، أبحاث في اللغة: ١٦.

(٢) المطلبي، في الأصوات اللغوية، دراسة في أصوات المد العربية: ٢٢٩.

(٣) السيد، ظاهرة المشاكلة في اللغة العربية: ٤٧.

(٤) شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٩١.

(٥) ابن السراج، محمد بن سهل البغدادي، الأصول في النحو، تحقيق الدكتور عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة: ٣/٢٦٦.

طلب الاعتدال»[1].

وينسحب قانون المماثلة عند الدكتور داود عبده ومن تابعه على ما كان على وزن «فُعْلى» ـ دون التمييز بين الاسم والصفة ـ حيث تقلب الياء واواً في طُيْبى ← طوبى. وبتعليله السابق نفسه في مُيْقن ← موقن يعلل الدكتور عبدالصبور شاهين الإعلال فيما كان على وزن «فُعْلى» مثل طُيْبى ← طوبى فيرى أنّ الياء سقطت، وأشبعت حركة الضم السابق لها.

ويفسّر الدكتور عبدالصبور شاهين الإعلال فيما كان على وزن «فَعُل» بقوله: «وقد سبق أنْ لاحظنا أنّ وقوع الواو إثر كسرة يجعلها ياء، وأنّ ذلك ناشيء عن ثلاثية الحركة، وهو ما حدث في «نَهُيَ» nahuia، فأسقط الناطق عنصر الكسرة، لتصبح الحركة مزدوجة فقط، وتنشأ بذلك الواو نتيجة الانتقال من الضمة إلى الفتحة. فما حدث هو اختصار الحركة الثلاثية إلى ثنائية، وبذلك سقطت الياء، ونشأت الواو دون اجتلاب أي عنصر بديل»[2]، ويبدو لي لو أنّ هذه هي الحقيقة. كما يقول الدكتور عبد الصبورشاهين، لكان من المحتمل أن يتم التحول من ثلاثية الحركة إلى ثنائيتها عن طريق إسقاط الضم، ولا مانع من ذلك، فتتحول نَهُيَ nahuia ـ نـهِيَ nahia بدلاً من تحولها إلى نَهُوَ nahuua وعليه، فإنني أرى أنّ الذي حدث هو قلب الياء واواً، ومما يعزّز هذا أنّ

---

(١) الاستراباذي، شرح الشافية: ٣/ ١٧٩.

(٢) شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٩١، ١٩٢.

الدكتور عبدالصبور شاهين قد لجأ إلى هذا التفسير عندما لم تسعفه هذه القاعدة، وبدا ذلك في تفسيره للإعلال في «تَقْيَا» فهنا لا يمكن أن يقال إن اللغة تهرب من ثلاثية الحركة، إذ لا يوجد عندنا تتابع لحركتين متنافرتين ـ ضم فكسر أو العكس ـ وبذلك تابع القدماء فقال: «وأمّا القاعدة الرابعة فهي التي حدث فيها إبدال للياء واواً، تبعاً للمأثور من كلام العرب، فقيل في: تَقْيَا: تَقْوَى، وفي شَرْيَا: شَرْوَى»[1]. ونلاحظ أنّه ألقى بتفسير الإعلال على المأثور من كلام العرب، وكأنّ هذا هو الموضع الوحيد الذي أُثِر عن العرب في كلامهم.

من الواضح أنّ المنهج الذي ارتسمه الدكتور عبدالصبور شاهين لم يسلم من مزالق الخلط بين منهج القدماء ومنهج المحدثين في معالجات بعض القضايا الصرفية، ومن الواضح أيضاً أنّه كلما تعثر المنهج الحديث في تفسير الظاهرة الصرفية وجدناه يهرع إلى علم الصوتيات القديم موضع الانتقاد المجحف من قبل بعض المحدثين، ولا سيّما إذا ما ملكوا الحجة ولو كانت داحضة.

ولعلّ عجز المنهج الوصفي عن تفسير قلب الياء واواً فيما كان على وزن «فَعْلَى» من الأسماء هو الذي حمل الدكتور عبدالصبور شاهين على العودة إلى تفسير القدماء، وإلى أن يعد ذلك من طبيعة كلام العرب دون أن يقدّم تعليلاً صوتياً لذلك، وربما يكون شاهين هو الوحيد بين المحدثين في إشارته إلى قلب الياء واواً في «فَعْلَى» وذلك لأنّه أخذ على عاتقه معالجة أبواب الصرف كلّها في ضوء علم اللغة الحديث، أمّا بالنسبة لما كان

---

(١) شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٩٢.

على «فُعْلى» فقد وجدت غير واحد حاول تفسير الإعلال فيها، دون أن يلتفت لنظيرتها «فَعْلى» التي تقترن معها في كل موضع وفي كل كتاب، ولعلّ السبب في ذلك يعود لعدم وجود تفسير صوتي لها ينسجم مع معطيات العلم الحديث. وقبل أنّ أبيّن في هذه القضية وجهة نظري، أودّ أنّ أبيّن أنّ سيبويه قد ذكر أنّ القلب في «فَعْلى» لا يقع إلاّ إذا كانت اسماً نحو: التقوى، والفَتْوَى، والشَرْوى، (بمعنى المثل)، وأمّا إن كانت صفة فإنّها تبقى على الأصل[1]، نحو صَدْيَا، وفي القاموس «صَدِيَ كرضيَ صدىً فهو صدٍ وصادٍ، وصَدْيَان، وهي صُدْيَا وصادِيَة»[2] وعلّة ذلك عند سيبويه التفريق بين الصفة والاسم، وهذه العلة عند شارح الشافية مرفوضة[3]. وإنّ من ينظر في المفردتين صَدْيَا، وشَرْيَا قبل القلب لا يجد فرقاً صوتياً بينهما لا من ناحية المقاطع ولا من ناحية البناء، ثم إنّ تعليل سيبويه ليس مقنعاً لأنّ الفرق بين الاسم والصفة لم يراع فيما كان على وزن «فَعْلى» الواوي ففي هذا الوزن لا تقلب الواو لا في الاسم ولا في الصفة، فقد جاء من الاسم الدَّعْوَى والفَتْوَى، ومن الصفة شَهْوَى مؤنث شَهْوان[4]. كما أنّ الفرق لم يراع في «فُعْلى» اليائي، فجاءت على الأصل اسماً وصفة[5].

---

(١) سيبويه، لكتاب: ٤/ ٣٨٩.

(٢) لفيروز أبادي، القاموس المحيط، باب الواو والياء وفصل الصاد.

(٣) الاستراباذي، شرح الشافية: ٣/ ١٧٩.

(٤) المصدر السابق: ٣/ ١٧٧.

(٥) سيبويه، الكتاب: ٤/ ٣٨٩.

ولهذا فإنني أميل إلى أنّ الإعلال في باب «فَعْلى» الذي تقلب فيه الياء واواً أحياناً، وأحياناً تأتي على الأصل، إنّما هو إعلال اعتباطي لا يخضع لقانون بخلاف ما كان على وزن «فُعْلى» لمن بنات الياء مثل طُيْبى، فإنّه يخضع لقانون المماثلة فتقلب الياء نصف المد ضمة طويلة، وذلك لكره العربية لهذا التتابع الثنائي (ضمة ثم ياء ساكنة نصف مد).

قلب الواو والياء همزة:

إذا وقعت الواو أو الياء في مواضع معيّنة، فإنها ـ فيما يرى القدماء ـ تقلب همزة، وقد حدّدوا هذه المواضع فيما يلي:

١ ـ أن تقع إحداهما متطرّفة بعد ألف زائدة، مثل سماء وبناء،فإنّ أصلهما سماو، وبناي[١]، ويرى بعض القدماء أنّ الهمزة مبدلة من الألف التي قلبت عن الواو والياء، فهي عندهم: سماا، وبناا، فلما التقى ساكنان وكرهوا حذف إحداهما، حرّكوا الألف الآخرة لالتقائهما، فانقلبت همزة، فصارت: سماء، وبناء[٢]. وما ورد عن النحاة من قولهم إن الهمزة منقلبة عن الواو والياء، يعدّ، من قبيل التجوّز، لأنّ الألف بدل منهما، ويقول ابن جني في هذا القلب: «لمّا وقعت الياء والواو طرفين بعد ألف زائدة ضعفتا

---

(١) الاستراباذي، شرح الشافية: ٣/ ١٧٣؛ ابن جني، سر صناعة الإعراب: ١/ ٩٣؛ وابن يعيش، شرح المفصل: ١٠/ ٩؛ وابن السراج، الأصول في النحو: ٣/ ٢٤٥؛ وابن عصفور، الممتع في التصريف: ١/ ٣٢٦.

(٢) ابن جني، سر صناعة الإعراب: ١/ ٩٣؛ وابن يعيش، شرح المفصل: ١٠/ ٩.

لتطرفهما، ووقوعهما بعد الألف الزائدة المشبهة للفتحة في زيادتها»[1] وبالتالي قلبت ألفاً ثم تحركت هذه الألف وقلبت همزة. ويبدو واضحاً أنّ علة القلب عند ابن جني تعود لأمرين: الأول أنّ الواو والياء صوتان ضعيفان، والثاني وقوعهما في نهاية المقطع؛ وقد قرّر بعض اللغويين المحدثين هذه الحقيقة، وذلك أنّ الصوت الذي يقع في نهاية المقطع يكون أضعف من ذلك الذي يقع في بدايته[2].

ويرى بعض المحدثين أنّه لا علاقة بين صوت الهمزة وأصوات المدّ والعلة، وعليه فلا إبدال بين الهمزة من جهة وبين الواو والياء من جهة أخرى[3]. وتنبّه هؤلاء إلى أنّه في اللغة العربية تتابعات صوتية غير مرغوب فيها، ومن ذلك توالي حركة الفتحة الطويلة مع نصف الحركة (الواو أو الياء)، ولذلك يلجأ المتكلم إلى إسقاط الواو أو الياء وإحلال الهمزة محلها لتكوين مقطع عربي سليم[4].

ويبدو لي أنّ التتابعات الصوتية المستكرهة في (سماو و بناي) وأمثالهما هي «النطق بصامت ضعيف مع مصوّت من جنسه، كالواو مع الضمة، والياء مع الكسرة، وكذلك

---

(١) ابن جني، سر صناعة الإعراب: ١/٩٣.

(٢) شاهين، د. عبدالصبور، اثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: ٢٣٤.

(٣) شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٧٣؛ وشاهين، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، مكتبة الخانجي بالقاهرة: ٤٨، ٨١.

(٤) شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٧٧؛ والقراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: ٨١.

الواو مع الكسرة»[1] وذلك في حالتي الرفع والجر لهذه الأمثال، ويرى بعض الباحثين أنّ التبادل بين الواو والياء والهمزة في هذا الموقع يعود لعلّة مقطعية، لأنه يتصوّر أنّ المقطع الأخير في أمثلة هذه الحالة قبل الإعلال «على النحو التالي: naay, maaw: ص ح ح (ص ح)، حيث يعبرّ الرمز (ص ح) عن نصف الحركة، أو نصف الصامت، ولكن هذا المقطع أي المقطع (ص ح ح ص ح) غير موجود في العربية، ولهذا فقد أصبح، بعد الإعلال، وبعد إغلاقه بالهمزة على النحو التالي: ص ح ح ص، وهو مقطع موجود في العربية ومعترف به في حالة الوقف»[2]، وإنني لأميل إلى مخالفة الدكتور الفاضل في هذا التفسير وبالذات في تصوّره للمقطع الأخير، إذ لا يوجد في العربية مقطع على صورة (ص ح ح ص ح) حتى في حالة ما قبل الإعلال أي (سماو و بناي)، فالمقطع الأخير في هذه الأمثال: naay, maaw، يتكوّن من (ص ح ح ص) والجزء الأخير من هذا المقطع أي (ay, aw) يطلق عليه المحدثون اسم المزدوج، وهم لا يخرجونه من أصوات العربية، غير أنّ هذين الصوتين الوحيدين في العربية على هذه الصورة، ضعيفان، غير مستقرين، كثيرا الحذف، وهو ما جعل النحاة العرب يصفونهما بالاعتلال[3].

ويتراءى لي أنّ السبب في هذا التبادل كره العربية لبعض التتابعات المرفوضة التي

---

(١) فليش، العربية الفصحى: ٤٧.

(٢) النوري، د. محمد جواد، دراسة صوتية في موضوعي الإعلال والإبدال في العربية: ٨ (مخطوط لدى المؤلف).

(٣) البكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث: ٥٤.

أشرت إليها، والتي أدّت إلى المخالفة بين الواو والياء، والهمزة[1]. ولكنّ السؤال الذي يتبادر للذهن هو: ما سبب لجوء المتكلم إلى صوت الهمزة ليبدله من صوت الواو أو الياء؟ لعلّ السبب في ذلك يعود إلى صفات هذا الصوت، فهو من الحروف المجهوره، ومن الحروف الشديدة، ومن الحروف الزوائد، ومن حروف البدل[2]، ومعنى صفة الجهر في الحرف أنّ الحرف قوي يمنع النفس أن يجري معه عند النطق به لقوته[3]، وهذا هو المطلوب في كلمة مقطعها الأخير يتكوّن من فتحة طويلة وصوت ضعيف naay, maaw، في أمثلة سماو و وبناي، وخصوصاً أنّ الهواء لا ينحبس تماماً عند النطق بصوت الواو أو الياء، فيلجأ المتكلم إلى إغلاق المقطع بصوت شديد مجهور قوي هو الهمزة لأنّ النطق بهذا الصوت، أسهل على المرء من النطق بالصوت الاحتكاكي، يقول الدكتور إبراهيم أنيس «اللسان قد يسهل عليه الاصطدام بالحنك، والالتقاء به التقاءً محكماً، ينحبس معه النفس ـ ما يكون مع الأصوات الشديدة ـ من أن تقف حركته عند مسافة قصيرة من الحنك، ليكون بينهما مجرى يتسرب منه الهواء كما يحدث في الأصوات الرخوة»[4] ومما يعزّز هذا قول سيبويه في باب الوقف في الواو والياء والألف، أنّ هذه الأصوات «إذا وقفت عندها لم تضمّها بشفة ولا لسان ولا حلق كضمّ غيرها؛

---

(١) فليش، العربية الفصحى: ٤٧.

(٢) القيسي، مكي بن أبي طالب، الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، تحقيق أحمد حسن فرحات، دار عمار، ط: ٢: ١٤٥.

(٣) المرجع السابق: ١١٧.

(٤) أنيس، الأصوات اللغوية: ٢٣٦.

فيهوي الصوت إذا وجد متسعاً حتى ينقطع آخره في موضع الهمزة»[1] ثم يذكر عن الخليل أن بعض العرب يقف على الألف بالهمز فيقول: رأيت رجلأ فيهمز وحُبلأ[2] ولجوء بعض القبائل إلى الهمز كما في الأمثلة السابقة، لأنها تكره الحركات الطوال، فالهمز وسيلة لتجنب هذه الحركات، كما أنّه في الوقت نفسه وسيلة نبر أو مبالغة فيه، كما أنّه وسيلة للهرب من التقاء الساكنين[3]. ويبدو لي أنّ السبب في ذلك يعود إلى الرغبة في التّخلّص من شبه الحركة (w,y) بعد الألف، أي الفتحة الطويلة التي هي ليست من جنس شبه الحركة الواو أو الياء

٢- وتقلب الواو والياء همزة إذا وقعت عيناً لاسم فاعل، بشرط أن يكون الفعل أجوف، وكانت عينه قد أعلّت وذلك مثل: قائل، إذ الأصل أن تكون قاول، ومثل بائع فهي في الأصل بايع[4]. وعلة ذلك عند القدماء أنّه لما كانت الألف التي قبل الواو أو الياء «خفيّة زائدة، ساكنة، والحرف الساكن حاجز غير حصين، فقدّروا كأنّ الواو قد تحرّكت وانفتح ما قبلها، فتقلب ألفاً، فاجتمع ألفان: ألف زائدة وألف منقلبة، والألفان ساكنان، وهما لا يجتمعان، فقلبت المنقلبة همزة لالتقاء الساكنين، وكان قلبها إلى الهمزة أولى؛ لأنها أقرب الحروف إليها؛ لأنّها هوائية كما أنّها هوائية، فلهذا كان قلبها

---

(١) سيبويه، الكتاب: ٤/ ١٧٦.

(٢) المصدر السابق: ٤/ ١٧٦.

(٣) المختون، الدكتور محمد بدوي، ظاهرة القلب المكاني في العربية، عرض وتحليل وتفسير، مجلة كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠١هـ - ١٩٨١: ٣٠٢.

(٤) ابن عصفور، الممتع في التصريف: ١/ ٣٢٧؛ والاستراباذي، شرح الشافية: ٣/ ١٢٧، وابن يعيش، شرح المفصل: ١٠/ ١٠؛ وابن السرّاج، الأصول في النحو: ٣/ ٢٤٥.

إليها أولى من غيرها»[١]. وإنني لا أذهب إلى ما ذهب إليه بعض القدماء وهو قولهم إنّ الواو أو الياء قلبت ألفاً أولاً ثم قلبت الألف همزة؛ لأنّه لو حصل ذلك معناه أنّنا ضاعفنا الألف، والألف فتحة مشبعة، وفي مضاعفتها كأنّنا مددنا الفتحة بمقدار أربع حركات، ولعلّ الصواب يتمثل في قلب الواو أو الياء همزة لكره العربية لبعض التتابعات الصوتية المرفوضة ـ وهي في هذه الحالة توالي حركة الفتحة الطويلة مع نصف الحركة الواو أو الياء، ولذلك يلجأ المتكلم إلى إسقاط الواو أو الياء وإحلال الهمزة محلها[٢]. وينسحب هذا الكلام على الموضع الثالث من مواضع إبدال الواو أو الياء همزة، وهو أن تقع الواو أو الياء بعد ألف (مفاعل)، أو ما يشبهه في عدد الحروف، ونوع الحركات، بشرط أن يكون الحرف الثالث في مفرده حرف، مد، مثل: عجوز، إذ تجمع على عجائز، وصحيفة تجمع على صحائف، وهما قبل الإعلال ينبغي أن تجمعا على عجاوز، وصحايف، وهذا الإعلال يحدث في الألف أيضاً، إذ تجمع رسالة على رسائل. وقد شرط القدماء لهذا الإعلال أن تكون الألف زائدة في صيغة (مفاعل) أو ما يشبهها، وأن تكون الواو أو الياء زائدة في المفرد للمد[٣]، فإن كانت الواو أو الياء أصلية في المفرد فإنها تبقى على أصلها مثل معيشة إذ تجمع على معايش، ويذكر الصرفيون أنّ

---

(١) الانباري، ابو بركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد، الكلام على عِصِيّ ومغزو، تحقيق الدكتور سليمان ابن ابراهيم العايد، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد الثالث ١٤١٠هـ: ١٥٩.

(٢) شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٧٧؛ فليش، العربية الفصحى: ٤٧.

(٣) ابن السّراج، الأصول في النحو: ٣/ ٢٤٦، وابن عصفور، الممتع في التصريف ١/ ٣٤٠

جمع مُصيبة على مَصائب من باب الشذوذ[1]، لأنّ الياء أصلية؛ ويبدو لي أنّ في هذا بعض التجوّز لأنّ المدّة، الزائدة في المفرد لا تختلف عن المدة الأصلية من النواحي الصوتية، والإعلال يحدث في اللغة لأسباب صوتية؛ ثمّ إنّ اللغة العربية الفصحى قد استقطبت «من اللهجات صوراً متخالفة للصيغة الواحدة، وكلها صور فصيحة مقبولة في المعيار النظري المتعارف، ولكنّ تشكّل الفصحى وتمثلها في النصوص كان لا يتسع لتلك الصور المتخالفة جميعاً بل يصطفى واحدة منها وتحيا هذه الصورة الواحدة في الاستعمال، وتتحقق لها منزلة القبول من ذينك الوجهين النظري والعملي، وكان يحدث، مع ذلك، أن تتراجع الصور الأخرى من الصيغة أو تنسرب في مسار فرعي»[2] ولهذا فإنني أرى أن الإعلال في جمع مصيبة على مصائب وأمثالها يعود لاختلاف اللهجات التي لم يكتب لها الشيوع والانتشار.

وقد ربط القدماء بين عين اسم الفاعل والفعل، فقرروا أنّه اذا صحّت حروف العلة ـ الواو أو الياء ـ في الفعل صحت في اسم الفاعل، نحو: عاوِر وصايِد في الفعل عَوِرَ وصَيِدَ[3].

ويبدو لي أنّ ذلك يعود لاختلاف اللهجات العربية، إذ منهم من لجأ إلى الإعلال

---

(١) ابن عصفور، الممتع في التصريف: ٢/٥٠٧.

(٢) الموسى، د. نهاد، اللغة العربية وأبناؤها، دار العلوم للطباعة والنشر، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٤: ٤٥.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل: ١٠/١٠، والاستراباذي، شرح الشافية ٣/١٢٨؛ وابن عصفور، الممتع في التصريف: ١/٣٢٨.

في الفعل واسم الفاعل، ومنهم من ترك ذلك إلى التصحيح، وكل ذلك يدور في فلك قانون السهولة والتيسير، الخاضع لما يُسمى بالألفة اللغوية، فما يألفه الإنسان من الأساليب اللغوية، والأصوات ومخارجها سهل عليه، وقد يكون صعباً على غيره، وما لا يألفه من ذلك صعب عليه، وقد يكون سهلاً على غيره، ومّما يعزّز هذا أنّ اللهجات الحية في زماننا، منها ما يعلّ بعض الألفاظ، ومنها ما يبقيه مصححاً[1]. ولذلك لجأت بعض القبائل العربية للإعلال في هذه الألفاظ لأن التصحيح صعب عليها، في حين أنّ بعضَ القبائل لم تذهب إلى ذلك لألفتها لهذه الألفاظ، ولعدم شعورها بصعوبة في نطقها.

وتفسير المحدثين لهذا الإعلال يدور حول فكرة واحدة، وهي «أنّ الواو أو الياء إذا وقعت إحداهما بعد فتحة طويلة، زائدة، سقطت وحلت محلها الهمزة»[2]، وهذا في حالة الوقف، أمّا في حالة الوصل فإنّ العربية تكره الواو مع الضمّة والكسرة، والياء مع الكسرة، فلذلك تلجأ إلى أن تخالف بينهما بإبدال الياء أو الواو همزة[3]. وفي ضوء هذا فسّروا إبدال الواو أو الياء همزة إذا وقعت بعد حرف علة بشرط أن يفصل بينهما ألف (مفاعل) أو ما يشبهه، وذلك مثل جمع أوّل على أوائل، وجمع سيّد على سيائد، والأصل أوَاوِل، وسياوِد[4]. فقلبت الواو همزة، وعلة ذلك عند القدماء هو استثقال

---

(١) الألفة اللغوية فكرة أفدتها من الدكتور أحمد نصيّف الجنابي.

(٢) شاهين، المنهج الصوتي للبنية لعربية: ١٧٧.

(٣) فليش، العربية الفصحى: ٤٧.

(٤) ابن عصفور، الممتع في التصريف: ١/ ٣٣٧.

الواوين والألف، أو الياء والواو والألف، وقد ذهب الأخفش إلى أنّه لا يُهمز من ذلك إلاّ ما كانت الألف منه بين واوين، فإنْ كانت بين يائين أو ياء وواو فلا يرى في ذلك الهمز. والرأي الآخر للجمهور[1]، وعلة ذلك عنده أنّه إذا التقى الياءان أو الياء والواو في أوّل الكلمة مثل يوْم وويْل لم يلزم الهمز، وعلى هذا قاس سيائد وأمثالها، وتبدو لي حجة الأخفش ضعيفة في الاستدلال، لأن الواو المسبوقة بياء مفتوحة أو الياء المسبوقة بواو مفتوحة، لا يستثقلها المتكلم، ولذلك لم يلجأ إلى مخالفة أحدهما بصوت الهمز، والمخالفة يعمدون اليها لكرههم للثقل الناشيء عن تجاور صوتين من مخرج[2] واحد.

ويرى المحدثون أن إبدال الواو أو الياء همزة في هذا الموضع جاء لوقوعهما بعد فتحة طويلة زائدة ولأنّ العربية تكره الواو مع الضمة والكسرة، والياء مع الكسرة[3]، وهذا تفسير صوتي مقبول لمواضع إبدال الواو أو الياء همزة بالشروط التي ذكرها القدماء، غير أنّ هناك مواضع أخرى لم تبدل فيها الواو أو الياء همزة مع أنّها تخضع للظروف الصوتية نفسها، مثل مغايش جمع معيشة، لأنّ الياء ليست زائدة في المفرد، وضياوِن جمع ضَيْوَن (وهو ذكر السنّور)[4]، وغيرهما، لأنّ الواو صحت في المفرد، ففي هذين

---

(١) ابن عصفور، الممتع في التصريف: ٣٣٨/١.

(٢) التميمي، د. صبيح، ظاهرة التخالف الصوتي في تراث علماء العربية القدماء، مجلة كلية الدعوة الإسلامية - ليبيا، العدد السابع، ١٣٩٩هـ - ١٩٩٠م: ٣٦٧.

(٣) شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٧٧؛ وفليش، العربية الفصحى: ٤٧.

(٤) الفيروزأبادي، القاموس المحيط، باب النون فصل الضاد.

المثالين نجد أنّ الواو والياء جاءت بعد ألف زائدة، وسبقت بياء، ثم اجتمعت الياء مع الكسرة في (معايش)، والواو مع الكسرة في ضياون، وهو اجتماع تكرهه العربية، ومع ذلك لم تجنح في هذه الأمثلة إلى المخالفة والهمز، كما يرى المحدثون، ولذلك فإنني أجد تفسير المحدثين ليس شاملاً للظواهر الصوتية كلها، مع أنّه يفيد في تفسير نسبة كبيرة من المسائل الصرفية، ولعلّ هذا يعزز ما نذهب إليه في أنّ الاختلاف في المسائل الصرفية، وصيغ البناء الصرفي يعود كثير منه لاختلاف اللهجات، والى ما يسمّى بالألفة اللغوية، فبعض القبائل والبيئات اللغوية تألف الهمز فتهمز، وبعضها يألف التصحيح فلا يهمز، كما هو الحال في هذه الأمثلة السابقة.

وحاول المحدثون تفسير إبدال الواو همزة، إذا التقت واوان في أول الكلمة، بشرط أن تكون الثانية واواً غير منقلبة عن أصل، مثل وَوَاق ـ أواق، وجمع واصلة وَوَاصل أواصل، بشرط أنْ لا تكون مدّة[1]. وقد علل القدماء ذلك بالثقل الناجم عن اجتماع المثلين في أول الكلمة[2] من ناحية ومن ناحية أخرى فإن اجتماع الواوين، والياء والواو، والواو والضمة، والواو والكسرة مستثقل كذلك[3]، وهذا ما يطلق عليه المحدثون التتابعات الثنائية المرفوضة في اللغة العربية، فهاهم القدماء قد تنبهوا إلى ذلك منذ قرون

---

(١) ابن السرّاج، الأصول في النحو: ٣/ ٢٤٥؛ والاستراباذي، شرح الشافية: ٣/٧٦؛ وابن عصفور، الممتع في التصريف: ١/ ٣٣٢؛ وابن يعيش، شرح المفصل: ١٠/ ١٠.

(٢) الاستراباذي، شرح الشافية: ٣/٧٦؛ وابن يعيش، شرح المفصل: ١٠/ ١٠؛ وابن جني، الخصائص: ٢/ ٢٣١.

(٣) ابن عصفور، الممتع في التصريف: ١/ ٣٣٣؛ ابن أبي طالب، مكي، الرعاية: ٢٣٥.

طويلة. وإن كانت الواو الثانية مدّة طويلة، «فإنّه لا يجب قلب الأولى همزة؛ لعروض الثانية من جهتين من جهة الزيادة، ومن جهة انقلابها عن الألف، ولكون المد مخففاً لبعض الثقل»[1]، وذلك نحو: وُورِي في وَارى.

ويظهر ليْ أنّ تفسير المحدثين لهذه الظاهرة، ما هو إلاّ إعادة صياغة لبعض ما جاء به القدماء، يقول هنري فليش: «وكراهة النطق بصامت ضعيف مع مصوت من جنسه، كالواو مع الضمة، والياء مع الكسرة وكذلك الواو مع الكسرة، هذه الكراهة تفسّر لنا من الناحية الصرفية حالات كثيرة من المخالفة عند إبدال الواو أو الياء همزة»[2]، ويبدو لي أنّ هذا الكلام لا يختلف في جوهره عن كلام مكي بن أبي طالب الذي يقول: «ولما كانت الواو ثقيلة إذا تحركت، فإنّها إذا كانت الحركة التي عليها ضمة ازدادت ثقلاً. فإن كانت الحركة التي عليها كسرة فذلك أثقل عليها من الضمة... كذلك الياء المتحركة ثقيلة، فإذا كانت الحركة التي عليها كسرة كانت أثقل من ذلك فإن كانت ضمة كانت أثقل من ذلك... فالكسرة على الواو أثقل من الضمة عليها، كما أنّ الضمة على الياء أثقل من الكسرة عليها، فإذا وقعت الواو مضمومة أو مكسورة وجب بيانها وبيان حركتها، لأنّها إذا ثقلت الحركة عليها، سارعت إلى أن تبدل منها همزة»[3]، ويردد بعض المحدثين[4]

---

(١) الاستراباذي، شرح الشافية: ٧٦/٣.

(٢) فليش، العربية الفصحى: ٤٧.

(٣) ابن أبي طالب، مكي، الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة: ٢٣٥ ـ ٢٣٦.

(٤) شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٧٨ ـ ١٧٩.

العرب هذا الكلام بصياغة جديدة في بعض المصطلحات دون أن يأتوا بجديد يذكر لهم.

وبهذا يتضح لنا أن المحدثين من مستشرقين وعرب، قد عالجوا مسألة إبدال الواو أو الياء همزة في ضوء ما يسمى بالتتابعات الثنائية المستكرهة أو المرفوضة في العربية، وهي فكرة عربية قديمة تنبه لها اللغويون العرب القدماء، وعالجوا كثيراً من المسائل الصرفية والصوتية في ضوئها، وليس للمحدثين فضل سوى أنّهم زادوا ملامحها وضوحاً، وتوسعوا في تطبيقها على بعض مسائل الصرف.

إبدال الألف ياءً:

ذكر الصرفيون أنّ الياء تبدل من ثمانية عشر حرفاً[1] أحدها الألف، وإبدالها من الألف في موضعين[2]:

١ ـ أن ينكسر ما قبلها، مثل: مفاتيح جمع مفتاح.

٢ ـ أن تقع قبلها ياء تصغير مثل: غُلَيّم تصغير غلام.

ويعلّل ابن يعيش إبدال الألف ياء بقوله: «وإنّما وجب قلبها ياءً إذا انكسر ما قبلها

(١) ابن عصفور، الممتع في التصريف: ١/ ٣٦٨؛ وابن جني، سر صناعة الإعراب: ٢/ ٧٣١.

(٢) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك: ٤/ ٣٨٥.

لضعفها بسعة مخرجها فجرت مجرى المدة المشبعة عن حركة ما قبلها فلم يجز أن تخالف حركة ما قبلها مخرجها بل ذلك ممتنع مستحيل»[1]، ومن المعروف أنّ الانتقال من الكسر إلى الفتح يولد الياء، وهذا ما يحصل في هذين الموضعين، لأنّ الألف لا تلي إلا الفتح كما يقول القدماء، بل إنّها فتحة مشبعة كما يقول المحدثون، والانتقال بين الحركتين من الكسر إلى الفتح يكوّن الياء[2].

ويرى المحدثون أنّ المماثلة هي التي تؤدي إلى قلب الألف ياء، لتحقيق المشاكلة بين الصوتين المتجاورين، ومن ذلك جمعهم مفتاح على مفاتيح، والأصل (مفاتِ اح) فقلبت الألف ياءً تحت تأثير الكسرة[3].

---

(١) ابن يعيش، شرح المفصّل: ١٠/٢١.

(٢) شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية: ٣٠.

(٣) السيد، ظاهرة المشاكلة في اللغة العربية: ٤٧.

الإعلال بالنقل:

ومعناه عند القدماء نقل حركة الحرف المتحرك المعتل إلى الحرف الصحيح الساكن قبله، وشرط له الصرفيون شروطاً هي[1]: أن يكون الحرف السابق صحيحاً ساكناً لا معتلاً، وأن لا يكون فعل تعجب أو مضعفاً، أو معتل اللام، ففي هذه الحالات يمتنع الإعلال. وبيّن الصرفيون أنّ هذا الإعلال يقع في المواضع التالية من الموضوعات الصرفية.

١ - في الفعل المضارع المعتل العين:

فإن كان معتل العين بالياء فالمضارع منه يأتي على (يَفْعِلُ». وإن كان معتل العين بالواو فمضارعه يأتي على (يَفْعُلُ»[2]. وقد التزموا الضم بواوي العين، والكسر بيائيّها لأمرين[3]:

أ ـ أنّ الضمة من جنس الواو، والكسرة من جنس الياء.

ب ـ أنّهم أرادوا أن يفرقوا بين ما كانت عينه واواً، وما كانت عينه ياءً.

فمضارع قال، يَقْوُلُ ← يَقُولُ.

---

(١) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك" ٤/ ٤٠٢.

(٢) العيني، شرح المراح: ٢٠٥، ٢٠٦.

(٣) ابن عصفور، الممتع في التصريف: ٢/ ٤٤٤ ـ ٤٤٧.

ومضارع باع، يَبْيِعُ ← يَبِيعُ.

إذا كانت حركة عين المضارع من جنس حرف العلة، بقي كما هو بعد نقل حركته عندهم مثل: يَقْوُلُ ← يَقُولُ، ويَبْيِعُ ← يَبِيع، وإن انعدم التجانس بين الحرف والحركة انقلب الحرف من جنس الحركة مثل: يَخْوَفُ ـ يَخَوْف ـ يخافُ.

هذا هو تصوّر القدماء للإعلال بالنقل؛ أمّا المحدثون الذين ساروا في فلك المنهج الوصفي فإنّ لهم أكثر من تفسير لأنهم لم يجمعوا على تعليل صوتي واحد. فالدكتور عبدالصبور شاهين يقول: «تسقط الواو نظراً لكراهة اجتماعها مع ضمة (wu) فتبقى الضمة وحدها (u)، فتختل الزنة، وإيقاعها، فيعوض موقع الواو الساقطة بطول الضمة بعدها (uu)فيقال: يقوم yaquumu. وكذلك الأمر في (يَبْيِعُ) بوزن يَفْعِلُ yabyi,u، سقطت الياء لاجتماعها مع كسرة (yi)، وهو تركيب تكرهه اللغة، فتبقى الكسرة وحدها فيختل إيقاع الكلمة، ويعوّض المحذوف بطول الحركة (ii)، فيقال: يَبيع ـ yabyii,u ـ فالذي حدث ليس نقلاً للحركة، بل إسقاط للواو أو الياء»[1]. وتابعه في ذلك بعض الدارسين[2]. أمّا الدكتور الطيب البكوش فيقول: إنّ حرف العلة يدغم بحركته ـ إذا سبق بحرف ساكن فيطيلها مثل: أقْوُل ← أقول، ويَقْوُل ← يقُول، وأسْيِرُ ← أسِير[3].

---

(١) شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية ١٩٨.

(٢) مرعي، د. عبدالقادر، المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، منشورات جامعة مؤتة، ١٩٩٣: ١٦٦.

(٣) البكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث: ١٤١ ـ ١٤٥.

غير أنّ هذا التفسير لا ينطبق على ما كان من باب (فَعِلَ يَفْعَلُ) مثل: حَوِرَ يَحْوَرُ، وهَيِفَ يَهْيَفُ، وسبب ذلك عنده يعود لتمييز هذا الصنف الواوي العين مثل حَوِرَ واليائي العين مثل: هَيِفَ عن المشترك الذي يعني به صنفاً آخر من الأفعال الجوفاء التي تشذّ عن الواوي واليائي معاً بصفات تجعلها بين الواوي واليائي. فكأنّها واوية يائية في الوقت نفسه[1]. وهي صنفان:

أ ـ ما كان على وزن فَعَل يَفْعَل، مثل: نام ينام.

ب ـ ما كان متعدد الأوزان في المضارع سواء اختلف المعنى مثل: نال ينال وينول، وكاد يكاد، ويكيد، أو لم يختلف كما في مات يموت ويمات.

وهذا النوع الذي يطلق عليه المشترك يحصل فيه الإدغام باطّراد مثل: نام ينامُ، وخاف يخاف.

وإن كان تفسير المحدثين لعدم الإعلال في مثل يَحْوَر موضع احترام فإن للقدماء تفسيراً آخر يبدو لي أنّه أنسب من الأول، فالقدماء يربطون بين الماضي والمضارع، ويعدّون الماضي أصلاً، والمضارع فرعاً، فما كان مُعَلاً في الأصل أُعِلّ في الفرع مثل: قول ← قال في الماضي فمضارعه يَقُولُ. وما صحح في الأصل صُحّح في الفرع مثل: حَوِرَ ← يَحْوَر، ويبدو لي أنّ بعض الألفاظ أعلت وبعضها صحّحت لتحقيق أمن اللبس بينها في المعنى فحَوِر كفَرِحَ (الحور : شدّة بياض بياض العين مع شدّة سواد سوادها)

---

(١) البكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث: ١٤٧.

تختلف عن دلالة حار يحار حيْرةً وحَيْراً وحَيَراً. وكذلك عَورَ والعَوَر (ذهاب حس إحدى العينين)، وعاره يعوره ويعيره، أخذه وذهب به أو أتلفه[1]. ويتراءى لي أنّ هذا يكثر في هذه الأفعال.

ولم يجمع المحدثون على أنّ الأصل في مضارع الأجوف على وزن (يَفْعُلُ) مثل (يَقْوُل) بل نجد منهم من يرفض فكرة هذا الأصل، وبالتالي يرفض فكرة نقل الحركة من المعتل المتحرك إلى الساكن قبله[2]، فالمضارع عند الدكتور فوزي الشايب ما هو إلاّ الماضي زيد في أوّله مورفيم المضارعة، ليتكون أربعة مقاطع قصيرة، فمضارع خَرَجَ وضَرَبَ في الأصل: يَخَرُجُ ويَضِرِبُ، وأمّا الصورة المنطوقة في الفصيحة فهي في اعتقاده صورة متطوّرة عن الأولى تم فيها اختزال المقاطع الأربعة إلى ثلاثة[3]. أمّا في الأفعال المعتلة فإنه ينكر أن يحدث فيها هذا «لأنّ الإعلال يمنع تشكل أربعة مقاطع قصيرة، فيخاف ويهاب ويقال ويقيم، ليس فيها يَخْوَف ويَهْيَبَ ويُقْوَل ويُقْوِم، وإنّما هو في اعتقادنا يَخَوَفُ ويَهَيَبُ ويُقَوَل ويُقِوِم، وهنا وقعت كل من الواو والياء بين حركتين، ووقوعهما في سياق كهذا يضعفهما فيسقطان فتلتقي الحركتان القصيرتان اللتان تكتنفانهما، فتشكل منهما حركة طويلة، وبذلك تتحوّل إلى يخاف ويهاب ويقول ويقيم»[4].

---

(١) الفيروزأبادي، القاموس المحيط: باب الراء فصل العين.

(٢) الشايب، من مظاهر المعيارية في الصرف العربي: ٩٠.

(٣) المرجع السابق: ٨٩.

(٤) المرجع السابق: :٨٩. وردت يقول في الأصل والصحيح يُقال.

ومن الواضح أنّ هذا الافتراض يفتقر للشواهد التي تعزّزه، ولو كانت من قبيل الركام اللغوي، الأمر الذي يزعزع ثقتنا بصحته وقوة احتماليته، ثم إنّه بعد أن أنكر ورود صيغة (يَفْعُل) عاد ليقرر أنها جاءت في مرحلة لاحقة، وبالتالي فإنّه يتّفق مع القدماء وغيرهم الذين يعتقدون بحقيقتها ووجودها، ولا يغرب عن البال أنّ اللغة مرّت بمراحل مختلفة قد يصعب على المرء أنّ يتصوّر حقيقة كل مرحلة منها. وحتى في هذه المرحلة اللاحقة التي يتفق فيها مع القدماء، ينكر فيه تطوّر الفعل المضارع الأجوف من المقاطع الأربعة الصغيرة إلى مرحلة ثلاثية المقطع أي من يَخْوَفُ ← يَخْوَفُ.

وإنني لا أجد وجهاً لإنكار هذه المرحلة، بل إنّني أحسّ بشيء من الاضطراب عند الدكتور فوزي الشايب في هذه القضية، فهو ينكر هذه الصورة في المضارع الأجوف، الذي لا يختلف عن الماضي إلاّ بزيادة مورفيم المضارعة ـ على حد قوله ـ لأن المضارع فرع من الماضي، وفي الوقت نفسه أجده يقرّ بهذه الصورة في فرع آخر للماضي ألا وهو صيغة اسم المفعول كما سأوضحه في مكانه، الأمر الذي يزيدنا قناعة بمخالفته[1].

وممّا يعزّز ما أذهب إليه أننا نجد من المحدثين الذين ساروا في ضوء هذا المنهج من يقرّ بهذه الصيغة «يَفْعُل» لمضارع الأجوف، وأنّه يفسّر الإعلال فيها تفسيراً صوتياً ينسجم مع تفسير القدماء له، ومن بين هؤلاء الدكتور داود عبده الذي يقول: «يقع في العربية قلب مكاني بين شبه العلة والعلة التي من جنسها، إذا وقعتا بهذا الترتيب في منتصف

---

(١) الشايب، تأملات في بعض مظاهر الحذف الصرفي، حوليات كلية الآداب الكويت، ١٤٠٩هـ ـ ١٤١٠، ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩م ٧٤.

الكلمة: يَقْوُل (ي ـَ ق و ـُ ل) يَقُول (ي ـَ ق و ل).

يَسْتَمْيِل (ي ـَ س ت ـَ م ي ـِ ل) يَسْتَمِيل (ي ـَ س ت ـَ م ي ل)»[1] ثم يتحولان بعد عملية الإبدال إلى علّة طويلة، ضمة طويـلة أو كسرة طويلة. وإنّ نظرة متأنية في هذا القول تجعلنا نحكم بأنّ الدكتور داود عـبده يتفق مع القدمـاء في جوهر قضيـة الإعلال، فالقلب المكاني لـشبه العلة، معناه نقل حركة (حـرف العلة) وتقديم الحركـة على شبهـها معناه بقاء شبه الحـركة حرف العلة دون تغيير، وهذا ما يقوله القـدماء تماماً، فهم يقولون تنقل حركة حرف العلة إلى الساكن السـابق، وإن كانت الحركة من جنس حرف العلة فإنّه يبقى كما هو.

وبعد فإنني أخلص من هذا إلى ما يلي:

١ ـ أنّ القـدماء والمحـدثين يتفـقون عـلى أنّ أصل المضارع من الأجـوف على وزن (يَفْعُلُ و يَفْعِلُ) مـثل: يَقْوُل ويَبْيِع، وأنّ هذا الأصل قد حـدث فـيه تغـيير لحـرف العلة (إعلال).

٢ ـ أنّ بعض المحدثين يتفق مع القدماء في تفسـير الإعلال، وإن كان هناك اختلاف في المصطلحات إلاّ أنهم يتفقون في الجوهر.

٣ ـ أنّ المحدثين لم يتفقوا على تفسير ظاهرة الإعلال بالنقل.

---

(١) عبده، داوُد، القـواعد اللغوية وسنة التطور، اللسـان العربي، المجلد السابع عـشر، الجزء الأول، ١٣٩٩ ـ ١٩٧٩م، مكتب تنسيق التعريب في الوطن العربي - الرباط (المملكة المغربية): ٣٧.

٤ ـ أنّ تفسيرات القدماء والمحدثين لهـذه الظاهرة، تفسيرات نظرية ظنية الأمر الذي أدى إلى عدم الاتفاق بينهم.

٢ ـ اسم المفعول:

يصاغ اسم المـفعول من الثـلاثي الصحـيح على وزن «مَفعُول» مثـل: مكتوب، وإن كان فعله معتـلاً فإنّه يُعلُّ حملاً على فعله، مثل مقول ومَبـيع من قال وباع، وقد اختلف القدمـاء في تفسير الإعـلال، فمذهب سيـبويه[1] أن تسكّن العين، وتنتـقل حركـتهـا إلى الصحـيح الساكن السـابق لها، فـيجـتمع ساكـنان واو مفعـول، والعين الساكنة بعـد نقل حركتها، فتحذف واو مفعول وتبقى عين الفعل، فيكون وزن اسم المفعول من المعتل على (مَفْعُل) كما يلي:

مَقْوُول ← مَقُوْول ← مَقُول (بعد حـذف الواو الثانيـة). هذا في واوي العين، أمّا في يائي العين فإنه تلتقـي فيه الياء الساكنة بعد نقل حـركتها إلى الصحـيح الساكن السابق عليها، مع واو مـفعول، فيحذف واو مفـعول لالتقاء الساكنين، ثم تنقلب الضـمة كسرة إتباعاً للياء كما يلي:

مَبْيُوع ـ مَبُيْوع ـ مَبِيع (بعد قلب الضمة كسرة لمناسبة الياء).

---

(١) سيبويه، الكتاب: ٤/ ٣٤٨.

أمّا الأخفش فإنّه يختلف مع سيبوية في الواو المحذوفة، إذ يرى أنّ الواو المحذوفة هي عين الكلمة، وليست واو مفعول في الأولى - أي مَقْوُول - وأمّا ما كانت عينه ياءً فإنّه يرى أنّ ما يحذف منها هو الياء، ثم تقلب الضمة كسرة، ثم تقلب الواو ياءً لمناسبة الكسرة على النحو التالي[1]:

مَبْيُوع - مَبُيْوع - مَبُوع - مَبِوع - مَبِيع وعلى مذهب الأخفش، يكون وزن اسم المفعول من المعتل العين على (مَفُول).

والذي يبدو لي أنّهم يتفقون في أصل القضية وما يحدث فيها من إعلال وحذف، وأنّ الاختلاف بينهم في المحذوف فقط.

وأشار القدماء إلى أنّ صياغة اسم المفعول من معتل العين جاءت على الأصل، فقد ورد، مخيوط ومبيوع[2].

وصياغة اسم المفعول من الأجوف بحثها المحدثون الوصفيون ومنهم الدكتور عبدالصبور شاهين، وهو يتفق مع القدماء في أنّ الأصل في: مَقُول، ومَبِيع هو مَقْوُول ومَبْيُوع، ويحدد الإعلال في هذه الصيغة بسقوط الواو أو الياء دون أدنى زيادة في موضعها[3]، أي أنّ مَقْوُول ← مَقُول بعد سقوط الواو.

---

(١) المبرّد، المقتضب: ١/٢٣٨.

(٢) سيبويه، الكتاب: ٤/٣٤٨.

(٣) شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية: ٢٠٠.

وأما مَبْيُوع فإنّ الياء فيها تسقط فتصير مَبُوعاً ثم «تقلب الضمة الطويلة في (مُبوع) كسرة طويلة تحقيقاً للمغايرة بين واوي الأصل ويائيه، فيقال: مبيع».[1]

وهذا التعليل لا يختلف عن تعليل القدماء، كالأخفش سوى أنّ الأخفش يرى أنّ الواو تقلب ياءً في «مبوع» بعد قلب الضمة كسرة، وانّ الدكتور عبدالصبور شاهين يرى أنّ الضمة الطويلة تقلب كسرة طويلة، ومردّ هذا الاختلاف يعود إلى نظرة المحدثين لحروف المد، إذ يرون أنّها حركات طويلة مشبعة، وهو ما نأخذ به.

ويبدو لي أنّ الدكتور عبدالصبور شاهين تجاهل رأي الأخفش تماماً، في قوله: إنّه صاحب السبق في مقولة أنّ المحذوف هو عين مَقُول، لا واوه، خلافاً لما قاله سيبويه بأنّ المحذوف هو واو مقول، ويصرح بهذا حين يقول: «فإذا رأى الصرفيون أنّ الأصل مَقْوُول، ومَبْيُوع، وأنّ المحذوف هو الواو الثانية في الأولى، والواو في الثانية كان لنا أن نخالفهم في هذا التقدير لأنّ هذه الواو المحذوفة هي واو صيغة (مَفْعُول)، وبسقوطها لا تؤدي الصيغة وظيفتها، ولذلك نرى أنّ المحذوف هو عين الكلمة، الواو الأولى في (مَقْوُول)، والياء في مَبْيُوع، ثم تبقى (مَقُول) كما هي، دالة على المفعولين، وتقلب الضمة الطويلة في مبوع كسرة طويلة تحقيقاً للمغايرة بين واوي الأصل ويائيه، فيقال مبيع».[2] والقول نفسه في تعليله من حيث كونه تعليل القدماء[3].

---

(١) شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية: ٢٠٠.

(٢) المرجع السابق: ٢٠٠.

(٣) ابن عصفور، الممتع في التصريف: ٢/ ٤٥٥ ـ ٤٥٦.

وإلى مثل هذا يذهب الدكتور فوزي الشايب، وهو يضجر ممّا ذهب إليه النحاة التقليديّون، ويرى أنّ الأمر عنده أيسر بكثير منه عندهم، «فالبنسبة للواوي مَقْوُول makwul كل ما يحصل منه هو مجرّد مخالفة بين عنصري المزدوج الصاعد (wu) عن طريق إسقاط الصامت، فتتصل الضمة الطويلة، أو ما يسمى بواو مفعول بالفاء، فتصبح الصيغة «مَقُول» بوزن مفول... أمّا بالنسبة لليائي، مبيع، وأصله «مَبْيُوع» فالذي يحصل أولاً هو عملية مماثلة بين الحركة وشبه الحركة (yu) عن طريق تحويل الضمة إلى كسرة طويلة، فتتحول الكلمة بذلك من «مَبْيوع»، mabuy, بوزن «مَفْعُول» إلى «مَبْييع» (mabyi,) بوزن «مَفْعِيل». ثم بعد المماثلة تأتي عملية المخالفة بين عنصري المزدوج الصاعد (yi) بإسقاط الصامت أي الياء، فتتصل الكسرة الطويلة بالفاء، فتصبح الصيغة «مبيع» بوزن مفيل، وبذلك تكون الصيغة من اليائي قد مّرت بالخطوات التالية: مَبْيوع ـ مبْييع ـ مَبيع»[1].

وقبل مناقشة هذا النص أود أن أوضح معنى المزدوج أولاً لما في ذلك من أهمية في بيان رأي الدكتور فوزي الشايب. فالمزدوج معناه اقتران الحركة بشبه الحركة في مقطع واحد[2]، والحركة معروفة، وشبهها الواو أو الياء في حالة عدم الاشباع ـ وبتعبير آخر هو في لغة القدماء حرف العلة وحركته، ففي «مقْوُول» المزدوج هنا الواو وحركتها الضمة.

---

(١) الشايب، تاملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، حوليات كلية الآداب ـ جامعة الكويت، ١٤٠٩هـ ـ ١٤١٠، ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩م: ٧٤ ـ ٧٥.

(٢) الشايب، أثر القوانين الصوتية في بنية الكلمة العربية: ٤٢٣.

والمخالفة بين عنصري المزدوج هنا معناها إسقاط الواو التي هي عين الكلمة بدليل وزن الدكتور الشايب «مقول) على «مَفول» وهذا الكلام فيما يبدو لي يتفق تماماً مع رأي عبدالصبور شاهين، وكلا القولين لا يخرجان عمّا قاله القدماء وبالذات الأخفش، الذي يرى أنّ العين هي التي تسقط، إلاّ في قضية واحدة، وهي نقل حركة العين إلى الساكن قبلها ـ وهو ما لا يقول به معظم المحدثين.

والقول نفسه فيما كانت عينه ياءً فهو يتفق مع عبدالصبور شاهين والأخفش في أنّ الياء تسقط ـ وهي عين الكلمة ـ ثم إنّ الضمة تقلب كسرة، وهذه هي المحاور الأساسية في العملية.

وبعدُ، فإنني أخلص من هذا إلى ما يأتي في اسم المفعول من الفعل الأجوف:

١ ـ أنّ القدماء والمحدثين يتفقون على أنّ اسم المفعول من الأجوف يكون في الأصل (مَقْوُول) و (مَبْيوع)، وهو جوهر القضية.

٢ ـ أنّ المحدثين يرون أن عين الكلمة تحذف لإفادة واو مفعول معنى المفعولية، وهذا ما ذهب إليه بعض القدماء ومنهم الأخفش.

٣ ـ أنَّ المحدثين يزون أنّ الضمة تتحول إلى كسرة في يائي العين، وأنه من القدماء من قال بهذا ـ وهما الأخفش، وسيبويه.

٤ ـ أنَّ الاختلاف بين القدماء والمحدثين في تفسير الإعلال، لا يكاد يتجاوز المصطلحات في معظم الأحيان، فالمحدثون يطلقون الحركة الطويلة على حروف العلة، ويطلقون

المزدوج على حرف العلة وحركته، ولا مُشاحَّة في الاصطلاح.

٥ ـ أنّ المحدثين قد اختلفوا في تفسير بعض الجزئيات كما فعل القدماء وعليه فليس هناك ما يمكن أن نطلق عليه الحقيقة المطلقة، فكل هذه اجتهادات يعوزها الدليل في معظم الأحيان.

٢ ـ المصدر الذي يأتي على وزن الإفعال أو الاستفعال:

ويمثل له الصرفيون بالمصدر من قام على هذين الوزنين، ويرون أنّ الأصل في هذه المصادر يكون «إقوام» و «استِقْوام» ثم تنقل حركة حرف العلة إلى الصحيح الساكن قبله، ثم يقلب ألفاً فيلتقي ساكنان فتحذف الألف الثانية لقربها من الطرف ولزيادتها، ثم يؤتى بالتاء عوضاً فيقال إقامة واستِقامَه[١].

أمّا المحدثون فإنهم يقولون إنّ الذي يحدث هو سقوط حرف العلة لأنّ العربية تكره اجتماع الحركة وحرف العلة، فتعمد إلى التخلص من حرف العلة بحذفه[٢]، غير أنهم لم يذكروا تفسيراً لمجيء التاء المربوطة في هذه المصادر، ويبدو لي أنّ في سكوتهم عن هذا إقراراً بما قاله القدماء، وهو أنّ التاء المربوطة عوض من الحرف المحذوف.

---

(١) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٤/ ٤٠٣.

(٢) شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٦٨ ـ ١٦٩.

٤ ـ الاسم المشبه للفعل المضارع في وزنه دون زيادته، أو في زيادته دون وزنه:

وهذا الموضوع من مواضع الإعلال بالنقل يمثل له الصرفيون بمَقام، الذي أصله مَقْوَم، على مثال: مَذْهَب.

ويفسر المحدثون هذا الإعلال بالطريقة السابقة نفسها، إلا أنّهم في هذا يقولون: إنّ الحركة تشبع بعد سقوط حرف العلة، فالذي يحدث كما يلي:

مَقْوَم ـ مَقَام، بعد سقوط حرف العلة، وإشباع حركته[١].

(١) شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٩٨.

الإعلال بالحذف:

ذكر الصرفيون أنّ حروف العلة يصيبها تأثيرات معينة تؤدي إلى حذفها من الكلمة، وهذا التغيير أطلق عليه الإعلال بالحذف، وهو نوعان سماعي وقياسي، والقياسي منه يقع في المواضع التالية:

حذف الهمزة:

تحذف الهمزة من مضارع وزن «أفْعَلَ»، وفي اسم الفاعل والمفعول منه، فيقال: أكْرِمُ، ونُكْرِمُ، وتُكْرِم، ومُكْرِمُ، ومُكْرَمُ[1]. ويرى القدماء أن اجتماع همزتين في مضارع «أفْعلَ» مثل: أؤكْرِمُ، فيه ثقل حملهم على حذف إحدى الهمزتين، وأمّا حذفهم الهمزة الوحيدة في نُكْرِم، وتُكْرِم، ويُكْرِمُ، فجاء حملاً على حذفها في أكْرِمُ[2].

ويبدو لي أنّ حذفها في اسم الفاعل، واسم المفعول جاء لإطراد الباب على وتيرة واحدة، وهكذا يتناول القدماء هذا الإعلال في إطار الخفة والثقل وتناول بعض المحدثين هذا الإعلال دون أدنى تعليق عليه، كما فعل الدكتور عبدالصبور شاهين، الذي اكتفى بقوله: «ويبدو أنّ الحذف في هذه الصيغة أفْعَلَ مقتصر على كون الزيادة في أولها في صورة الهمزة، فإذا أبدلت هاءً مثل: أرق وهراق أو عيناً مثل: أنْهلَ الإبل وعنهلها ـ بقيت الزيادة في سائر تصاريف الكلمة»[3] ويبدو واضحاً أنّه لم يقدم تفسيراً صوتياً لذلك.

---

(١) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٤/٤٠٦.

(٢) ابن جني، الخصائص: ١/١١١.

(٣) شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية: ٢٠١.

أما الدكتور عبدالفتاح الحموز فقد علّل حذف الهمزة من مضارع (أفْعَل) واسم الفاعل والمفعول منه في إطار ظاهرة التعادل، وهي علّة يمكن أنْ يكون لها أثر بيّن في كثير من المسائل الصرفية[1]، فقد يحذف حرف أصيلٌ أو زائد في بعض الألفاظ لتحقيق التعادل بين لفظة وأخرى يعدّ الحذف فيها قياسياً[2].

ومما يمكن عدّه من ذلك «حذف الهمزة في تُكْرِم ويُكْرِمُ ونُكْرِم وأضرابها لتحقيق التعادل بينها وبين أكْرِم (أفْعِل) الذي حذفت منه الهمزة تخفيفاً لتجاور همزتين (أأكرم)، والقول نفسه في اسمي الفاعل والمفعول مُكْرِم ومُكْرَم، واسمي الزمان والمكان (مُكْرَم) والمصدر الميمي (مُكْرُم)؛ لأنّ أصلها مؤكْرِم ومؤكْرَم)[3]، فعلّة الحذف عند الدكتور الحموز تعود لسببين الأول التخفيف والسهولة في (أأكرم)، والثاني تحقيق التعادل بين هذا البناء، والأبنية الأخرى، ويبدو لي أنّ هذا التفسير جدير بالقبول، وبخاصة أنّ هذه المسألة أغفل تعليلها معظم المحدثين. ولم يقدّموا أيّ تفسير لذلك الحذف، وكذلك الحال عند الدكتور داود عبده الذي أشار إلى حذف الهمزة في هذا الموضع، وعدّه من قبيل اختلاف اللهجات دون أن يقدم لذلك تعليلاً[4]. ويشير الدكتور إسماعيل عمايرة إلى أنّ هذه

---

(١) الحموز، د. عبدالفتاح، التعادل في العربية، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد السادس، العدد الثاني، ١٩٩١م: ٣٤.

(٢) المرجع السابق: ٧٢.

(٣) المرجع السابق: ٧٣.

(٤) عبده، أبحاث في اللغة: ٨٧.

الظاهرة موجودة في بعض اللغات السامية الأخرى، ويعلل سقوط الهمزة بقوله: «ياء المضارعة حركتها الضم، والهمزة حرف حلقي حركته الفتح، وبذا التقت حركتان غير متماثلتين، هما الضمة والفتحة؛ وبينهما حرف حلقي هو الهمزة فسقط الحرف الحلقي (الهمزة) وتماثلت الضمة والفتحة، بأن أصبحتا حركة واحدة، هي الضمّ. وقد اطّرد هذا في العربية في مضارع «أفْعَلَ» المزيد بالهمزة»[1]. والتماثل بين أصوات اللين يحدث تحقيقاً للانسجام الصوتي بينهما، كما هو الحال في الأصوات الساكنة. والهمزة من الحروف الزوائد، ومن حروف البدل، وقد كثر تغيير العرب لها لما فيها من استثقال[2]. وحذفوا الهمزة التي جاءت فاءً في (خذ وكل ومر) تخفيفاً لاجتماع الهمزتين، همزة الوصل وفاء الفعل، فهي في الأصل (أوخذ اؤكل اؤمر)، فبعد حذف الهمزة سقطت همزة الوصل لعدم الحاجة إليها، وهذا الحذف غير قياسي[3].

حذف فاء الفعل:

يقع الحذفُ في فاء الفعل إذا كان ثلاثياً، واوي الفاء مفتوح العين، ففاؤه تحذف في المضارع، والأمر والمصدر المبني على فِعْلَة، فنقول وَعَدَ، يَعِدُ، وتَعِدُ، ونَعِدُ، وأعِدُ،

---

(١) عمايرة، د. إسماعيل، معالم دارسة في الصرف، الأقيسة المهجورة، ط٢، ١٩٩٣: ٣٥.

(٢) القيسي، مكي بن أبي طالب، الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة: ١٤٥.

(٣) ابن السراج، الأصول في النحو: ٩/ ١١٥.

وعِدْ، وعِدَة[1]. وعللّ القدماء هـذا الحذف بسبب[2] وقوع الواو بين الكسرة التـالية لها، وبين اليـاء المفتوحـة في «يَعِد» ثم حذفت الـواو مع سائر حروف المضارعة طرداً لـلباب وكذلك الحـال في صيغة الأمـر، أمّا حذفها فـي «عِدة» فقد جاء لأنّ الواو مـتلوّة بكسرة دون أن يفـصل بينهمـا فاصل (وِعْدة)، وحـذفت هنا كـما حـذفت في قيـام والأصل أن تكون قِوام، فحذفت الواو لتحركها وكسر ما قبلها[3].

وهذا الموضع من الإعلال تناوله الدكتور عبـدالصبور شاهين دون تعليق كذلك ولم يزد شيئاً عمـا قاله القدماء، فقال: «ففي هذه الحالات تسقط فـاء الفعل عندما يصاغ منه المضارع والأمر والمصدر»[4]، دون أن يقدم تعليلاً لهذا الحذف.

وقد تناول الدكتور الطـيب البكوش المثال، الواوي، ولحظ أنّ الواو تثبت في بعض الأفعال في المضـارع، وتسقط تماماً في أفعـال أخرى - وهذا ما قال به القـدماء - ثم قام بعملية إحصـاء لهذه الحالات على حسب اختلاف صـيغها لمعرفة سبب السـقوط، وعلاقة ذلك بنوع حركة العين في المضارع، وقد توصل إلى نتائج تتفق مع نتائج القدماء إلى حد

---

(١) ابن هشام، أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك ٤/٤٠٦.

(٢) الاسـتراباذي، شرح شـافية ابن الحـاجب: ٣/٨٨ ـ ٨٩؛ وابن عصـفور، الممتع في التصـريف ٢/٤٢٦.

(٣) العيني، شرح المراح في التصريف، تحقيق الدكتور عبدالستار جواد: ٣٣.

(٤) شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية: ٨٢.

ما، وذلك على النحو التالي[1]:

أولاً: يتفق مع القدماء في أنّ الواو تثبت في مضارع المثال المضموم العين في الماضي مثل: وَقُرَ يَوْقُرُ، وعلل ذلك بكون هذه الأفعال تدل على صفات، وبكونها قليلة الاستعمال والتصرف، ومن المعروف أنّ باب (فعُلَ) لا يكون مضارعه إلاّ على (يَفْعُل) فقط.

ثانياً: يتفق مع القدماء أيضاً في أنّ الواو تسقط في مضارع المثال المفتوح العين في الماضي مثل: وَعَدَ يَعِد في الماضي، بغض النظر عن حركة العين في المضارع، ولحظ أنّ ثمانية أفعال من باب (فَعَلَ يَفْعَلُ) تثبت فيها الواو، إلاّ أنّ هذه الأفعال مشتركة في الماضي بين فتح العين وكسرها مثل: وسَعَ و وسع وَبَهَ و وَبِهَ وهِل ووهَل، ووبِط ووبَط ولذلك فإنّه أهملها وخلص إلى القول: «إذا كان الفعل على وزن (فَعَلَ يَفْعَلُ) فإنّ الواو تسقط في المضارع»[2].

ثالثاً: يتفق مع القدماء في أنّ الواو تثبت في مضارع المثال المكسور العين في الماضي بشرط أن تكون العين مفتوحة في المضارع أي في باب (فَعِلَ يَفْعَلُ) مثل وَرِعَ يَوْرَع. أمّا إن كانت العين مكسورة في المضارع فإنّ الواو تسقط فيه مثل: وَرِثَ يَرِثُ وهذا هو الموضع الوحيد الذي زاد فيه شرطاً على القدماء لحذف الواو، ذلك أنّهم

(١) البكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ١٢٦ ـ ١٢٨.

(٢) المرجع السابق نفسه: ١٢٧.

اشترطوا لحذفها أن يكون الفعل مفتوح العين، وهنا حصل الحذف فيما كان مكسور العين، ثم يخلص بعد تحليل الجدول إلى النتائج التالية:

١ ـ تثبت الواو باطّراد في باب (فَعُلَ يَفْعُلُ) مثل: وَفُرَ يَوْفُرُ.

٢ ـ تسقط الواو في المضارع المكسور العين باطّراد، سواء أكان الماضي مفتوح العين مثل: وَعَدَ يَعِدُ، أم مكسورها مثل: وَرِثَ يَرِثُ.

٣ ـ تسقط الواو في باب (فَعَلَ يَفْعَلُ) مثل: وَضَعَ يَضَعُ بينما تثبت في باب (فَعِلَ يَفْعَلُ) مثل: وَرِعَ يَوْرَعَ.

وينسب سقوط الواو إلى كسرة عين الفعل المضارع فيقول: «ولا شك أنَّ كسرة عين المضارع سبب من الأسباب في إسقاط الواو باطّراد فللواو خصائص الضمة الحلقية، وهو ما يجعلها منافرة للكسرة، لذلك تسقط الواو فتخف الصيغة»(١) ويعلل سقوط الواو فيما كان مفتوح العين في المضارع الذي ماضيه مفتوحها وعدم سقوطها فيما كان مفتوح العين في المضارع الذي ماضيه مكسور العين، وذلك لأن «سقوط الواو في يَفْعَلُ من فَعَلَ ذو قيمة تمييزية إذ نتمكّن بفضله من معرفة ماضي الفعل فلا نخلطه بِفَعِل»(٢). وأخيراً يخلص إلى نتيجة مفادها أنّ الواو تنزع إلى السقوط قبل الكسرة، والى الثبوت قبل الفتحة والضمة.

---

(١) البكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث: ١٢٨.

(٢) المرجع السابق نفسه: ١٢٩.

والعلاقة بين سقوط الواو والكسرة في عين المضارع أشار اليها القدماء، يقول ابن عصفور: «وإن وقعت الواو فاءً في فعلٍ على وزن فَعِلَ بكسر العين فإنّ مضارعه يجيء على قياسه من الصحيح، وهو يَفْعَلُ ولا تحذف الواو لأنها لم تقع بين ياء وكسرة، نحو وَجِلَ يَوْجَل»[1]، ومع أننا نختلف في موضع الواو هنا مع القدماء - إذ إنّها تقع بين حركة الياء (الفتحة) وصوت صامت الجيم - إلاّ أن الفضل يسند لهم في التنبه إلى العلاقة بين سقوط الواو، وحركة عين المضارع التي فطن لها الدكتور البكوش، وعلى هذا فإنني أجد القدماء قد سبقوا الدكتور البكوش في قوله: «نخرج بملاحظتين هامتين أولاً: تسقط الواو باطراد في يَفْعِلُ»[2]، دون مراعاة لعين الماضي، سواء كانت مفتوحة أو مسكورة، إنّ هذه الملاحظة التي ذكرها، قد تنبه لها القدماء كما أسلفت، بيد أنّها لم تشتهر في كتبهم كثيراً عند حديثهم عن حذف المثال الواوي، لندرة الأفعال التي جاءت على هذه الصيغة، ومع هذا، فقد ذكرها بعضهم بكل وضوح. يقول ابن عصفور: «وقد شذت ألفاظ فجاء المضارع منها على يَفْعِلُ فحذفت الواو لوقوعها بين ياءٍ وكسرة. وهي: وَرِثَ يَرِثُ، ووَرِيَ الزّنْدُ يرى، أي (خرجت ناره)، ووَفِقَ يَفِقُ (وفقت أمرك صادفته موافقاً)، ووَغِمَ يَغِمُ (وَغِمَ حقد)، ووَمِقَ يَمِقُ، ووَثِقَ يَثِقُ، ووَحِرَ صدره، يَحِرُ أي (أضمر الحقد)، ووَغِرَ يَغِرُ (وغرَ صدره امتلأ غيظاً)، ووَعِمَ يَعِمُ (وَعِمَ الدار قال لها أنعمي)، ووَسِعَ يَسَعُ ووطِىءَ يَطأ،[3] وورِمَ يَرِمُ، وَوَلِه يَلِهُ.

---

(١) ابن عصفور، الممتع في التصريف: ٢/ ٤٣٢.

(٢) البكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث: ١٢٨.

(٣) ابن عصفور، الممتع في التصريف: ٢/ ٤٣٤.

ومع أهمية الملاحظة التي تشير إلى العلاقة بين سقوط الواو وحركة عين المضارع، إلاّ أنّها ليست التفسير العلمي المنشود لسقوط الواو في مضارع الفعل المثال، وأمره، ومصدره، فيما نرى، ففي تصريف الفعل المثال: وَعَدَ يَعِد عِدّ، عِدَة، ويتراءى لي أنّ السبب في سقوط الواو كما يلي:

١ ـ في حالة المضارع:

يَعِد، الأصل أن يكون الفعل (يَوْعِد) إلا أنّ الواو صوت ضعيف كما بين اللغويون، وزيادة على ذلك أنه جاء في المضارع (يَوْعِد) ساكناً في نهاية المقطع وهذا ممّا يزيد في ضعفه، ولذلك حذف ولعلّ هذا هو السبب لا كما يتخيل القدماء أنه وقع بين ياء وكسر، وحقيقة الأمر أنّه وقع بين حركة الياء ـ الفتحة ـ وبين صوت صامت ـ العين ـ وأمّا الكسرة فإنّها حركة للعين، وقد جاءت بعدها، وأمّا الحالات التي لم يسقط فيها الواو عدا باب فَعُل يَفْعُل مثل: وَفُرَ يَوْفُر لأنّه «لا تطرأ عليه التغييرات الناتجة عن الاستعمال»[١]، وهي ما كان منْ باب فَعِلَ يَفْعَل مثل: وَرِعَ يَوْرَع، أقول لم تسقط الواو في هذا الباب على الرغم من أن نسيجها الصوتي والمقطعي يشبه ذاك الذي يحدث فيه الحذف، لتحقيق أمن اللبس في حركة عين الماضي، فما كانت العين في ماضيه مكسورة فإنّ الواو في مضارعه تثبت مثل: وَرِعَ يوْرَع، وما كانت العين في ماضيه مفتوحة فإنّ الواو في مضارعه تسقط مثل: وَضَعَ يضَع. هذا في مفتوح العين

---

(١) البكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث: ١٨.

في المضارع، أمّا مكسور العين في المضارع فإنّ الواو فيه تسقط باطراد بغض النظر عن حركة العين في الماضي، سواء كانت مفتوحة مثل: وَعَدَ يعِد أم مكسورة مثل: وَرِثَ يَرِثُ.

٢- الأمر:

وفي الأمر فإنّ الأصل أن يكون الفعل على صيغة: افْعل (اِوْعِد) وفي هذه الصيغة سبقت الواو الساكنة الضعيفة بكسر، وهذا تتابع تكرهه العربية، لذا سقطت الواو، فصارت الصيغة اِعِد ولأنّ الواو الساكنة سقطت، لم يعد هناك حاجة لهمزة الوصل، لأنّ الحرف التالي لها ـ العين ـ متحرك، لذا تسقط همزة الوصل، وتصبح الصيغة للأمر: عِدْ.

٣- المصدر:

ويصاغ من (فَعَلَ) الذي فاؤه واو على وزن (فَعْل)، أو (فِعْلة) مثل: (وَعْد)، و(وِعْدَة)، وفي (فِعْلَة) تحذف الواو لثقل الكسرة في الواو[١]، غير أنّ هذا الحذف يكون في المصادر دون الأسماء على ما يذكر ابن منظور[٢]، ويروي الفراء عن العرب أنّهم يقولون: «ضَعْه غير هذه الوضْعَة، والضِّعَة، والضَّعَة»[٣]، دون التفريق بين الأسماء

---

(١) ابن عصفور، الممتع في التصريف: ٢/ ٤٣١.

(٢) اللسان، باب الدال فصل الواو (وعد).

(٣) الفرّاء، معاني القرآن: ١/ ٩٠.

والمصادر، ويذكر الزجاج أنّه يقال: «هذه جِهَةٌ، ووَجْهةٌ، ووِجْهَةٌ، وكذلك ضَعَةٌ، ووَضْعَةٌ، وضِعَةٌ»[1]، دون أن يخصص الحذف في المصادر، ويبدو لي أنّ حذف الواو في بعض الأوجه جاء لكره العربية للتتابع الواو والكسرة، وليس للتفريق بين المصادر والأسماء كما يذكر الصرفيون، ويعزّز هذا ما رواه الفرّاء عن العرب، وقد نصّ على أنّه سمعه منهم، فالوِضْعَة فيما رواه الفرّاء بمعنى (الوَضْع)، وهو مصدر (وَضَعَ) على أنّ هذا التتابع المستكره في بعض البيئات اللغوية مقبول في بيئات أخرى، ولهذا جاءت الأوجه الثلاثة في رواية الفرّاء والزجاج، وهذا ما يعزّز فكرة الألفة اللغوية التي أشرنا إليها من قبل، فما يبدو ثقيلاً في بعض البيئات اللغوية، يبدو خفيفاً في بيئات أخرى، ويوثق هذا عندي ما ذهب إليه الدكتور نهاد الموسى من أنّ «بناء العربية قد أقيم على لهجات متعدّدة كانت تسود في مواطن من الجزيرة خلال قرن ونصف قبل الإسلام، وقرن ونصف بعده، وكانت هذه اللهجات على ما يظهر، تلتقي على قدر أساسي مشترك في نُظُمها الصوتية والصرفية والنحوية، والدلالية، ثم تفترق في أشياء من ذلك جهد اللغويون والنحويون في حصرها عندما بدأ التقعيد»[2]، ويضرب لذلك أمثلة من المسائل الصرفية منها قول بعض العرب، وِعْدَة في عِدَة[3].

ومن مواضع الإعلال بالحذف، حذف الواو والياء عند صياغة اسم المفعول من

---

(١) الزجّاج، معاني القرآن وإعرابه ١/ ٢٢٥.

(٢) الموسى، د. نهاد، اللغة العربية وأبناؤها: ١٩.

(٣) المرجع السابق: ٤٨.

الفعل الأجوف الواويّ واليائيّ، وهذا الموضوع قد سبق الحديث عنه في باب الإعلال بالنقل، فلا أرى إعادته هنا رغبة في الاختصار.

وبعدُ، فقد تبيّن لنا أنّ المحدثين يتفقون مع القدماء في جوهر تفسيرهم للإعلال بالقلب، من حيث قضية أصل الصوت المُعَلّ، بيد أنّ لكل فريق تعليله لسبب هذا القلب، فالمحدثون يفسرون عملية القلب (قلب الياء واواً) بقانون المماثلة، وينسحب قانون المماثلة عند بعضهم على ما كان على وزن فُعْلى مثل طُيْبى دون التمييز بين الاسم والصفة، أمّا ما كان على وزن (فَعْلى) مثل: شَرْيَا التي صارت بعد الإعلال شَرْوى، فلم نجد لإعلالها تفسيراً عند أصحاب هذا المنهج، ولهذا فإنني أميل إلى أنّ الإعلال في باب فَعْلى الذي تقلب فيه الياء واواً أحياناً، وأحياناً تأتي على الأصل، إنما هو إعلال اعتباطي لا يخضع لقانون، بخلاف ما كان على وزن فُعْلى فإنّه يخضع لقانون المماثلة، حيث تقلب الياء نصف المد إلى ضمة طويلة، وذلك لكره العربية لهذا التتابع الثنائي ضمة ثم ياء ساكنه نصف مد).

وفي قلب الواو والياء همزة، يرى بعض المحدثين أنّه لا علاقة بين صوت الهمزة وأصوات المد والعلة، وعليه فلا إبدال بين الهمزة من جهة وبين الواو والياء من جهة أخرى. وتنبّه هؤلاء إلى أنّه في اللغة العربية تتابعات صوتية غير مرغوب فيها ، ومن ذلك توالي حركة الفتحة الطويلة، مع نصف الحركة (الواو أو الياء)، ولذلك يلجأ المتكلم إلى إسقاط الواو أو الياء وإحلال الهمزة محلها لتكوين مقطع عربي سليم.

ويتراءى لي أنّ السبب في هذا التبادل كره العربية لبعض التتابعات المرفوضة وهي

النطق بصامت ضعيف من جنسه، كالواو مع الضمة، والياء مع الكسرة، وكذلك الواو مع الكسرة، وذلك في حالتي الرفع والجر لهذه الأمثال.

وفي قلب الواو والياء همزة إذا وقعت عيناً لاسم فاعل، فإنني أرى السبب في ذلك، يعود لكره العربية لبعض التتابعات الصوتية المرفوضة، وهي في هذه الحالة توالي حركة الفتحة الطويلة مع نصف الحركة، (الواو أو الياء) ولذلك يعمد المتكلم إلى إسقاط الواو أو الياء، وإحلال الهمزة محلها. وهذا ينسحب على موضع آخر من مواضع الإعلال، وهو أن تقع الواو أو الياء بعد ألف (مفاعل)، أو ما يشبه في عدد الحروف، ونوع الحركات، بشرط أن يكون الحرف الثالث في مفرده حرف مد مثل: عجوز، إذ تجمع على عجائز، وصحيفة تجمع على صحائف، وهما قبل الإعلال ينبغي أن تجمعا على عجاوز، وصحايف.

وذكر الصرفيون أنّ جمع مصيبة على مصائب من باب الشذوذ، لأنّ الياء أصلية، ويبدو لي أنّ في هذا بعض التجوز، لأنّ المدّة الزائدة في المفرد لا تختلف عن المدة الأصلية من النواحي الصوتية، والإعلال يحدث في اللغة لأسباب صوتية، ويظهر لي أنّ الإعلال هنا يعود لاختلاف اللهجات، التي لم يكتب لها الشيوع.

وقد ربط القدماء بين عين اسم الفاعل والفعل، فقرّروا أنّه إذا صحت حروف العلة الواو أو الياء في الفعل صحّت في اسم الفاعل، نحو: عاوِر وصايِد في عَوِر وصَيِدَ، ويتراءى لي أنّ ذلك يعود لاختلاف اللهجات أيضاً، وكل ذلك يدور في فلك قانون السهولة والتيسير، الخاضع لما يسمى بالألفة اللغوية، فما يألفه الإنسان من الأساليب

اللغوية، والأصوات ومخارجها سهل عليه، وقد يكون صعباً على غيره، وما لا يألفه من ذلك صعب عليه، وقد يكون سهلاً على غيره.

وتفسير المحدثين لهذا الإعلال يدور حول فكرة واحدة وهي: أنّ الواو أو الياء إذا وقعت إحداهما بعد فتحة طويلة، زائدة، سقطت وحلّت محلها الهمزة هذا في حالة الوقف، أمّا في حالة الوصل، فإنّ العربية تكره الواو مع الضمة والكسرة، والياء مع الكسرة، فلذلك تلجأ إلى أن تخالف بينهما بإبدال الياء أو الهمزة.

وفي ضوء هذا فسّروا إبدال الواو أو الياء همزة إذا وقعت بعد حرف علة، بشرط أن يفصل بينهما ألف (مَفَاعِل)، مثل أوّل التي تجمع على أوائل، وسيّد على سيائد، والأصل أواوِل وسياوِد.

غير أنّ هناك مواضع أخرى لم تبدل فيها الواو أو الياء همزة مع أنّها تخضع للظروف الصوتية نفسها، مثل معايش، جمع معيشة، لأنّ الواو ليست زائدة في المفرد، وضياون جمع ضَيْون، لأنّ الواو صحت في المفرد، وغيرهما، ففي هذين المثالين لم يجنح المتكلم إلى المخالفة والهمز كما يرى المحدثون، ولذلك فإنني أجد تفسير أصحاب هذا المنهج ليس شاملاً للظواهر الصرفية كلها، ولعلّ هذا يعزز ما نذهب اليه في أنّ الاختلاف في المسائل الصرفية، وصيغ البناء الصرفي يعود كثير منه لاختلاف اللهجات، وإلى ما يسمى بالألفة اللغوية.

وأمّا فكرة التتابعات الثنائية المستكرهة أو المرفوضة، فهي فكرة عربية قديمة، تنبّه لها اللغويون العرب القدماء، وعالجوا كثيراً من المسائل الصرفية والصوتية في ضوئها، وليس

للمحدثين فضل سوى أنّهم زادوا ملامحها وضوحاً، وتوسّعوا في تطبيقها على بعض مسائل الصرف.

وفسّر أصحاب هذا المنهج إبدال الألف ياءً في ضوء قانون المماثلة ومن ذلك جمع مفتاح على مفاتيح والأصل أن تجمع على مفاتِ اح.

وأمّا الإعلال بالنقل فإنّ لأصحاب هذا المنهج أكثر من تفسير فيه، فبعضهم يقول: تسقط الواو نظراً لكراهة اجتماعها مع ضمة (wu) فتبقى للفعل المضارع في وزنه دون زيادته أو في زيادته دون وزنه مثل: مقْوَم تصير مَقَاماً.

وفي مسائل الحذف، لم نجد تفسيراً لأصحاب المنهج الوصفي في حذف الهمزة من مضارع وزن (أفْعل) وفي اسم الفاعل والمفعول منه مثل: أكْرم ونُكْرم، وتُكْرم، ومُكْرِم، ومُكْرَم، لكنّنا وجدنا لها تفسيراً صوتياً عند الدكتور إساعيل عمايرة، كما علّلها الدكتور عبدالفتاح الحموز في ضوء ظاهرة التعادل، فعنده حذفت الهمزة للسهولة والتيسير ولتحقيق التعادل بين هذا البناء، والأبنية الأخرى.

وفي حذف فاء الفعل إذا كان ثلاثياً، واويّ الفاء مفتوح العين، مثل: يَعِد، ونعِد، وأعد، وعِد، وعدِة، من وَعَد؛ لم يقل بعض أصحاب هذا المنهج شيئاً، وفسّرها بعضهم بسبب نزوع الواو إلى السقوط قبل الكسرة، وإلى الثبات قبل الفتحة والضمة. والعلاقة بين سقوط الواو والكسرة في عين المضارع أشار إليها القدماء، ومنهم ابن عصفور.

ويتراءى لي أن سقوط الواو في حالة المضارع (يَوْعِد يَعِد) لأنّ الواو صوت ضعيف كما بيّن اللغويون، وزيادة على ذلك أنّه جاء في مضارع (يَوْعِد) ساكناً في نهاية المقطع،

وهذا مما يزيد في ضعفه، ولذلك حُذف وأمّا الحالات التي لم يسقط فيها الواو عدا باب فَعُل يَفعُل مثل: وَقُر يَوْقُر لأنه لا تطرأ عليه التغييرات الناتجة عن الاستعمال، تلك الحالات التي من باب فَعِلَ يَفْعَل مثل: ورِعَ يَوْرَع، فهنا لم تسقط الواو في هذا الباب على الرغم من أنّ نسيجها الصوتي والمقطعي يشبه ذاك الذي يحدث فيه الحذف، لتحقيق أمن اللبس في حركة عين الماضي، مما كانت العين في ماضيه مكسورة فإنّ الواو في مضارعه تثبت مثل وَرِعَ يَوْرَع، وما كانت العين في ماضيه مفتوحة، فإنّ الواو في مضارعه تسقط، مثل، وَضَعَ يَضَعُ. هذا في مفتوح العين في المضارع، أمّا مكسورها، فإنّ الواو فيه تسقط باطراد بغض النظر عن حركة العين في الماضي، سواء كانت مفتوحة مثل وَعَدَ يَعِد أم مكسورة مثل: وَرِثَ، يَرِثُ.

وفي صيغة الأمر من وَعَدَ (اوعِد) فهنا سبقت الواو الساكنة الضعيفة بكسر، وهذا تتابع تكرهه العربية، لذا سقطت الواو فصارت الصيغة اعِد ولأنّ الواو الساكنة سقطت، لم يعد هناك حاجة لهمزة الوصل لأن الحرف التالي لها متحرك، لذا سقطت همزة الوصل، فأصبحت الصيغة (عِد).

وأمّا مصادر هذا الفعل مثل (وِعْدة ـ عِدَة) فقد جاءت عند العرب بصور عِدّة (عِدَة، ووِعْدة، ووَعْدَة)، ويبدو لي أنّ حذف الواو في بعض هذه الأوجه جاء لكره العربية لتتابع الواو والكسرة، وليس للتفريق بين المصادر والأسماء كما يذكر الصرفيون، على أنّ هذا التتابع المستكره في بعض البيئات اللغوية مقبول في بيئات أخرى، ولهذا جاءت الأوجه الثلاثة في رواية الفرّاء والزجاج، وهذا ما يعزز فكرة الألفة اللغوية التي أشرت إليها من قبل.

الإبدال:

يعرّف اللغويون الإبدال بأنّه وضع حرف مكان حرف آخر، دون أن يشترطوا أن يكون حرف علة أو غيره، أو هو اتفاق الكلمتين في جميع أصواتها عدا واحداً، مع تناسب المعنى بين اللفظين، وذلك مثل مَدَحَ ومَدَه، وأرقْتَ و هَرَقْتَ[1]. والإبدال نوعان الإبدال اللغوي، والإبدال الصرفي، والذي يعنينا هنا النوع الثاني (الإبدال الصرفي)، الذي يطلق على إبدال حرف من غيره لضرورة تصريفية، «فالبحث في الإبدال الصرفي ينبغي أن يقتصر على تلك الصور اللغوية التي حدث فيها الإعلال والقلب، والإبدال، والتي لم يعد للأصول أو الصور الأولى استعمال فـ: قال، وسار، وقضاء، واضطر وغيرها هي من البحث الصرفي لعدم استعمالنا لصيغ أخرى فيها، فلا يستعمل قوَل، وسَيَرَ، وقضَاي، واضترّ»[2]. وسأقتصر الحديث هنا على الإبدال في غير حروف العلة، جرياً على تقسيم الصرفيين وفصلهم للإعلال المختص بحروف العلّة عن الإبدال الذي يتجاوزها إلى غيرها، مع مراعاة الابتعاد عن الإبدال اللغوي السماعي الذي لا يخضع لضرورة أو قانون صرفي، لأنّ هذا النوع من الإبدال لم يُدخله الصرفيون ـ قديماً وحديثاً ـ في أبواب علم الصرف، ومن المسائل الصرفية التي تدخل في باب الإبدال الصرفي:

---

(١) ابن فارس، الصاحبي: ٣٣٣؛ وابن يعيش، شرح المفصل ١٠/٧؛ والاستراباذي؛ شرح الشافية: ٣/١٩٧.

(٢) البوّاب، د. علي حسين، ظاهرة الإبدال اللغوي، دراسة وصفية تطبيقية، در العلوم للطباعة والنشر ـ الرياض، ط: ١، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤: ٢٤.

١ - إبدال الواو والياء تاءً :

تبدل الواو والياء تاءً إذا جاءت فاء في وزن «افْتَعَلَ» أو أحد مشتقاته، كالمضارع، والأمر، واسم الفاعل، بشرط أن لا يكون أصلهما الهمزة، فنقول: اتّعد، واتّسر من وعد ويسر، وذلك بقلب الواو والياء تاءً ثم أدغمت في تاء (افْتَعَلَ»[١]. ويعلل ابن يعيش قلب الواو والياء تاءً بقوله: «قلبوها إلى التاء لأنّها حرف جَلَدٌ قوي لا يتغير بتغير أحوال ما قبله، وهو قريب المخرج من الواو وفيه همس مناسبٌ لين الواو»[٢].

ويعلل المحدثون هذا القلب بسبب كره اللغة العربية لبعض التتابعات الثنائية، مثل، تتابع كسرة ثم ياء نصف مد ساكنة، كما في ايْتزنَ وايْتسر، ومنها تتابع الكسرة ثم واو نصف مد ساكنة مثل: اوْتصل[٣]، وفي مثل هذه الحالة تجنح العربية إلى إلغاء هذا التتابع عن طريق تحويل نصف المد الساكن إلى صوت طويل، ولهذا ورد أنّ من العرب من أهل الحجاز من يجري ذلك على الأصل من غير إبدال، ويحتمل من التغير ما يجتنبه الآخرون فيقول ايتعد وايتزن فهو موتعد ومِوتزن»[٤]، أمّا الكثرة الغالبة من لغة العرب فقد جاءت على إبدال الواو أو الياء تاءً، وهو إبدال قياسي، كما بيّن ذلك الصرفيون.

---

(١) الاستراباذي، شرح الشافية: ٣/ ٢١٩؛ والمراغي، تهذيب التوضيح: ٢/ ١٨٨؛ وابن السراج، الأصول في النّحو: ٣/ ٢٦٨.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصّل: ١٠/ ٣٧.

(٣) المطلبي، في الأصوات اللغوية، دراسة في أصوات المد العربية ٢٢٩؛ وشاهين المنهج الصوتي للبنية العربية: ٧١.

(٤) الاستراباذي، شرح الشافية: ٣/ ٨٣.

ويبدو لي أنّ التفسير الصوتي لهذا الإبدال هو كما يلي: أولاً: تسقط الواو أو الياء نتيجة التتابعات الثنائية المرفوضة في اللغة العربية (اوْتصَلَ ← ائصَلَ، وايتسر ←اتّسَرَ» ثم اختل إيقاع الكلمة فضعّفت التاء لمعالجة ذلك الخلل، فصارت ائصَلَ ←اتّصل، واتّسَرَ← اتَّسَرَ، وبدا الأمر وكأنّ الواو أو الياء أبدلت تاءً. وهذا ما حصل في صيغة الأمر من وزن افْتَعَل، وأمّافي اسم الفاعل مُيْتسِر، ومُوْتَصِل، فقد سقطت الياء نتيجة تتابع ضمة ثم ياء نصف مد ساكنة في الأولى، وسقطت الواو نتيجة تتابع ضمة ثم واو نصف مد ساكنة في الثانية، وبعد ذلك حصل خلل في إيقاع الكلمة فضعّفت التاء في كلتا الكلمتين للتخلص من ذلك الخلل وبدا الأمر وكأن الواو والياء أبدلت تاء في اسم الفاعل.

٢ـ إبدال تاء الافتعال طاءً:

تبدل التـاء في «افْتَعَلَ» ومشـتقـاتها إذا كان فـاء الكلمة حـرفاً من حـروف الإطباق وهي: الصاد والضاد، والطاء والظاء، وهذا الإبدال بين التـاء في الافتعال، والطاء مطرد لا يكون غـيره فـتقـول: اصطبر، واضـطرب، واظطهر، واطّرد، في اصـتبـر واضترب واظتهر، واطترد[١]. ويعلل ابن عـصفور هذا الإبدال بقـوله: «إنّ التاء منفـتحة مـنسفلة، وهذه الحروف مطبقة مستعلية فأبدلوا من التاء أختها في المخرج، وأخت هذه الحروف في الاستعـلاء والإطباق وهي الطاء»[٢]. فمسـوّغات الإبدال بين التاء والطاء مـتوافرة، وهي الاتحاد في المخـرج والاختـلاف في الصفـة، فأخـذت التاء صـفة الاسـتعـلاء والإطباق، فصارت طاءً، وذلك لمجاورتها حرفاً من حروف الإطباق. ويرى بعض المحدثين أنّ هناك مسوّغات صوتية للتبادل بين الأصوات، وهي: التجانس والتقارب و«الدال والتاء والطاء أصوات متجانسة، فمخـرجها من بين طرف اللسان وأصول الثنايا، وتسمى عند المحدثين أسنانيـة لثويّة، والدال صـوت مجهـور شديد منفـتح، والتاء نظـيره المهمـوس، أمّا الطاء فصوت شديد مطبق مجهور عند علمـاء العربية القدامى، فهو نظير الدال المطبق، أمّا عند المحدثين فمهموس، وهو النظير المطبق للتاء»[٣]. ويعلل ابن جني هذا الإبدال بقـوله: «لمّا

---

(١) ابن عصفور، الممتع في التصريف: ١/ ٣٦٠؛ وابن جني، سر صناعة الإعراب: ١/٢١٧؛ وابن السراج، الأصول في النحو: ٣/ ٢٧١؛ والمراغي، تهذيب التوضيح: ٢/ ١٨٩.

(٢) ابن عصفور، الممتع في التصريف: ١/ ٣٦٠ ـ ٣٦١.

(٣) البوّاب، ظاهرة الإبدال اللغوي، دراسة وصفية تطبيقية: ٧٢ ـ ٧٣.

رأوا التاء بعد هذه الأحرف، والتاء مهموسة، وهذه الأحرف مطبقة، والتاء مخفتة، قرّبوها من لفظ الصاد والضاد والظاء بأن قلبوها إلى أقرب الحروف منهن، وهو الطاء لأنّ الطاء أخت التاء في المخرج، وأخت هؤلاء الأحرف في الإطباق والاستعلاء»(١). فقد استخدم ابن جني كلمة المقاربة التي تفيد معنى المماثلة عند المحدثين. واستخدمها كذلك ابن يعيش عند تعليله لهذا الإبدال، فيقول: «فأبدلوا من التاء طاءً لأنّهما من مخرج واحد ألا ترى أنّه لولا الإطباق في الطاء لكانت دالاً. ولولا جهر الدال لكانت تاءً فمخرج هذه الحروف واحد ، إلاّ أنّ ثمّ أحوالاً تفرق بينهن، من الإطباق والجهر والهمس وفي الطاء إطباق واستعلاء يوافق ما قبلها، فيتجانس الصوت، ويكون العمل من وجه واحد فيكون أخفّ عليهم»(٢) فعلة الإبدال عند ابن يعيش من أجل إحداث تجانس بين الأصوات، وهو ما يطلق عليه المحدثون الانسجام الصوتي.

ويعد المحدثون هذا الإبدال نوعاً من أنواع المماثلة أو التأثر يقول، إبراهيم أنيس: «والمحدثون من علماء الأصوات اللغوية قرّروا أنّه قد يتجاور صوتان لغويان ويتأثر الأوّل منهما بالثاني، واصطلحوا على تسمية هذا النوع من التأثر بالرجعي Regressive. وأحياناً يتأثر الصوت الثاني بالأول، وسمّوا هذا بالتأثر التقدّمي Progressive»(٣) فهذا النوع من الإبدال بين التاء والطاء ناتج عن تجاور صوت التاء لأحد الأصوات المطبقة،

---

(١) ابن جني، سر صناعة الإعراب: ١/٢١٧ ـ ٢١٨؛ وابن جني، الخصائص: ٢/١٤١.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل: ١٠/٤٧.

(٣) أنيس، الأصوات اللغوية، ط:٥، ١٩٧٩ : ١٨٠.

فتأثر الصوت الثاني (التاء) في الأول (أحد الأصوات المطبقة) فقلبت التاء طاء، وهو من التأثر التقدمي، ويرى الدكتور إبراهيم أنيس أن التاء تقلب ضاداً، وهو ما نخالفه فيه، يقول عن الإبدال في اظطلم: «وقد اجتمع في هذا المثال صوتان متجاوران، الأوّل منهما مجهور مطبق، وقد أثّر في الثاني فجعله مجهوراً مطبقاً مثله، فوجب إذن أن تصبح التاء ضاداً، كالتي ننطق بها الآن، وهذه الضاد الحديثة هي التي سمّاها القدماء طاء»[1] ويتفق الدكتور داود عبده مع الدكتور إبراهيم أنيس في أنّ هذا الإبدال ناتج عن قانون المماثلة، بيد أنّه يخالفه في أنّ التاء تقلب ضاداً ويذهب إلى أنّ التاء تقلب طاءً، كما قال القدماء من قبل[2]. وإلى هذا ذهب معظم المحدثين مثل الدكتور عبدالصبور شاهين[3]، والدكتور عبدالحميد مصطفى السيد[4]، والدكتور عبدالعزيز مطر[5]. وغيرهم.

وبعد، فإنني أميل إلى أنّ علماء العربية القدماء قد درسوا مظاهر المماثلة عند معالجتهم صيغة «افْتَعَلَ» من الأفعال المبدوءة بالأصوات المطبقة (الصاد ،والضاد، والطاء، والظاء) وأنّهم توصلوا إلى سرّ هذا التأثر ومسوّغاته، فتنبهّوا إلى أنّه لا بدّ من تجاور الأصوات حتى يؤثر بعضها في بعضه، وتنبهوا إلى أثر صفات الأصوات في هذا التأثر،

---

(١) أنيس، الأصوات اللغوية: ١٨١.

(٢) عبده، أبحاث في اللغة: ١٣.

(٣) شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية: ٢١٠، و ٦٨.

(٤) السيد، عبدالحميد، ظاهرة المشاكلة في اللغة العربية: ٤٤.

(٥) مطر، علماء الأصوات العرب سبقوا اللغويين المحدثين في ابتكار نظرية التماثل: ٥٤.

وبيّنوا أنّ الهدف مـن هذا التأثر هو الرغبـة في الانسجـام والتقـريب بين الأصوات، لأنّ ذلك أخف وأسـهل على المتكلم، أمّا المحـدثون فلم يأتوا بجـديد يذكـر في هذه المسـألة سـوى أنّهم وضّحوا مـلامح المماثلة وحـدّدوها، زيادة على الاخـتلاف في المصطلحـات فقط.

إبدال تاء الافتعال دالاً:

تبدل التاء في «افْتَعَلَ» ومشتقـاتها دالاً إذا كانت فاء الكلمة دالاً، أو ذالاً، أو زاياً، وهذا الإبدال بين التاء والدال مطّرد إذا جاء على هذه الصورة[1]، فتقول: ادّحَرَ وازْدَجَرَ واذْدكَرَ في ادْتَحـرَ، وازتَجَرَ، واذتكر؛ ويجـوز في الكلمـة التي تبـدأ بذال أن تقلب هذه الذال دالاً ثم تدغم في الدال الثانـية، لتصير ادّكر ،ويجوز أيضـاً ان تبقى الذال الأولى وتقلب الدال ذالاً ثم تدغمها لتـصير اذّكر[2]. وقد تبـدل التاء دالاً بغير اطراد إذا سبقت بجيم، فتقول في اجتمعوا اجدمعوا، والأكثر أن تأتي بالتاء.[3]

ويعلل الصرفيون القدماء هذا الإبدال بأسبـاب تعود إلى مخارج الحروف وصفاتها، وميل اللغة إلى تقـريب الحروف إلى بعضها تحقـيقاً للانسجام الصوتي الذي يسـهل عملية النطق، يقول ابن السّراج في ازدان وازْدرع): «إنّ التـاء كانت مهموسة والزاي مـجهورة، فأبدلوا من التاء حرفاً من موضعها مجهوراً، وهو الدال»[4]. وإلى هذا ذهب ابن جني في كتابه سر صناعة الإعراب والخـصائص وابن عصفور، وابن يعيش[5]، فتبادل التاء والدال

---

(١) ابن السـرّاج، الأصول في الـنحو: ٣/ ٢٧٠، وابن جني، الخـصائص: ٢/ ١٤٢؛ وابن عصـفور، الممتع في التصـريف: ١/ ٣٥٦؛ وابن يعـيش، شرح المفـصل: ١٠/ ٤٨؛ وابن جني، سر صناعة الإعراب: ١/ ١٨٥.

(٢) ابن عصفور، الممتع في التصريف: ١/ ٣٥٧؛ وابن السرّاج، الأصول في النحو: ٣/ ٢٧١.

(٣) ابن عصفور، الممتع في التصريف: ١/ ٣٥٧.

(٤) ابن السرّاج، الأصول في النحو: ٣/ ٢٧٠.

(٥) ابن جني، سـر صناعة الإعـراب: ١/ ١٨٥؛ وابن جني، الخصائص: ٢/ ١٤٢؛ وابن عـصفـور، الممتع في التصريف، :١/ ٣٥٦؛ وابن يعيش، شرح المفصّل: ١٠/ ٤٨.

عند القدماء يعود لتأثير الأصوات المجهورة ـ الدال والذال والزاي، في التاء المهموسة. فتقلبها إلى صوت مجهور.

ويرى المحدثون الذين ساروا في فلك المنهج الوصفي أنّ هذا الإبدال بين التاء والدال، مظهر من مظاهر المماثلة، حيث اجتمع «صوتان متجاوران الأول منهما مجهور والثاني مهموس، فتأثر الثاني بالأول، وانقلب إلى صوت مجهور أيضاً ليجتمع صوتان مجهوران، ولأنّ التاء المهموسة حين يجهر بها تصير دالاً أصبحت هذه المثل ادّعى، اذدكر، ازداد، وهذا تأثر تقدمي لأنّ الثاني تأثر بالأول»[1]. ومثل هذا الكلام ردّد معظم المحدثين الذي ساروا في فلك المنهج الوصفي، ومن بينهم[2] الدكتور عبدالصبور شاهين، والدكتور داود عبده والدكتور عبدالعزيز مطر، والدكتور عبدالحميد مصطفى السيد، وغيرهم، ويبدو واضحاً أنّ المحدثين لم يأتوا بجديد يذكر في هذه المسألة، فمسوّغات هذا التبادل ذكره القدماء ـ وهو التجاور وصفة الجهر ـ والهدف منه ذكره القدماء وهو الميل نحو المقاربة والانسجام بين الأصوات، لتسهيل عملية النطق والاقتصاد في الجهد، ولا أجد للمحدثين غير تغيير المصطلحات، والأمثلة في بعض الأحيان.

---

(١) أنيس، الأصوات اللغوية: ١٨١.

(٢) شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية: ٦٨، وعبده، أبحاث في اللغة: ١٣؛ ومطر، علماء الأصوات العرب سبقوا اللغويين المحدثين في ابتكار نظرية التماثل: ٥٣ والسيد، د. عبدالحميد، ظاهرة المشاكلة في اللغة العربية: ٤٤.

أثر الدّلالة في بعض الدّراسات الصّرفية

الدلالة في الصيغ الصرفيّة

تنبّه العلماء إلى العلاقة بين الدالّ (اللفظ) والمدلول (المعنى)، ويعود البحث في هذه القضية إلى فترة بعيدة من التاريخ، إذ بحثها علماء اليونان[١]، وعلماء العربية القدامى[٢]، وفي العصر الحديث بحثها علماء الغرب[٣]. وعلماء العربية[٤].

غير أنّ تلك الدراسات كانت تركّز على الدلالة الصوتية أكثر من الدلالات الأخرى[٥]، (الدلالة الصرفية، أو الدلالة النحوية، أو الدلالة المعجمية، أو الدلالة الاجتماعية).

والعلاقة التي تربط بين البُنى الصرفية ومعانيها، يطلق عليها الدلالة الصرفية، وهي نوع من الدلالة يُستمد عن طريق الصيغ وأبنيتها[٦]، فصيغة (فعّال)، تفيد المبالغة، وتزيد

---

(١) أنيس، د. إبراهيم، دلالة الألفاظ، ط: الرابعة، ١٩٨٠، مكتبة الأنجلو المصرية: ٦٢ _ ٦٤؛ وأبو شريفة، د. عبدالقادر ورفاقه، علم الدلالة والمعجم، ١٩٨٩، دار الفكر للنشر والتوزيع عمّان: ٢١.

(٢) أنيس، دلالة الألفاظ: ٦٤ _ ٦٧؛ وأبو شريفة، علم الدلالة والمعجم: ٢٢ _ ٣٠.

(٣) أنيس، دلالة الألفاظ: ٦٨ _ ٧٤؛ ومجاهد، د. عبدالكريم، الدلالة اللغوية: ٢٢٨ _ ٢٣٥.

(٤) أبو شريفة، علم الدلالة والمعجم: ٣٢، ٣٣.

(٥) لمزيد عن أنواع الدلالات ينظر: أنيس، دلالة الألفاظ: ٤٤ _ ٥١.

(٦) أنيس، دلالة الألفاظ: ٤٧.

في دلالتها على صيغة (فاعل)، فكلمة (كذّاب) فيها مبالغة أكثر من (كاذب)، وقد استُمدّت هذه الزيادة من تلك الصيغة التي تفيد هذا المعنى، فاستعمال «كلمة كذّاب، يمدّ السامع بقدر من الدلالة لم يكن ليصل إليه أو يتصوّره لو أنّ المتكلم استعمل كاذبا»[1]، وعلى هذا المنوال تختلف الدلالة الصرفية باختلاف البُنى.

والدلالة الصرفية، لم يتجاوز البحث فيها شذرات متناثرة في كتب الصرف، فقد أشاروا إلى العلاقة بين بعض أوزان المصادر ودلالاتها، ففي مصدر المتعدي من (فَعَل وفَعِل) الذي يأتي على (فَعْل) مثل: ضَرَبَ ضَرْباً، وفَهِم فَهْماً، ذكروا أنّه إنْ دل هذان الوزنان على حرفة أو ما في معناها فإنّ مصدرهما يأتي على (فِعالة)، مثل كِتابة، وحِجامة، وحِياكة، وخِياطة، ووِلاية[2].

أمّا اللازم منهما، فمصدر (فَعِل) يأتي على (فَعَل) مثل: بَطِر بَطَراً، وفرِح فَرَحاً[3]. وقد استثنى الصرفيون من هذا القياس بعض المسائل بسبب العلاقة بين اللفظ (البنية)، ودلالته، وهذه المسائل هي ما يلي[4]:

١ـ ما دلّ على مأيشبه الحرفة قياس مصدره فِعالة، مثل: ولِي ولاية.

---

(١) أنيس، دلالة الألفاظ: ٤٧.

(٢) طنطاوي، المغني في تصريف الأسماء: ٥١.

(٣) المرجع السابق: ٥١.

(٤) المرجع السابق: ٥٢.

٢ ـ ما دلّ على لون قياسه الفُعْلة، كحُمْرَة، وخُضْرَة.

٣ ـ ما دلّ على علاج، والوصف منه على فاعِل، قياسه فُعُول، مثل: صُعُود وقُدُوم.

٤ ـ ما دلّ على معنى ثابت قياسه (فُعُولة) مثل: يُبُوسة، ورُطوبُة.

ومصدر (فَعَل) اللازم فُعُول، مثل: قَعَد قعُوداً، ويستثنى بعض الأبواب لعلاقة الدالّ بالمدلول، وهي[1]:

١ ـ ما دلّ على حرفة قياسُ مصدره فِعالة، مثل تجارة.

٢ ـ ما دلّ على امتناع قياسه فِعال، مثل شِراد، وإِباء، ونِفار.

٣ ـ ما دلّ على تقلب واضطراب فمصدره فَعَلان، مثل: جَوَلان ونَزَوان.

٤ ـ ما دلّ على داء قياسه فُعَال، مثل سُعَال، ودُوار.

٥ ـ ما دلّ على صوت قياسه فُعَال، مثل: بُكاء وحُداء، وخُوار.

٦ ـ ما دلّ على سير قياسه فَعيل، مثل: ذَميل، (السير الليّن).

وتدلّ هذه المسائل على أنّ الصرفيين تنبهوا إلى العلاقة بين اللفظ ومعناه أو بين البنية الصرفية ودلالتها، وللدلالة أثر واضح وبيّن في صياغة هذه القواعد الصرفية، ومن

---

(١) طنطاوي، المغني في تصريف الأسماء: ٥٤.

هنا فإنّه من الممكن أن يقال إنهم في هذه المواضع قد راعـوا المنهج الدلالي في تقعيدهم.

وفي جموع التكسير تنبه الصرفيون إلى العلاقة بين اللفظ ودلالته، فـفي قواعدهم ميّزوا بين دلالة البنية إن كانت اسماً أو صفة، ونلحظ هذا في شروطهم لما يجمع على وزن من أوزان التكسير التي للكثرة أو للقلّة، فمثلاً شرطوا لما يجمع على (أفْعُل) من أبنية القلة أن يكون اسمـاً صحيح العين وغيـر ذلك، نحو نَسْر، ودلو، وظبي، فـيقال في جـمعـها: أَنْسُر، وأدلٍ، وأظبٍ[١]. وفي هذه المسألة فرقوا بين ما يجمع على هذا الوزن من الأسماء أو الصفـات، فإن كانت دلالة البنية صـفة، نحو: ضَخْم فـإنّه لا يقاس على هذا الوزن، ومـا ورد من ذلك عليـه أوّلوه، فكلمـه (عَبْد) صفـة تكسّر على أعْبُد، جـاءت على هذا الوزن لغلبة الاسميّة عليها[٢].

وتنبّهـوا أيـضاً إلى الـعلاقـة بـين اللـفظ (البنيـة) والمعـنى في حـالة التـذكـيـر والـتـأنيث، فـقالوا ممّا يكسّر علـى (أفْعُل) كل اسم رباعيّ مؤنـث بلا عـلامـة قبـل آخره مـدّ، كــذراع وأذرع، ويمين وأيْمُن[٣] لأنّ هـذه البُنـى مـؤنّثـة الدلالة، ولذا عـدّوا مـن الـشـذوذ تكسيـر غُراب ومكان وشِهـاب على: أغْرُب وأمْكُن وأشْهُب لأنّ دلالتهـا على مذكر.

ومن ذلك تفـريقهم بين العـاقل وغيـره، إذ يشتـرطون لما يكسّر على فُعَلَة أن يكون

---

(١) طنطاوي، المغني في تصريف الأسماء: ٥٤.

(٢) المرجع السابق: ٢٠٨.

(٣) الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف: ١٠٠.

وصفاً لعاقل على وزن فاعل معتل اللام، كقُضاة ورُماة وغُزاة، في قاضٍ ورامٍ وغازٍ.[1]

ومنه أنّ فعائِل يطّرد في كلّ رباعيٍّ مؤنث ثالثه مدّة، سواء أكان تأنيثه بالتاء أم بالألف مطلقاً، أم بالمعنى، كسحابة وسحائب، ورسالة ورسائل، وصحيفة وصحائف، وذؤابة وذوائب، وحلوبة وحلائب، وشِمال بالكسر، وشَمال بالفتح، تكسّر على شمائل، وعجوز وعجائز، وسعيد علماً لامرأة تكسّر على سعائد، وحبارى وحبائر[2].

بيْد أنّ الدراسات الصرفيّة القديمة التي راعت الجانب الدلالي تكاد تكون قليلة ونادرة، كما يبدو فيما مرّ من مسائل صرفية.

وقضية «الدلالة» من القضايا التي عرض لها بعض الصرفيين العرب المحدثين فيما كتبوه وقدّموه من أفكار ومعالجات جديدة لبعض مسائل الصرف.

وقد وجدت بعض الصرفيين يدرس مسائل صرفية مستقلّة، دون أن يتناول أبواب الصرف كافّة على نحو ما فعل الذين ألّفوا في الصرف التعليمي. فهذا الفريق من الصرفيين درس بعض مسائل الصرف من جانب الدلالة، ووجّه هذه المسائل توجيهاً دلالياً يقوم على إيجاد علاقة بين البنية الصرفيّة ودلالتها.

وقد رأيت أن يكون لهذه الدراسات فصلٌ مستقل، لأنّها لم تدخل في أي منهج من

---

(١) الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف: ١٠٢.

(٢) المرجع السابق: ١٠٥.

المناهج السابقة؛ فهي ليست تعليمية، ولا تسعى لتحقيق هذا الهدف، كما أنّها لم تدر في فلك المنهج الوصفي، ولم تأخذ بمعطيات علم الأصوات الحديث، وهي لم تتخذ من المقارنة والتاريخ هدياً لها، وإنّما تنطلق من قضيّة الدّلالة وما لها من أثر في صياغة البنية الصرفية.

ويتصف هذا النمط من الدراسات بالدّقة في الوصف، والعمق في التفسير، وشمولية الإحصاء، وتوجيه كثير من المسائل الصرفية توجيهاً دلالياً يعطي للمعنى الأهميّة الكبرى في تفسير بعض الظواهر الصرفية وتوجيهها.

ويَبرُزُ هذا الاتجاه من الدراسات عند الدكتور عبدالوهاب الكحلة في دراسته الموسومة بـ (العلاقة بين المفرد وجمع التكسير)،[1] إذ توصّل إلى علائق عِدّة تربط بين المفرد وتكسيره.

ويتوصّل الدكتور عبدالفتاح الحموز إلى كثير من العلائق الدلاليّة، بين البنية الصرفيّة ودلالتها، مثل: أمن اللبس، والتخفيف، وهذا ما تطالعنا به بحوثه الثرّة، نحو: (ظاهرة التغليب في العربيّة)[2]، و (ظاهرة التعويض في العربيّة)[3]، و (مواضع

---

(١) الكحلة، د. عبدالوهاب، العلاقة بين المفرد وجمع التكسير، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة الآداب واللغويات المجلد: ٨ العدد: ١.

(٢) الحموز، د. عبدالفتاح، ظاهرة التغليب في العربية، منشورات جامعة مؤتة، ١٩٩٣.

(٣) الحموز، د. عبدالفتاح، ظاهرة التعويض في العربية، دار عمّار، ط١، ١٩٨٧.

اللبس في العربية وأمن لبسها)[1]، و (باب التصغير في مظانّ النحو واللغة)[2]، و (التعادل في العربية[3]، و (اللبس وأمنه في النسب في الكلام العربي)[4]، و (جموع التكسير في العربية)[5].

ولأنّ هذه الدراسات قليلة في حقل الدرس الصرفي القديم والحديث، وتسير في منهج يجعل من الدلالة مركزاً له، فقد اختصصتها بدراسة مستقلة.

---

(١) الحموز، د. عبدالفتاح، مواضع اللبس في العربية وأمن لبسها، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد الثاني، العدد الأوّل، ١٩٨٧.

(٢) الحموز، د. عبدالفتاح، باب التصغير في مظانّ النحو واللغة، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد الثالث، العدد الثاني، ١٩٨٨.

(٣) الحموز، د. عبدالفتاح، التعادل في العربية، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد السادس، العدد الثاني، ١٩٩١.

(٤) الحموز، د. عبدالفتاح، اللبس وأمنه في النسب في الكلام العربي، بحث مجاز للمجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت.

(٥) الحموز، د. عبدالفتاح، جموع التكسير في العربية، كتاب تحت الطبع.

جموع التكسير:

يبدو إسهام القدماء في هذه المسألة بيّناً في أثناء حديثهم عن مسائل الصرف المختلفة في مظانّ النّحو، وهي مسألة قد أشرتُ إليها فيما سبق من هذا البحث، وقد أشرتُ أيضاً إلى أنّ بعض القدماء اختصّوا الصرف بمسائله المختلفة بتآليف مستقلة.

ويكاد إسهام القدماء يقتصر على حصر أبنية هذه الجموع، وما يمكن أن يُكسّر عليها اطّراداً، أو شذوذاً، أو سماعاً.(1)

أما المُحدّثون فلعلّ إسهامهم في جمع التكسير يكمن فيما يأتي:

١- أنّهم أفردوا لجموع التكسير أمكنة في تآليفهم النحوية التي تضم مسائل الصرف المختلفة. ويكاد يكون هذا الإسهام يدور في فلك تدوين ما في مظانّ النحو والصرف القديمة، زيادة على تعزيز ما ذكر القدماء من أمثلة بأمثلة أخرى، وتوضيح قياسيّة جمع التكسير بنوعيه، وعدمها، وتوضيح معنى المطّرد وغيره، والقليل والنادر، والأكثر والكثير، وغير ذلك، ولعلّ كتاب عبّاس حسن (النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة)(2) يُعدّ مثالاً بيّناً على هذه المسألة.

---

(١) الحموز، د. عبدالفتاح، جموع التكسير في العربية، كتاب تحت الطبع: ٢/ ١٠.

(٢) حسن، عباس، النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجدّدة، القاهرة، دار المعارف، ط: ٣ (بلا تاريخ طبع): ٤/ ٦٢٥ ـ ٦٨٢.

٢- أنّ بعض المحدّثين اختصوها بمكان في تآليفهم التي تبحث في فقه اللغة المقارن، أو دراسة بعض مسائل الصرف على وفق المنهج الوصفي للبنية العربية، وممّن أسهموا في هذه المسألة الدكتور إبراهيم السامرائي(١) والدكتور عبدالصبور شاهين(٢).

٣- أنّ بعضهم قد اختصّ الجموع في العربيّة بمؤلف أو بحث، وهي مسألة تبدو فيما يأتي:

الفيصل في ألوان الجموع، لعبّاس أبي السعود، ويدور هذا المؤلف في فلك جمعين في العربية، جمع التصحيح وما يلحق به، والتكسير وما يمكن أن يدخل في إطاره، كاسمي الجمع والجنس، ويُعدُّ هذا الكتاب من أوسع ما في المكتبة اللغوية من تآليف في بابه وأشملها، من حيث استقصاء الجموع بأنواعها المختلفة، ولا سيّما جموع التكسير بصيغها الكثيرة التي تزيد عن الثلاثين، وما يكسّر على كل بناءٍ قياساً واطّراداً، وما يعدّ تكسيره من باب الشاذ المسموع، أو النادر أو غيرها من المفردات الثّرة المختلفة، وما لا يكسّر إلاّ على بناءٍ، أو أكثر وما يصلح من الألفاظ للمفرد والجمع، وغير ذلك من المسائل الأخرى المنثورة هنا وهناك(٣). ومن المآخذ عليه أنّه تناسى فيضاً غزيراً من

---

(١) السامرائي، د. إبراهيم، فقه اللغة المقارن: ٩٣ ـ ١١٦.

(٢) شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٣٣ ـ ١٤٢.

(٣) أبو السعود، حسن، د. عباس، الفيصل في ألوان الجموع، القاهرة، دار المعارف (بلا تاريخ طبع).

المفردات في المعاجم، ولعلّ كتاب الدكتور الحموز (جموع التكسير في العربية) يعدُّ أوفى التآليف وأشملها وأغناها في بابه[1].

جموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية، للدكتورعبدالمنعم سيد عبدالعال[2]. القول في هذا الكتاب كالقول في سابقه من حيث تدوين كثيرٍ من المسائل المتعلقة بالجموع التصحيحيّة والتكسيريّة، كما هي في مصنّفات القدماء. ويتميّز هذا الكتاب بجمع بعض الألفاظ المفردة، وما يمكن أن تكسَّر عليه من أبنية على حسب ما في بعض المعاجم اللغوية، وهي مرتبة ترتيباً هجائياً، ومن المآخذ عليه أنّه «تناسى مفردات كثيرةً وما يمكن أن تكسّر عليه من أبنية».[3]

صيغ الجموع في اللغة العربية مع بعض المقارنات السامية، للدكتورة باكزة حلمي، وقد تحدّثت في هذا الكتاب عن جموع القلّة والكثرة في العربيّة والجموع في العبريّة، والأكّديّة، وفي اللغات الساميّة الأخرى، كالآراميّة، والحبشيّة، وغيرهما.

وبيّنت جموع التكسير والتصحيح في العربيّة ومقارنتها بتلك التي في اللغات السامية الأخرى الأكّديّة، والعبريّة، والحبشيّة، والأوكريتية، والصفوية، والثمودية. وتشير إلى «أنّ اللغات السامية بصورة عامة تمتاز عن معظم لغات العالم بنظامها الدقيق،

---

(١) الحموز، د. عبدالفتاح، جموع التكسير في العربية، كتاب تحت الطبع.

(٢) عبدالعال، د. عبد المنعم، جموع التصحيح والتكسير، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٧٧.

(٣) الحموز، د. عبدالفتاح، جموع التكسير في العربية، : ٢/٢٦.

وقواعدها المفصّلة للتمييز بين فكرة الجمع والإفراد تمييزاً كاملاً وأنّ اللغة العربية تكاد تنفردُ من بين أخواتها بنظامها الأكثر دقّةً وقواعدها الأكثر شمولاً واتساعاً»[1].

وتذكر أنّ العربيّة تميّزت بطريقتين للجمع، إحداهما الجمع بزيادة علامة خاصة إلى المفرد، والأخرى بتغيير صورة المفرد، أمّا اللغات الساميّة الأخرى فتشترك في الطريقة الأولى (الجمع بزيادة علامة): «أمّا الطريقة الثانية وهي تغيير بناء المفرد، فالحبشيّة تشارك العربيّة فيها بصورة محقّقة وأكيدة، وأمّا اللغات الساميّة الأخرى فقد رأينا أنّ الأكّديّة أيضاً فيها بعض ما يدل على وجود جموع تكسير فيها، ولكنّ الأمر يحتاج إلى دراسةٍ أوسع وأكثر لجميع الأوزان التي تدلّ على الجمع، والتأكّد منها، وأمّا العبريّة فالرأي السائد بين المستشرقين أنْ ليس فيها آثار أكيدة من جمع التكسير...»[2].

جموع التكسير في القرآن الكريم، لمحمد عبدالخالق عضيمة.[3]

لقد انتهى الأستاذ الفاضل في بحثه إلى أنّ جميع أبنية جمع التكسير جاءَت في قراءات القرآن السبع ما عدا بناء (فُعَلة) التي جاءت في القراءات العشر، في قراءة أبي

(١) حلمي، د. باكزة رفيق، صيغ الجموع في اللغة العربية، مع بعض المقارنات الساميّة، بغداد، مطبعة الأديب البغداديّة، (بلا تاريخ طبع): ٣.

(٢) المرجع السابق: ١٧٤ ـ ١٧٥.

(٣) أنظر: عضيمة، د. محمد عبدالخالق، جموع التكسير في القرآن الكريم، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالإحساء، العدد الثاني، السنة الثانية، ١٤٠٢هـ - ١٤٠٣هـ: ٣٥١ ـ ٣٥٤.

جعفر: ﴿أجَعَلتُم سُقَاةَ الحاجِّ وعَمَرَت المسجد الحرام﴾[1] وأنّ أكثر أبنية التكسير شيوعاً في القرآن الكريم (أفْعال) وأنّ المصدر وكلمات أُخر أصلُها المصدر جاء جمعها في القرآن الكريم.

ويرى الدكتور عبدالفتاح الحموز «أنّ هذا البحث يُغْفِل أبنية جموع التكسير الأخرى بمسائلها المختلفة»[2]. ولعلّ السبب في ذلك يعود لكونه تحدّث عن ذلك في كتابه (دراسات لأسلوب القرآن الكريم)[3] ففي هذا الكتاب حصر ما في القرآن الكريم وقراءاته من أبنية جموع التكسير، واكتفى في هذا الكتاب بتدوين الشاهد القرآني وما قيل فيه في كتب أعاريب القرآن وتفسيره.

وهناك من المحدَثين مَنْ اختصّ تكسير بعض المفردات في العربية، بأبحاث نشرت في المجلات والدوريات.

وبعدُ، فهذه الكتب والأبحاث التي وقفتُ عندها تبيّن لنا من خلالها أنّ المحدَثين من الصرفيين العرب لم يتناولوا باب جموع التكسير من زاوية الدلالة، وقد أغفلوا هذا الجانب تماما، إلا أنّ بعض الدراسات - وهي عزيزة - قد تناولت جموع التكسير من جانب الاعتماد على الدلالة في تفسير بعض مسائله، ومن تلك الدراسات دراسة الدكتور

---

(١) التوبة: ١٩.

(٢) الحموز، د. عبدالفتاح، جموع التكسير في العربية: ٢/ ٣١.

(٣) عضيمة، د. محمد عبدالخالق، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القاهرة، دار الحديث (بلا تاريخ طبع): ٤/ ٢٨٧ ـ ٥٤١.

عبدالوهاب الكحلة الموسومة بـ (العلاقة بين المفرد وجمع التكسير)، وقد توصّل إلى بعض العلائق بين المفرد وجمع التكسير، ومن هذه العلائق ما يلي:

١- مراعاة الموازنة من حيث التذكير والتأنيث بين المفرد وجمعه، وهي علاقة تقوم على أنّ القياس في المذكر أن يجمع بصيغة التأنيث، كما في تكسير لسان على ألسنة (أفعِلة) على أنّه مذكر، ومَنْ يؤنّثه فإنّه يجمعه على ألسُن (أفعُل)، والقول نفسه في المفردات التي جاءت على (فِعَال) مثل: دِماغ، وذِراع، وعَناق، وعُقاب، وأضرابها لأنّ (أفعُلاً) من أبنية التكسير المختص في المفردات المؤنثة تأنيثاً معنوياً لا لفظياً، بقيد كونها رباعيّة، قبل الحرف الأخير مدّة زائدة، نحو: عَناق وأعنُق، وذِراع وأذْرع، وعُقاب وأعقُب.

وإن كان دالاً على مذكر جيء بعلامة التأنيث في جمعه، فيقال أفعِلة نحو: متاع وأمتِعَة، وغُلام وأغلِمَة، وحِمار وأحمِرَة، وغُراب وأغرِبَة، ولسان عند من يذكّره ألسِنَة، ومكان وأمكِنَة[١].

٢- مراعاة الحركات في المفرد وتكسيره[٢]، نحو: زُمْرَة وزُمَر، وقُبْلَة وقُبَل، فضمّة الفاء في الجمع والمفرد واحدة، وإنما فتحت العين لتدلّ على الفتحة قبل التاء

---

(١) الكحلة، د. عبدالوهاب، العلاقة بين المفرد وجمع التكسير، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة الآداب واللغويات، مجلد: ٨، عدد: ١، ١٩٩٠: ٤٦.

(٢) المرجع السابق: ٤٩ ـ ٥٠.

المحذوفة فقالوا: تُرْعَة وتُرَع، ومُقْلة ومُقَل، والقول نفسه فيما كان مكسور الفاء، نحو: خِرْقة وخِرَق، وبِدْعَة وبِدَع. . .

وما يُعدُّ من باب (فَعْلة) من المفردات لا يخضع في تكسيره لسلطان ما خضع له البناءان السابقان من حيث فتح الفاء والعين.

ويفسِّر علّة ذلك تفسيراً دلالياً، وذلك أنَّ خوف اللبس هو الذي حال دون ذلك، فلو جاء هذا البناء كما في البنائين السابقين لحدث لَبْسٌ بين بناءِ الجمع وبناءِ الفعل، نحو: هَضْبَة وهَضَب، ولذلك كُسِّر على هِضاب (فِعال)، وقَفْرَة وقَفَر، ولذلك كُسِّر على قِفار (فِعال).

٣- مراعاة المعنى، إذ يختصُّ المفرد ببناء تكسيريّ معيّن ليبقى ما يدلّ عليه المفرد من معنى بيّناً، لا يختفي باختفاء بنائه، نحو: قتيل وقتْلى، ومريض ومَرْضى، وجريح وجرْحى وغيرها، فقد «خصّوا فَعْلى بما كان به آفة وبلية»[1] كما في الأمثلة السابقة. ونلحظ أنّه فسّر هذا الاختصاص تفسيراً دلالياً.

أمّا الدكتور عبدالفتاح الحموز فإنّ اهتمامه بالجانب الدلاليّ بيّن في بحوثه الصرفية الثّرة التي تطالعنا، وبالذات تلك البحوث التي أبرز فيها سمة العربية التي تنحو دائماً صوب الوضوح والبعد عن التعمية والإلباس، ومن تلك الدراسات (مواضع اللبس في

---

(١) الكحلة، العلاقة بين المفرد وجمع التكسير: ٥٢.

العربية وأمْن لبسها)[١] و (اللبس وأمنه في النسب في الكلام العربي)[٢]، و (باب التصغير في مظانّ النحو واللغة)[٣] و (جموع التكسير في العربية)[٤] وهو كتاب تحت الطبع ويشمل أجزاء عدّة منها:

١- جموع التكسير من حيث الدلالة على القِلّة والكثرة.

٢- أبنية المفرد المختلفة وتكسيرها في العربيّة.

٣- الصّفات والأسماء في أبنية التكسير المختلفة.

٤- المذكّر والمؤنّث، والعاقل وغيره في أبنية التكسير المختلفة.

٥- الشذوذ في أبنية التكسير يتوافره اللبس على خلافه في النسب والتصغير. وتحقيق أمن اللبس في العربيّة تشكّل عنده ظاهرة فسّر في ضوئها كثيراً من المسائل الصرفيّة.

---

(١) الحموز، د. عبدالفتاح، مواضع اللبس في العربية وأمن لبسها، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد الثاني، العدد الأول، ١٩٨٧.

(٢) الحموز، د. عبدالفتاح، اللبس وأمنه في النسب في الكلام لعربي، بحث مجاز لـلمجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت.

(٣) الحموز، د. عبدالفتاح، باب التصغير في مظانّ النحو واللغة، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد الثالث، العدد الثاني، ١٩٨٨.

(٤) الحموز، د. عبدالفتاح، جموع التكسير في العربية، كتاب تحت الطبع.

وعليه فهو يعتقد أنّ كثرة أبنية التكسير لا بدّ من توافرها، لأنّه بتوافرها ينعدم اللبس ويختفي، وعلى الرغم من كثرة الأبنية التكسيريّة المختلفة إلاّ أنّ هذه الأبنية لا تكفي لتحقيق أمن اللبس بين مفردات العربيّة المكسّرة، لكثرة أبنية هذه المفردات، «وتعدُّ العربية متفردّة في جموعها التصحيحية والتكسيرية من حيث تحقيق أمن اللبس بين الكثير والقليل، إذ جعلت للقلّة أبنية، وللكثرة أبنيةً، ولتكثير الكثرة أبنية أخرى، وهي جموع الجمع . . . ومن الطبيعي أن يكون لكلّ مقدار من الجمع بناءٌ خاصٌّ يتفرّد به، ويحقّق أمنَ اللبس بينه وبين غيره، كما يطالعنا تفرّد كلٌّ من المفرد والمثنى والجمع ببناء». [1]

ويختلف مع الذين ينكرون على علماء العربيّة تقسيمهم لصيغ الجموع إلى قلة وكثرة، لعدم وجود دليل على ذلك في الاستعمال العربي. [2] ويعتقد أنه «لا بدّ من أن يتوافر في العربية أبنية للقلّة وأخرى للكثرة، ليتحقّق أمن اللبس بين ما هو كثير، وما هو قليل لأنّ من سمات العربيّة تحقيق أمن اللبس هذا في تراكيبها وألفاظها. وليس عيباً في العربيّة أن تضع بناءَ القلّة موضع الكثرة، أو العكس، بل يعدُّ ذلك في رأيي من سماتها الجماليّة الرئيسة، إذ تبدو في كثير من المسائل، كتعاور حروف الجر، والاستغناء بلفظة أو تركيب عن آخر، وتغليب لفظة على أخرى، وغير ذلك مما تبدو فيه هذه المسألة بيّنةً

---

(١) الحموز، د. عبدالفتاح، جموع التكسير في العربية: ١/١.

(٢) أبو حديد، د. محمد فريد، نظرات في جموع الثلاثي، مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة، المجلد: ٩، ١٩٥٧: ٥٣ ـ ٦٠.

سواءً أكان ذلك من باب المجاز أم الحقيقة».[1]

وقد عدّ الدكتور عبدالمنعم سيّد عبدالعال استعمال القليل موضع الكثير أو العكس - من باب المجاز المرسل، إذا كان غير شائع[2]. أمّا الدكتور الحموز فإنّه يختلف معه في ذلك، ويعدّ استعمال بناء القلّة أو الكثرة في كلّ ما لم تضع له العرب إلاّ بناءَ قلّةٍ أو كثرة من باب الحقيقة لأنّ القرائن تتكفّل بتحقيق أمن اللبس بينهما[3].

ويبدو لي أنّ هذا الرأي أكثر إقناعاً، وبخاصة أنّ قضيّة المجاز في اللغة فيها كلام كثير عند فريق من العلماء لا يتسع المقام لمناقشتها.

وينتهي الدكتور عبدالفتاح الحموز إلى أمور هي:[4]

١- أنّ ما لم يتوافر له في العربيّة إلاّ بناءٌ تكسيري واحد للكثرة أو لقلّة ينبغي أن يكون مقيساً في بابه على الرّغم من أنّه لم يرد عن العرب.

٢- أن يكون من باب القياس وضع بناء الكثرة موضع بناء القلّة، أو العكس إذا لم يتوافر هذا البناء قياساً واستعمالاً.

---

(١) الحموز، د. عبدالفتاح، جموع التكسير في العربية: ١/ ٥-٦.

(٢) عبدالعال، جموع التصحيح والتكسير: ٣٣.

(٣) الحموز، جموع التكسير في العربية: ١/ ٥٤.

(٤) الحموز، جموع التكسير في العربية: ١/ ٦٥.

٣- تغليب كثير الاستعمال على قليله في إقامة بناء الكثرة مقام القلّة أو العكس.

٤- وضع بناء الكثرة موضع بناء القلّة أو العكس على الرّغم من توافرهما لنكتة بلاغيّة.

٥- وضع بناء الكثرة موضع بناء القلّة والاستغناء به عنه، لأنّ الكثرة تشمل القلّة، وليس العكس.

٦- أن المتكلم قد يلجأ إلى وضع بناء القلّة موضع بناء الكثرة، أو العكس لأنّه يجهلُ البناء الآخر، وهذا من باب الحقيقة لا المجاز.

٧- أنّه قد يُستغنى ببناء القلّة عن الكثرة في بعض الشواهد العربيّة، أو العكس لتحقيق التناسق بين العدد والمعدود.

ويُبرز أهمية الجانب الدلاليّ في الدرس الصرفي، حيث إنَّ للصيغ الصرفيّة دلالات خاصّة تسهم في تحقيق أمن اللبس مع غيرها من الصيغ، فالمصدر له «صيغ مختلفة حملاً على الفعل، ولكلّ صيغة دلالتها الخاصة، كتلك التي تدلّ على الحرفة أو الصوت أو اللون أو غير ذلك»[1]، وهذه العلائق بين الصيغ ودلالاتها أشار إليها القدماء كما أوضحت في بداية هذا الفصل، إلا أنّهم لم يتنبّهوا إلى دورها الكبير في تحقيق أمن اللبس.

---

(١) الحموز، د. عبدالفتاح، مواضع اللبس في العربية وأمن لبسها: ٢٦.

الحركة الصرفية:

لها أثر كبير في تحقيق أمن اللبس بالفعل، أو بين دلالات الفعل المختلفة، مثل: فَتَحَ وفُتِحَ، فالأولى دلالتها للمعلوم بينما الثانية للمجهول، وبين فَتَحَ وفَتِّح. و«للحركة الصرفية أثر بيّن في تحديد هذه الصيغ ذات الدلالات الخاصة، فللمصدر الذي يدلّ على المرّة بناء (فَعْلَة)، ويتحقّق أمن لبس اسم المرّة بالمصدر الذي ينتهي بالهاء بوصفه نحو: دَعَوة واحدة،ورحمة واحدة. والقول نفسه فيما كان مختوماً بتاء التأنيث من مصادر غير الثلاثي، نحو: استقامة واحدة واستماتة واحدة. وللمصدر الذي يدلّ على الهيئة بناء (فِعْلَة) من الثلاثي ويتحقق أمن لبسه بالمصدر المختوم بتاء الوصف أو الإضافة، نحو: نِشدة عظيمة»[1]. ولكلٍ من اسمي الزمان والمكان واسم الفاعل وأمثلة المبالغة واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل أبنية خاصّة تميّزها عن بعضها بعضاً[2] وتسهم الحركة الصرفيّة في ذلك كلّه بتحقيق أمن اللبس.

وإذا لم يتحقق أمن اللبس بالحركة الصرفية فإنّه يتحقق بالقرائن الأخرى، لفظيّة كانت أو معنويّة.

وفي باب التصغير بيّن إهم المواضع المُلْبِسة فيه منها: الألفاظ الثلاثية

(١) الحموز، مواضع اللبس في العربية وأمن لبسها: ٢٦.

(٢) المرجع السابق: ٢٧.

المجرّدة والمزيدة[١]، وبخاصة تلك الألفاظ المثلثة الفاء (فَعْل فِعْل فُعْل) تصغّر جميعها على (فُعَيْل)، ومن ذلك على سبيل المثال: الغِـمْـر بالفتح (الماء الكثير)، والضم (الرجل الذي لم يجرّب الأمور) والكسر (الحقد)[٢]. والمثنّاة الفاء نحو: الجَثُّ بالفتح الشمع وبالضم ما أشرف من الأرض[٣]. والقول نفسه في العين من حيث ضمّها أو إسكانها أو فتحها أو كسرها مثل: الجَدَع (بفتح العين والفاء الشابّ، وبكسر الفاء وفتح العين من قولنا: ذهب القوم جِدَعَ مِدَع، أي تفرّقوا في كلّ وجه، وبكسر الفاء وإسكان العين النخلة)[٤] فهذه الألفاظ المختلفة البناء إذا صغّرناها صارت متّحدة البنا، وهو أمر يوقع في التعمية والإلباس. «ومن الثلاثي في هذه المسألة الذي يختفي معناه باختفاء بنائه في التصغير المعتلُّ، ومنه الأجوف الذي تُرَدُّ فيه الألف إلى أصلها الواوي أو اليائي في الغالب، والقول نفسه في ردّ الياء (التي أصلها واو) إليها، ومن ذلك قُوَيْمَة في قِيمة وقَوْمة وقامَة، ودوَيْمَة في دية ودَوْمَة»[٥] وغيرها من المعتل، ومن المسائل الملبسة مصغّر الثلاثي الذي يلتبس بمصغّر الثلاثي المزيد بحرف أو أكثر[٦]، ومنه مصغّر الثلاثي المزيد

---

(١) الحموز، باب التصغير في مظان النحو واللغة بأمثلته الثرة المصنوعة توسم العربية به بالتعمية والإلباس، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد: ٣، العدد: ٢، ١٩٨٨: ١٦٦.

(٢) المرجع السابق: ١٦٦.

(٣) المرجع السابق: ١٦٨.

(٤) المرجع السابق: ١٦٩.

(٥) المرجع السابق: ١٦٩.

(٦) المرجع السابق: ١٧٤.

بحرف بمصغّر الثلاثي المزيد بأكثر من حرف، نحو: مُبَيِّن في: مَبان، ومَبين، ومُستبين، ومُسْتَبان، ومُبَيّن ومُتَبَيِّن وغير ذلك من الألفاظ التي تُصاغ من الثلاثي الأجوف اليائي أو الواوي.[1] وهناك مواضع أخرى في هذا الباب يمكن عدّها من هذه المسألة. وقد يكون اللبس في تصغير الألفاظ الرباعيّة المجرّدة والمزيدة[2]، وهو كثير، وكذلك الألفاظ الخماسية المجرّدة والمزيدة[3].

ويكون اللبس على أشدّه في التصغير في العربية في باب ما يسمّى بتصغير الترخيم الذي يدور في فلك الثلاثي المزيد والرباعي المجرّد، ويكون بتجريدهما من الزوائد.[4]

ومن هنا فإنني أذهب إلى ما انتهى إليه الدكتور عبدالفتّاح الحموز، بعد هذه الدراسة القائمة على الجانب الدلالي وهو أنّ «الألفاظ المصغّرة التي رواها النحويون عن العرب أو أشاروا إلى تحقّق أمن اللبس فيها قليلة، ولعلّ ذلك يعود إلى أنّ التصغير غير شائع في العربيّة شيوع غيره من المسائل الأخرى».[5] وأن التصغير قليل في العربية إلاّ في مواضع قليلة، وأنّ النحويين قد تكلّفوا بإشاعته فيها بتدوين الأمثلة المصنوعة لتستقيم قواعدهم الصرفية، مهملين ما يتوافر فيها من تحقّق اللبس والتعمية،[6] ولذا فإنني أميل إلى أن

---

(١) الحموز، التصغير في مظان النحو واللغة: ١٧٤.

(٢) المرجع السابق: ١٧٧.

(٣) المرجع السابق: ١٨٠.

(٤) المرجع السابق: ١٨١.

(٥) المرجع السابق: ١٥١.

(٦) المرجع السابق: ١٨٤.

يقتصر التصغير على ما سمع عن العرب وما تحقق فيه أمن اللبس.

ويبرز الجانب الدلالي عند الدكتور الحموز في بحثة الموسوم بـ (النسبُ إلى المشتقات في العربيّة)[1] الذي انتهى فيه إلى أنّ العربية لا تعرف النسب إلى المشتقات إلاّ في ألْفاظ قليلة،[2] مخالفاً بذلك جمهور النحويين والصرفيين القدامى[3] والمحدَثين. وأمّا ما ورد من بعض الشواهد القليلة التي تؤيّد النسب إلى المشتقّات فقد استطاع أنْ يوجّهها توجيهاً دلالياً يُبْطل الاستشهاد بها على هذه القضية.

ويؤكد أنّ النسب يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالجانب الدّلاليّ، يكمن في صيرورة المنسوب اسماً لما نسب إليه، «إذ لا بدّ من أنْ تتحقّق زيادة في المعنى بدونها لا يصحّ النسب، فالمشتقّ الوصف يتوافر فيه هذا التغيير أصلاً بلا نسب، فلا ضرورة إلى زيادة ياء النسب إنْ لم تكن هناك زيادة في المعنى»[4] ومن هذا المنطلق فإنّ النسب إلى المشتقّات يكون من باب نسبة الشيء إلى نفسه لغير معنىً، والنسبُ الغايةُ الأولى منه ردّ المنسوب إلى المنسوب إليه لصفة أو معنى يوجد في المنسوب إليه، فيأخذ شيئاً من صفة المنسوب إليه، وإذا كان هذا الأمر لا يتأتّى في النسبة إلى المشتقّات، لأنّها لا تفيد معنىً جديداً عند

(١) الحموز، د. عبدالفتاح، النسب إلى المشتقات في العربية، الضاد، مجلة تصدرها الهيئة العليا للعناية باللغة العربية في الجمهورية العراقية، الجزء الرابع ـ ذي الحجة ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠م: ١٣٧ ـ ١٩٣.

(٢) المرجع السابق: ١٩١.

(٣) انظر: المرجع السابق: ١٤١: ١٧٢.

(٤) المرجع السابق: ١٧٤.

النسب، فإنّ النسب إلى المشتقّات يصبح بدون فائدة ترتجى، وعليه فلا يصح النسب إليها.

وقد استطاع أنْ يوجّه الشواهد القليلة التي تؤيّد النسب إلى المشتقّات توجيهاً دلالياً يُبطل الاستشهاد بها، أمّا تلك الأمثلة المصنوعة الثرة التي وردت عند الصرفيين والنّحاة، فهي من صنعتهم التي لا يصح الاستشهاد بها، وتلك الشواهد التي وردت عنهم فإنها تدور في فلكين:[1]

١- المشتقّات المسمّى بها أعلام: وهذه الأعلام المنقولة من المشتقات لاحجّة فيها لمن سوّغ النسب إلى المشتقّات في العربيّة، لأنّها تعامل معاملة الأسماء الجامدة من حيثُ العملُ وعدم الوصف بها.

٢- المشتقات التي استُغني بها عن موصوفاتها: وهذه حلّت محل موصوفاتها، فعوملت معاملتها من حيث الجمود والعمل، ولا حجّة فيها أيضاً.

ومن الشواهد التي تدور في هذين الفلكين ما يلي:

١- الصفات المنسوبة التي من باب اسم الفاعل: ومن ذلك البازيّ، نسبة إلى الباز. وهنا يوجه هذا المثال توجيهاً دلاليّاً، فهو إمّا نسبة إلى الباز لغة في البازي الذي يكسّر على بُزاة، إنْ عددنا الياء مخفّفة، وإنْ عددناها مثقّلة فمن باب النسب إلى الباز أو

---

(١) الحموز، النسب إلى المشتقات في العربية: ١٨٥ ـ ١٨٦.

البازيّ التي تعدّ جامدة، لأنّها صارت اسم جنس للطير المعروف، ويمكن عدّها من باب العَلَم.[1] وعلى هذا فلا شاهد فيها على أنّها اسم فاعل. وهذا توجيه دلالي راعى فيه جانب المعنى.

٢- الصّفات المنسوبة التي من باب أمثلة المبالغة: ومن ذلك درّاريّ، نسبة إلى درّار (صيغة فعّال للمبالغة) إلا أنّه يرى خلاف ذلك، فهي منسوبة إلى (درّارة، وهي المِغْزَل الذي يغزل به الراعي الصوف، وبذلك يعدّ من باب النسب إلى الجامد لا المشتقّ، ويجوز أن يكون مثال المبالغة قد سمّي به، لأنّ النسب إلى الأعلام يشيع في العربيّة، والأعلام المنقولة تعدّ من باب الأسماء الجامدة»[2]. وهذا توجيه دلاليّ أيضاً.

٣- الصفات المنسوبة التي من باب (أفْعَل)، ومن ذلك الأريحيّ، نسبة إلى (أرْيح)، ويرى أنّ هذه النسبة إلى أريح بلد بالشام، أو إلى الأرْيح (السيف)[3]، وليس إلى صيغة (أفْعل) من المشتقات.

٤- الصفات المنسوبة التي من باب الصّفة المشبّهة، مثل: الشيخيّ نسبة إلى الشيخ، ويرى أنّ ما سمّي به إمّا أن يكون علماً، أو ملازماً لهذه الصّفة، فعوملت معاملة الأسماء الجامدة، فصحّ النسب إليها[4]. وهذا توجيه دلاليّ نقض به الشاهد.

---

(١) الحموز، النسب إلى المشتقات في العربية: ١٦٢.

(٢) المرجع السابق: ١٦٢.

(٣) المرجع السابق: ١٦٤.

(٤) المرجع السابق: ١٦٧.

وبعـد، فإذا كـانت هذه الشـواهد قليلة، ثم إنّهـا مظنّةٌ للتـأويل، فـإنّني أرى أنّه لا يصحّ الاستـشهـاد بها، وعليه فـإنّني أذهب إلى عدم جـواز النسبة إلى المشـتقـات، لعدم وجود الشـواهد الكافيـة لجواز ذلك، وأمّا ورد عن النـحاة من الأمثـلة المصنوعة، فـإنّها ليست دليلاً على وجود هذه الظاهرة في العربيّة.

تحقيق أمن اللبس في النسب:

سبق فيما مرّ أنّ العربيّة لا تعرف النسب إلى المشتقّات إلاّ في ألفاظ قليلة، لأنّ النسب لا بدّ أن يحقّق زيادةً في المعنى. ثمّ إنّ العربيّ لم يعمد إلى النّسب إلاّ فيما يتحقّق فيه أمن اللبس، ويؤكّد هذا الأمور التالية:

١- تحقيق أمن اللبس فيما روي عن العرب من ألفاظ منسوبة[١]. وهذا لا يكثر إلاّ فيما شاع واشتهر من أعلام الأشخاص، والقبائل، والقرى، والمدن، والحِرف، وغير ذلك مما اشتهر وشاع عندهم، لأنّ دلالة النسب في هذه الألفاظ واضحة ولا تحتمل التعمية والإلباس، على الرّغم مما يطرأ عليها من التغيير.[٢]

٢- توافر أمن اللبس في ألفاظ ثرّة لو رحنا نشيع النسب في العربيّة على إطلاقه، ويبرز هذا اللبس فيما يلي[٣]:

- في بعض الجموع لو نسب إلى مفرداتها.
- في بعض الألفاظ مخفّفة ومثقلة لو نسب إليها.
- فيما تكثر فيه الأوجه النسبية.

---

(١) الحموز، د. عبدالفتاح، اللّبس وأمنه في النسب في الكلام العربي، بحث مجاز للمجلة العربي للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت: ١.

(٢) المرجع السابق: ٢.

(٣) المرجع السابق: ٢.

- في اختفاء علامة التأنيث اللفظية في الأسماء المنسوبة التي من هذا الباب.

- في الألفاظ التي تغيّر بعض حركاتها الصرفيّة في النسب.

- في الألفاظ المنسوبة إلى ما ينتهي بياء مشدّدة.

٣- كون الياء المشدّدة التي يكسّر ما قبلها وسيلة للنسب، واختيار هذه الياء له دلالة رئيسة في تحقيق أمن اللبس بين المنسوب والمضاف إلى ياء المتكلم نحو: كتابيٍّ، وغلاميٍّ، والقول نفسه في الياء الناشئة عن إشباع الكسرة الإعرابية مثل: إلى الدارِ (Daarii)، والقول نفسه في ياء المنقوص المقترن بحرف التعريف، مثل: القاضي[١].

٤- كون الشواذ الكثيرة في هذا الباب تدور في فلك تحقيق أمن اللبس الذي يعدّ من سمات العربيّة البيّنة وغايتها[٢]. وقد استطاع أنْ يوجّه هذه الشواذ توجيهاً دلاليّاً، يؤكّد من خلاله أنَّ المتكلم العربي لم يعمد إلى النسب على إطلاقه، وإنّما كان ذلك إذا كان بيّن الدلالة بعيداً عن الإلباس. ومن تلك التوجيهات ما يلي:

- ما لا حذف فيه والقياس الحذف: ويدور ذلك في فلك فَعِيلَة وفُعَيْلَة، إذ القياس فيهما عند النسب أن تحذف الياء كما في: جزريّ ومدنيّ، في جزيرة ومدينة، ونحو: رُدَنيّ في رُدَيْنَة. وقد جاء مخالفاً لهذا القياس بعض الألفاظ مثل: الحنيفي منسوباً

---

(١) الحموز، اللبس وأمنه في الكلام العربي: ٣.

(٢) المرجع السابق: ٣.

إلى قبيلة حنيفة، لكي لا يلتبس بما جاء على القياس (حنفيّ) منسوباً إلى مذهب بني حنيفة.[1]

ومّما خرج عن القياس، المدينيّ منسوب إلى مدينة المنصور، لكي لا تلتبس (بالمدنيّ) المنسوب إلى مدينة رسول الله ﷺ.[2]

أمّا ما كان من باب فُعَيْلة فقياسه في النسب فُعَليّ، وقد ورد على غير هذا رُدَيْني المنسوب إلى رُدَيْنة زوج سمهر المنسوبة إليه الرماح[3]، والقياس رُدَني، لمن يُسمّى بردينة في غير ما مرّ.

– ما غيّرت فيه الحركة الصرفيّة والقياس ألاّ تغيّر، مثل: بِصْري منسوبٌ إلى البصرة، البلد المعروف، أمّا بَصْري فهو منسوب إلى البصْرة، وهي الحجارة البيض، ويرى أنّه قد عُدِلَ عن القياس لتحقيق أمن اللبس. وفي هذا الباب أورد مفردات كثيرة لا أجد متّسعاً لعرضها.[4]

– ما زيد فيه شيءٌ والقياس ألاّ يزاد: ومما يمكن عدّه من هذه المسألة زيادة الواو والألف والنون في مثل هِندواني للسيف، والقياس هندي، والآخر لمن ينتسب إلى

---

(١) اللبس وأمنه في الكلام العربي: ٦.

(٢) المرجع السابق: ٦.

(٣) المرجع السابق: ٦ ـ ٧.

(٤) المرجع السابق: ٧ ـ ١٠.

الهند، وبذلك يتحقق اللبس بينهما وغير ذلك من الأمثلة.[1]

- ما حذف منه شيء والقياس ألاّ يحذف: ومن ذلك بدويّ، المنسوب إلى البادية على مذهب بعض الصرفيين، وقياسه باديّ أو بادويّ، ويرى أنّه منسوب إلى (البدو)، ولكنه خالف القياس (بدْويّ) لتحقيق أمن اللبس بينه وبين المنسوب إلى (بَدْوة)، وغير ذلك من أمثاله.[2]

المنسوب إلى ما فيه تاء التأنيث: ومن ذلك أنّهم نسبوا إلى خليفة فقالوا خليفتيّ على غير القياس (خليفيّ)، وفسّر ذلك بتحقيق أمن اللبس بالمنسوب إلى الخَليف.[3] ويشير إلى بعض الألفاظ المنسوبة في اللغة الدارجة وجاءت من هذا القبيل ببقاء تاء التأنيث[4]، وهو أمر يستأنس به بعض اللغويين في الدراسات اللغوية المعاصرة.

- اللبس في بعض الجموع لو نسب إلى مفرداتها: ويرى في هذه المسألة أنّ النسب إلى مفرد بعض الجموع فيه إيقاع في اللبس، لأنّ هناك فرقاً في المعنى بين المنسوب إلى المفرد والمنسوب إلى الجمع، لأنّ المنسوب إلى الجمع يدلّ على الكثرة والاشتراك، أمّا

---

(١) للمزيد انظر: المرجع السابق: ١٠ ـ ١٢.

(٢) المرجع السابق: ١٢ ـ ١٤.

(٣) المرجع السابق: ١٥.

(٤) المرجع السابق: ١٦.

المنسوب إلى المفرد فلا يتوافر فيه ذلك.[1]

- اللبس الذي يطالعنا في الألفاظ المنسوبة إلى ما ينتهي بياء مشدّدة[2]، ومن ذلك النسب إلى ما ينتهي بياء مشدّدة ليست للنسب نحو كرسيّ ومرميّ، أو للنسب نحو: عربيّ ومكيّ، إذ يلتبس في هذه المسالة المنسوب بغير المنسوب.

وبعدُ، فإن هناك مواضع أخرى يفشو فيها اللبس لو رحنا نشيع النّسبَ فيها، كما يرى الدكتور الحموز، وقد استطاع في هذا البحث أن يعالج مسالة النسب من وجهة نظر دلاليّة خلص من خلالها إلى نتيجة مفيدة، وهي أنّ للنحويين دوراً رئيساً في إشاعة اللبس في كثير من المنسوبات العربيّة. وأمّا ما ورد عن العرب من الأمثلة المنسوبة فإنّ أمن اللبس متحقّق فيها.

وهناك رسالة ماجستير لحسين الرفايعة موسومة بـ (ظاهرة الشذوذ في الصرف العربيّ)[3] تناول فيها الباحث ظاهرة الشذوذ، واستطاع أن يوجّه فيها بعض الألفاظ الشاذة توجيهاً دلاليّاً، مبيّناً المسوّغات لهذه الظاهرة ودواعيها، ومن ذلك: «تحقيق أمن اللبس، والتخفيف، والشهرة، والحمل على النظير، والحمل على المعنى، والتعادل، والحمل على لغة بعض الأقوام وكل هذه التوجيهات تقوم على الجانب الدلاليّ.

---

(١) اللبس وأمنه في النسب في الكلام العربي: ٢٠.

(٢) المرجع السابق: ٣٠.

(٣) الرفايعة، حسين، ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي، رسالة ماجستير، إشراف الأستاذ الدكتور عبدالفتاح الحموز، جامعة مؤتة.

الخاتمة

وبعدُ، فلعلّ هذا البحث يعطي صورة واضحة عن أهم مناهج الصرفيين العرب المحدثين من خلال الوقوف عند آرائهم ومعالجتهم لبعض المسائل الصرفية، من وجهة نظر المناهج المتعددة، وقد خلصت فيه إلى جملة من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

١ ـ أن من ينظر في مناهج البحث اللغوي عند العرب القدماء يجدها تقوم على أسس تتشابه مع الأسس التي تقوم عليها المناهج الحديثة بنسب مختلفة، فالتاريخ والمقارنة لا يتجاوزا إشارات متناثرة في كتبهم هناك وهناك، في حين أنّ منهجهم ـ وبالذات في بداية الحركة اللغوية ـ يتطابق إلى حد كبير مع المنهج الوصفي الحديث.

٢ ـ أنّ المحدثين الذين ساروا على هدي القدماء، اقتصرت إسهاماتهم على لم شتات المادة الصرفية من مظانّها المختلفة، وزيادة أمثلة القدماء وشواهدهم بأمثلة جديدة.

٣ ـ أنّ المسائل الصرفية التي درست في ضوء المنهج التاريخي المقارن قليلة ومنتقاة، ولم تتعرّض إلى أبواب الصرف كلّها.

٤ ـ أنّ المنهج الوصفي أغزر مادة وأكثر اتساعاً في تناوله للمسائل الصرفية، وفيه محاولات لدراسة الصرف من وجهة نظر المنهج الوصفي، لكنّها كانت محاولات قاصرة.

٥ ـ أنّ بعض أبواب الصرف أشبعت بحثاً في ضوء المنهج الوصفي ـ مثل باب الإعلال

والإبدال - في حين أنّ أبواباً أخرى لم يُتطرق إليها البتة، مثل باب جمع التكسير وغيره.

٦ - عدم التزام الصرفيين العرب المحدثين بمناهج محدّدة في البحث الصرفي، فهم يخلطون بين المناهج المختلفة، وقليل منهم من التزم بمنهج واضح المعالم والأسس.

٧ - أنّ لأصحاب المناهج الحديثة حسنات كثيرة في الدرس الصرفي، كما أنّ لهم بعض السيئات تتمثل في الهجوم على القدماء، وإنكار جهودهم وتخطئتهم، مع أنّ كثيراً منهم لم يوفق توفيقهم، ولم يستغن عن نتائج بحوثهم.

٨ - أنّ المحدثين لم يتّفقوا في تفسير كثير من القضايا الصرفية، كما هو الحال عند القدماء.

وأرجوا الله تعالى أن تكون هذه الدراسة رافداً من روافد المعرفة في مكتبتنا العربية وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

ثبت المصادر والمراجع

- إبراهيم، عبدالعليم علوان، تيسير الإعلال والإبدال، الناشر، مكتبة غريب، ١٩٦٩.

- ابن جني، أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب، تحقيق ودراسة حسن هنداوي، دمشق، دار القلم، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

- الخصائص، تحقيق، د. محمد علي النجار، مطبعة دار الكتاب العربي، بيروت.

- ابن السّراج، محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق الدكتور عبدالحسين الفتلي، موسسة الرسالة.

- ابن عصفور، الإشبيلي، الممتع في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، دار المعرفة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

- ابن فارس، أحمد، الصاحبي، تحقيق أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة.

- ابن منظور، أبو العقيل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت.

- ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله، أوضح

المسالك إلى ألفية ابن مالك، دار الجيل، الطبعة الخامسة، بيروت.

- ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، شرح المفصل، عالم الكتب.

- أبو السعود، د. عباس، الفيصل في ألوان الجموع، دار المعارف بمصر.

- أبو شريفة، د. عبدالقادر ورفاقه، علم الدلالة والمعجم، ١٩٨٩، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمّان.

- الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، شرح شافية ابن الحاجب، دار الكتب العلمية، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢، بيروت.

- الأفغاني، سعيد، في أصول النحو، المكتب الإسلامي، بيروت ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

- أنيس، د. إبراهيم، دلالة الألفاظ، الطبعة الرابعة، ١٩٨٠م، مكتبة الأنجلو المصرية.

- الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الخامسة، ١٩٧٩م.

- برجشستراسر، التطور النحوي للغة العربية، إخراج وتعليق رمضان عبدالتواب، طبعة دار الخانجي بالقاهرة، ١٩٨٢ ودار الرفاعي بالرياض.

- بركة، د. بسام، علم الأصوات العام، أصوات اللغة العربية، مركز الانماء القومي، لبنان، بدون تاريخ طبع.

- بشر، د. كمال محمد، دراسات في علم اللغة، القسم الثاني، دار المعارف، مصر، ١٩٦٩م.

- بكر، د. يعقوب، دراسات في فقه اللغة العربية، مكتبة لبنان، ١٩٦٩م.

- البكوش، د. الطيب، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، الطبعة الثانية، ١٩٨٧م، نشر وتوزيع مؤسسات عبدالكريم بن عبدالله.

- البواب، د. علي حسين، ظاهرة الإبدال اللغوي، دراسة وصفية تطبيقية، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

- الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، البيان والتبيين، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، الطبعة الرابعة.

- حجازي، د. محمود فهمي، مدخل إلى علم اللغة، الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

- حسّان، د. تمّام، اللغة العربية، معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية، ١٩٧٩.

- اللغة بين المعيارية والوصفية، دار الثقافة، الدار البيضاء، الطبعة الثانية.

- مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، الدار البيضاء، الطبعة الثانية.

- حسن، عباس، النحو الوافي، مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، الطبعة الثانية، دار المعارف، مصر.

- حلمي، د. باكزة رفيق، صيغ الجموع في اللغة العربية، مع بعض المقارنات السامية، بغداد، مطبعة الأديب البغدادي، بلا تاريخ طبع.

- الحلواني، د. محمد خير، المفصّل في تاريخ النحو العربي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

- الحملاوي، الشيخ أحمد، شذا العرف في فن الصرف، المكتبة العلمية الفلكية، بيروت، لبنان.

- حموده، د. طاهر سليمان، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار البيضاء، الجامعية للطباعة، الإبراهيمية، رمل الاسكندرية.

- الحموز، د. عبدالفتاح، ظاهرة التغليب في العربية، منشورات جامعة مؤتة، ١٩٩٣م.

- ظاهرة القلب المكاني، علتها وأدلتها وتفسيراتها وأنواعها، دار عمّار، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م.

- ظاهرة التعويض في العربية، وما حمل عليها من المسائل، دار عمار، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

- جموع التكسير في العربية، كتاب تحت الطبع.

- خرما، د. نايف، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الطبعة ٢، ١٩٧٩م.

- خليل، د. حلمي، العربية وعلم اللغة البنيوي، دراسة في الفكر اللغوي الحديث، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٨م.

- دي سوسير ،فردينان، علم اللغة العام، ترجمة الدكتور يوئيل يوسف عزيز، ومراجعة مالك يوسف المطلبي، بيت الموصل.

- الراجحي، د. شرف الدين علي، البسيط في علم الصرف، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.

- الراجحي، د. عبده، النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

- التطبيق الصرفي، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٨٤م.

- الرفايعة، حسين، ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، ١٩٩٦.

- الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم السّري، معاني القرآن وإعرابه، شرح وتحقيق د. عبدالجليل عبده شلبي، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

- السامرائي، د، إبراهيم، فقه اللغة المقارن، دار العلم للملايين، بيروت، ط٢، ١٩٧٨م.

- دراسات في اللغتين السريانية والعربية، دار الجيل، ومكتبة المحتسب، عمان، ط١٠، ١٩٨٥م.

- الفعل زمانه وأبنيته، الرسالة، ط٣، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.

- التطور اللغوي التاريخي، دار الأندلس، ط٢، ١٩٨١م.

- المدارس النحوية أسطورة وواقع، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمّان.

- السعران، د. محمود، علم اللغة، دار الفكر العربي، ط٢، ١٩٩٢م.

- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق عبدالسلام هارون، عالم الكتب، ط٣، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

- السيد، د. أمين، تصريف الفعل، مطبعة عاطف، الناشر مكتبة الشباب.

- في علم الصرف، ط٣، ١٩٨٥، دار المعارف، مصر.

- السيرافي، أبو سعيد، أخبار النحويين البصريين، تحقيق محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، الطبعة الاولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

- السيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.

- همع الهوامع مع شرح جمع الجوامع في العربية، منشورات الرضي، ومنشورات زاهدي، قُم، إيران.

- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وزملائه، دار إحياء الكتب العربية.

- شاهين، د. عبدالصبور، في علم اللغة العام، مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

- أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م، مكتبة الخانجي بالقاهرة.

- القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، مكتبة الخانجي، القاهرة.

- المنهج الصوتي للبنية العربية، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٠م.

- الشايب، د. فوزي، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، رسالة دكتوراة،

مخطوط لدى المؤلف.

- صيني، د. محمود إسماعيل، ومحمد الرفاعي الشيخ، ودفع الله أحمد صالح، تعلم الصرف العربي بنفسك، دار المريخ للنشر، الرياض، ١٩٨٨م.

- الطنطاوي، د. محمد، المغني في تصريف الأسماء، نشر الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورية، الطبعة السادسة، ١٤٠٨هـ.

- الظاهري، أبو محمد علي بن حزم الأندلسي، الإحكام في أصول الأحكام، حققه وراجعه لجنة من العلماء، دار الجيل، بيروت.

- عبدالتواب، د. رمضان، بحوث ومقالات في اللغة، الطبعة الأولى، ١٩٨٢، مكتبة الخانجي، ودار الرفاعي بالرياض.

- فصول في فقه اللغة، مكتبة الخانجي، ومطبعة المدني، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

- المدخل إلى علم اللغة، ومناهج البحث اللغوي، الطبعة الثانية، دار الخانجي، القاهرة، ١٩٨٥م.

- عبدالعال، د. عبدالمنعم، جموع التصحيح والتكسير، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٧٧م.

- عبده، د. داود، أبحاث في اللغة، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٣م.

- فقه اللغة في الكتب العربية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.

- عضيمة، د. محمد عبدالخالق، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القاهرة، دار الكتب، بلا تاريخ طبع.

- المغني في تصريف الأفعال، دار الحديث، الطبعة الثالثة، ١٩٦٢م.

- اللباب في تصريف الأفعال، دار الحديث، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م.

- عطية، د. خليل عطية، في البحث الصوتي عند العرب، منشورات دار الجاحظ للنشر، بغداد، ١٩٨٣م.

- عمايرة، د. إسماعيل أحمد، المستشرقون والمناهج اللغوية، الطبعة الثانية، دار حنين، ١٩٩٢م.

- ظاهرة التأنيث بين اللغة العربية واللغات السامية، دراسة لغوية تأصيلية، ط١، مركز الكتاب العلمي، عمان، ١٩٨٦م.

- خصائص العربية في الأفعال والأسماء، دار حنين، الطبعة الثانية، ١٩٩٢م.

- المستشرقون ونظرياتهم في نشأة الدراسات اللغوية، دار حنين، عمان، ١٩٩٢م.

- معالم دارسة في الصرف، الأقيسة الفعلية المهجورة، دراسة لغوية تأصيلية، الطبعة الثانية، دار حنين، ١٩٩٣م.

- عمايرة، د. حليمة أحمد، الاتجاهات النحوية لدى القدماء، دراسة تحليلية في ضوء المناهج المعاصرة، رسالة دكتوراة، الجامعة الأردنية، عمان، الاردن، ١٩٩٥.

- عمر، د. أحمد مختار، علم الدلالة، الطبعة الأولى، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، ١٩٨٢م.

- العيني، بدر الدين محمود بن أحمد، شرح المراح في التصريف، تحقيق عبدالستار جواد، بدون دار نشر.

- الغلاييني، مصطفى، جامع الدروس العربية، مراجعة الدكتور عبدالمنعم خفاجه، مؤسسة الكتب العصرية، صيدا، بيروت، الطبعة، ١٨، ١٩٨٥م.

- فتيح، د. محمد، في الفكر اللغوي، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، ١٩٨٩م.

- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، عالم الكتب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

- الفراهيدي، الخليل بن أحمد، معجم العين، تحقيق د. مهدي المخزومي، و د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

- فريحة، أنيس، في اللغة العربية وبعض مشكلاتها، دار النهار، ط١، ١٩٦٦م.

- فليش، د. هنري، العربية الفصحى، تعريب وتحقيق الدكتور عبدالصبور شاهين، منشورات المطبعة الكاثوليكية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٦٦م.

- الفيروز ابادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، دار الجيل، بيروت، بدون تاريخ طبع.

- القفطي، أبو الحسن علي بن يوسف، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق، د. محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، موسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

- قلقيلة، د. عبده عبدالعزيز، لغويات، مكتبة الأنجلو المصرية، بلا تاريخ.

- القيسي، مكي بن أبي طالب، الرعاية لتجويد القراءاة وتحقيق لفظ التلاوة، تحقيق أحمد حسن فرحات، دار عمار، الطبعة الثانية.

- كمال، د. ربحي، الإبدال في ضوء اللغات السامية، دراسة مقارنة، جامعة بيروت العربية، ١٩٨٠م.

- ماريو باي، أسس علم اللغة، ترجمة الدكتور أحمد مختار عمر، ط٢، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٣م.

- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٣٩٩هـ.

- المراغي، أحمد مصطفى، وعلي محمد سالم، تهذيب التوضيح، الطبعة الثانية، المكتبة التجارية الكبرى، مصر.

- مرعي، د. عبدالقادر، المصطلح الصوتي عند علماء العربي القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، منشورات جامعة مؤتة، ١٩٩٣م.

- مسعود، د. فوزي، سيبويه، جامع النحو العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م.

- مصلوح، د. سعد، دراسة نقدية في اللسانيات العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة.

- المطلبي، د. غالب فاضل، في الأصوات اللغوية، دراسة في أصوات المد العربية، منشورات وزارة الثقافة والاعلام العراقي، ١٩٨٤م.

- موسى، د. عطا محمد محمود، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، رسالة دكتوراة، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٢.

- الموسى، د. نهاد، اللغة العربية وأبناؤها، دار العلوم للطباعة والنشر.

- مونان جورج، علم اللغة في القرن العشرين، ترجمة د. نجيب غزاوي، الجمهورية العربية السورية، وزارة التعليم العالي.

- الميداني، أحمد بن محمد، نزهة الطرف في علم الصرف، دار الآفاق الجديدة، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

- النايلة، د. عبدالجبار علوان، الصرف الواضح، وزارة التعليم والبحث العلمي، بغداد، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

- نخبة من اللغويين العرب، معجم مصطلحات علم اللغة الحديث، مكتبة لبنان، ١٩٨٣م.

- اليماني، عبدالباقي عبدالمجيد، إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، تحقيق د. عبدالمجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، شركة الطباعة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

الدوريّات

- إبراهيم، د. عبدالفتاح، في تصنيف الفعل الثلاثي الأجوف ومعالجته الصوتمية عند بعض النحاة قديماً وحديثاً، حوليات الجامعة التونسية، العدد الواحد والثلاثون، ١٩٩٠م، كلية الآداب جامعة تونس، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية.

- ابن الأنباري، أبو بركات عبدالرحمن بن محمد بن ابي سعيد، الكلام على عصيّ ومعزوّ، تحقيق د. سليمان بن إبراهيم العايد، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد الثالث، ١٤١٠هـ.

- أبو حديد، د. محمد فريد، نظرات في جمع الثلاثي، مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة، المجلد ٩، ١٩٥٧م.

- استيتية، د. سمير، معالم جديدة للمنهج المقارن بين اللغات السامية، جوانب أنثروبولوجية ونفسية واجتماعية، مجلة مجمع اللغة العربي الأردني، العدد الثلاثون، السنة العاشرة، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

- الأسعد، د. عبدالكريم، في القلب المكاني، مجلة كلية الآداب، جامعة الملك سعود، المجلد العاشر، ١٩٨٣م.

- البكاء، د. محمد عبدالمطلب، مصطفى جواد وآراؤه في علم الصرف، مجلة آداب المستنصرية، العدد الحادي عشر، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

- تاويت، محمد، صيغة فُعْلُون في العربية، اللسان العربي، المجلد الثاني عشر، الجزء الأول، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

- التميمي، د. صبيح، ظاهرة التخالف الصوتي في تراث علماء العربية القدماء، مجلة كلية الدعوة الإسلامية، ليبيا، العددُ السابع، ١٣٩٩هـ - ١٩٩٠م.

- جواد، د. مصطفى، المباحث اللغوية في العراق ومشكلة العربية العصرية، بغداد، الطبعة الثانية، ١٩٦٥.

- حسّان، د. تمّام، اللغة العربية والحداثة، مجلة فصول، المجلد، ٤، العدد ٣، ١٩٨٤م.

- حلمي، د. باكزة، الثنائية والميزان الصرفي في اللغات العربية في الجزيرة العربية، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد ٢، المجلد الأول ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

- الحماش، د. خليل إبراهيم، دراسة مقارنة للنواحي الصوتية في كتاب العين، والنظرية الحديثة في علم الصوت، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد السادس عشر، ١٩٧٣، مطبعة المعارف، بغداد.

- الحموز، د. عبدالفتاح، النسب إلى المشتقات في العربية، الضاد، مجلة تصدرها الهيئة العيا للعناية باللغة العربية في الجمهورية العراقية، الجزء الرابع، ذو الحجة، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

- اللبس وأمنه في النسب في الكلام العربي، بحث مجاز للمجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت.

- مواضع اللبس في العربية وأمن لبسها، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد الثاني، العدد الأول، ١٩٨٧م.

- التعادل في العربية، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد السادس، العدد الثاني، ١٩٩١م.

- باب التصغير في مظانّ النحو واللغة بأمثلة الثّرة المصنوعة توسم العربية به بالتعمية والإلباس، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد الثالث، العدد الثاني، ١٩٨٨م.

- السامرائي، د. إبراهيم، التصغير في أصوله ودلالته، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد الثامن، ١٩٦٥م، مطبعة الحكومة.

- بناء الثلاثي وأحرف المد، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المجلد ٢٤، ١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٩م.

- السيد، د. عبدالحميد مصطفى، ظاهرة المشاكلة في اللغة العربية، مجلة كلية الآداب، جامعة الإمارات، العدد الثالث، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

- الشايب، د. فوزي، من مظاهر المعيارية في الصرف العربي، مجلة مجمع اللغة

العربية الأردني، العدد٣٠، السنة العاشرة، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

- تأملات في بعض مظاهر الحذف الصرفي، حوليات كلية الآداب، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م.

- الصافي، عبدالباقي، دراسة مقارنة للكلمة وعلم الصرف في اللغتين العربية والإنجليزية، مجلة الآداب، البصرة، الجزء الرابع، العدد الخامس، ١٩٧١م.

- عبده، د. داود، القواعد اللغوية وسنة التطور، اللسان العربي، المجلد السابع عشر، الجزء الأول، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م، مكتب تنسيق التعريب في الوطن العربي، الرباط، المغرب.

- عزام، د. عبدالوهاب، الفارسية في كتاب سيبويه، مجلة مجمع اللغة العربي بالقاهرة، الجزء ١٣.

- عضيمة، د. محمد عبدالخالق، جموع التكسير في القرآن الكريم، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالإحساء، العدد الثاني، السنة الثانية، ١٤٠٢هـ ـ ١٤٠٣هـ.

- عطية، د. خليل إبراهيم، المطاوعة في الأفعال، مجلة الآداب، جامعة البصرة، العدد الخامس، السنة الرابعة.

- علام، د. عبدالعزيز أحمد، علم الصوتيات وعلاقته بالعلوم الأخرى، كلية الشريعة

واللغة العربية بالقصيم، العدد الأول، ١٣٩٩ ـ ١٤٠٠هـ.

- القاسم، د. يحيى، أثر التطور التاريخي في صيغة اسم المفعول في اللغة العربية، أبحاث اليرموك، المجلد الثاني عشر، العدد الثاني، ١٩٩٤م.

- كامل، د. مراد، تربيع الفعل الثلاثي في العربية وأخواتها من اللغات السامية، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م، المجلد والواحد والثلاثون.

- الكحلة، د. عبدالوهاب، العلاقة بين المفرد وجمع التكسير، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة الآداب واللغويات، المجلد ٨، العدد ١.

- المختون، د. محمد بدوي، ظاهرة القلب المكاني في العربية، عرض وتحليل وتفسير مجلة كلية اللغة العربي، جامعة الإمام محمد بن مسعود الإسلامية، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

- مرعي، د. عبدالقادر ،الفكر الصوتي عند السيوطي، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد الثامن، العدد السادس، ١٩٩٣م.

- مطر، د. عبدالعزيز، علماء الأصوات العرب سبقوا اللغويين المحدثين في ابتكار نظرية التماثل، اللسان العربي، المجلد السابع، الجزء الأول، ١٣٨٩هـ ـ ١٩٧٠م.

- المهيري، د. عبدالقادر، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، حولية

الجامعة التونسية، جـ١٠.

ـ النحاس، د. مصطفى، فَعُل ويَفْعُل بين التصريف والنحو، أبحاث اليرموك سلسلة الآداب واللغويات، العدد الأول، المجلد الثاني، ١٩٨٤م.

ـ النوري، د. محمد جواد، دراسة صوتية في موضوعي الإعلال والإبدال في العربية، مخطوط لدى المؤلف.

المراجع الأجنبية

1- Mobaidin, Dr. Hosam, Aprosodic Approach to Diminutive For Mation In Arabic, Mu'tah Journal.For Research and Studies vol.9 .No. 1994.

2- Derivational Typology and The Arabic Nisba, In Press.

Abstract

This research attempts to give a clear picture of the main methods of modern arab morphologist.But these methods differ in their fundamentals, goals and manners of linguistics research.

Perhaps this researh shows us that morphology studies.To the modern arab morphologist went through the same methods, so the results were mostly varied and these results are very useful in the realm of mophology study focusing on the descriptive, classial methods .But limited in the historical comparative method.

The desriptive studies are concentrated in some sections but neglected in others. While the classical method studies are covered in all the sections of morphlogy but didn't offer anything new in the field of morphology study.